Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

15 Avril 2011
15 أبريل 2011

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشق طريقه بعفو عن 190 سجينا من ضمنهم معتقلي خلية بلعيرج

Revue de l'Homme

الرباط: عبد الحق الريحاني

بناء على ملتمس تقدم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جلالة الملك محمد السادس، صدر أمر بالعفو عن 190 حالة تضم معتقلين محكومين بعدد مختلف من العقوبات.

ففي منتصف نهار أمس الخميس، تم استقبال أحد المفرج عنهم الذين كانوا قد حكموا في ما يعرف «بخلية بلعيرج» بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بحضور عائلات المعتقلين ونشطاء حقوق الإنسان، وممثلي بعض الأحزاب السياسية، وممثلي الصحافة الدولية والوطنية منها المكتوبة والمرئية والمسموعة، ويهم الأمر المصطفى معتصم، محمد المرواني، محمد أمين الركالة، وماء العينين العبادلة، وعبد الحفيظ السريتي.

هؤلاء المفرج عنهم حلوا بفضاء المجلس بواسطة ثلاث سيارات بمعية محمد الصبار الأمين العام للمجلس في الساعة الثانية عشرة زوالا، تحت تصفيقات وهتاف الحضور وزغاريد الفرحة من قبل بعض أفراد العائلات، المعبرة عن لحظة معانقة الحرية ونهاية المعاناة والمأساة.

«سيبقى يوم 14 أبريل 2010 يوما تاريخيا بالنسبة للمجلس، ويوما تاريخيا بالنسبة لبلادنا، ويوما تاريخيا بالنسبة للحركة الحقوقية المغربية...» هكذا استهل محمد الصبار الندوة الصحفية التي انعقدت مباشرة بعد حلول هؤلاء المفرج عنهم لمقر المجلس، معتبرا أن إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين والعفو عن 190 حالة جاء بعد ملتمس تقدم به المجلس لجلالة الملك، ويشكل هذا المجهود الكبير ثمرة ساهم فيها العديد من جنود الخفاء، كما أن هذا القرار يدخل في إطار تحقيق انفراج سياسي وتعزيز الثقة، خاصة أن المغرب فتح عدة أوراش للإصلاح وفي مقدمتها ورش الإصلاح الدستوري.

ومن جهته اعتبر إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال هذه الندوة الصحفية التي حضرها عدد من النشطاء الحقوقيين وعائلات المفرج عنهم، أن اللحظة ب«مثابة محطة في مسلسل سنشقه جميعا من أجل ترسيخ الديمقراطية ببلادنا وحقوق الإنسان، هذا المسلسل الذي يتطلب إرادة سياسية للإصلاح، و إجماعا وتوافقا على ضرورة الإصلاح ثم فاعلين سياسيين لتعميق النقاش حول الإصلاح وتنفيذه».

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

وفي كلمة له بالمناسبة، تقدم المصطفى المعتصم باسم المفرج عنهم بالشكر الى كل من ساهم في صنع هذه اللحظة التاريخية وفي مقدمتهم هيئة الدفاع والصحافة، وعائلات المعتقلين، والأحزاب السياسية التي ساند ملفهم والمنظمات الحقوقية، واللجنة الوطنية للدفاع عن ملفهم، بالاضافة الى شباب 20 فبراير الذين وصفهم ب «صغار البلد الذين هم كبار البلد»

وتضم لائحة المشمولين بالعفو ، 96 سجينا استفادوا من العفو بخصوص ما تبقى من العقوبة السالبة للحرية ، حيث كانت العقوبات الصادرة تتراوح ما بين 6 أشهر و 30 سنة، وتحويل عقوبة الإعدام الى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء ، وتحويل عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا، والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا.

كما تم إطلاق سراح عبد العزيز الحاضي الذي كان يتابع في إطار قضايا تتعلق بالإرهاب أو ما يعرف بمعتقلي السلفية الجهادية، حيث أوضح الصبار في معرض رده على أسئلة الصحافة أن العفو شمل عدة مجموعات، فهناك 14 فردا تم إطلاق سراحهم حوكموا في ملف عبد العزيز الحاضي، وكذلك إطلاق سراح الشاذلي والفزازي.

وفي تصريح لجريدة «الاتحاد الاشتراكي»، اعتبرت سعاد سقيتي زوجة محمد المعتصم أن هذه اللحظة لحظة فرح عارمة لأنها ستضع حدا لمعاناة ومأساة عاشتها عائلات المعتقلين وعاشها المعتقلون أنفسهم، إنها اللحظة التي ظهر فيها الحق وزهق الباطل، وأن الأحداث التي عرفها العالم العربي والمغرب ونضال المنظمات الحقوقية وهيئة الدفاع وعائلات المعتقلين هي من سرع في الوصول إلى هذه اللحظة التاريخية.

وأفادت مصادر موثوقة أن القاضي المكلف بالتحقيق التكميلي من طرف هيئة المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، أصدر أمس الخميس 14 أبريل 2011 أمرا بالإفراج المؤقت عن المتهمين علي سالم التامك وابراهيم دحان وأحمد الناصري. وأضاف نفس المصدر أن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أصدرت في نفس اليوم أيضا قرارا يقضي بالافراج المؤقت عن المعتقل أحمد محمود هدي المدعو الكينان.

Revue de Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

تصريحات

خديجة المروازي: لحظة تاريخية

اشعر بفرح كبير، إنه يوم عيد ويجب أن يكتمل هذا الأمر .إننا أمام لحظة تاريخية وهذه انطلاقة مهمة، ويجب أن تشمل الإجراءات كذلك المجموعة التي اعتقلت مع بلعيرج ويجب كذلك إطلاق حرية الإعلام وفتحه أمام الجميع، وكذلك الشروع في إجراءات اقتصادية واجتماعية لتأكيد توجه المغرب نحو الديمقراطية والحداثة.

رئيسة مؤسسة الوسيط

بوبكر لاركو: مؤشر على إرادة سياسية للإصلاح

نحن واكبنا المحاكمة منذ البداية، وسجلنا ملاحظاتنا في حينه وقلنا بان المحاكمة غير عادلة، وبعد دخول المعتقلين في إضراب عن الطعام، تدخلنا لوقفه إنقاذا لحق الحياة. والآن الحياة عادت لطبيعتها وهذا مؤشر على وجود إرادة سياسية للإصلاح، ونتمنى أن يستمر هذا الانفراج. وبخصوص التامك ومن معه، فقد واكبنا الملف ونهنىء الجميع ونطالب بإطلاق سراح الباقين .

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

سومية المعتصم: لحظة فرح كبرى

أنا سعيدة جداً وأنا في طريقي الى المغرب لمعانقة الأب وباقي المعتقلين، لأني متيقنة من براءة والدي والباقين. إنها لحظة فرح كبرى. شكراً لكل من ساند وآزر قضيتنا.

نجلة المعتصم

مصطفى المانوزي: مؤشر إيجابي رغم التأخير

مؤشر إيجابي ولو أننا سجلنا بعض التاخير. والمغرب يحتاج لتصفية الأجواء من أجل إنجاح الإصلاح الدستوري .ونحن في المنتدى نتتبع بارتياح لأننا كنا بصدد القيام بوقفات واتخاذ اجراءات، ولكن إطلاق السراح أعفانا من هذا.

رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف

خديجة رياضي: يجب تعويضهم

هذا تاخر كثيراً وما كان لهؤلاء الأشخاص أن يكونوا في السجن ويجب أن يعوضوا. وبهذه المناسبة، نهنئهم وعائلاتهم ونطالب بإطلاق سراح باقي المعتقلين ومنهم الطلبة والصحراويين ومعتقلي حركة 20 فبراير وأغلب المتابعين في ملف السلفية الجهادية، والذين لم يتمتعوا بمحاكمة عادلة، ويجب إطلاق سراحهم وفتح تحقيق في ما تعرضوا له.

رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

Revue de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الاتحاد الاشتراكي كان على رأس الداعين إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين

خصص الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حيزا هاما من أشغال مجلسه الوطني المنعقد يوم 19 مارس 2011 بالمقر المركزي للحزب، استكمالا لدورة المجلس الوطني السابق ، لمناقشة وضعية المعتقلين السياسيين وضرورة إطلاق سراحهم كخطوة لتعزيز الثقة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ بلادنا.

وفي هذا الإطار، دعا البيان الصادر عن المجلس الوطني «تزامنا وموازاة للورش الاصلاحي للدستور الى اتخاذ اجراءات مستعجلة من طرف الدولة والحكومة، تعزز الثقة وتخلق مناخا ملائما ومحفزا للانخراط الواسع في هذا الورش وفي مقدمة هذه الاجراءات المطلوبة : ×اطلاق سراح المعتقلين السياسيين في افق فتح جميع الملفات التي لم تحترم شروط المحاكمة العادلة». كما طالب البيان بضرورة « تقديم ملفات المتورطين في جرائم تبديد المال العام الى القضاء ممن أثبت المجلس الاعلى للحسابات تجاوزات من طرفهم » بالإضافة إلى:

×اتخاذ اجراءات في المجال الاجتماعي والاقتصادي في اطار حوار جدي ومثمر بين النقابات والحكومة

×فتح الجهاز السمعي البصري امام مختلف الفعاليات والحساسيات ليكون في مستوى مواكبة الاصلاحات من جهة، وفي مستوى ما هو مطلوب منه من تنوير وتوعية من جهة اخرى.

×اعتماد الشفافية والوضوح والانفتاح والإخبار والتواصل بالنسبة لعلاقة اللجنة المكلفة بتعديل الدستور بمختلف الفاعلين السياسيين والحقوقيين، تلافيا لإعطاء انطباع بان الأمور تحضر خلف الأبواب الموصدة.

خامسا: تأسيسا على ما سبق، فإن المجلس الوطني يعتبر أن الاتحاد الاشتراكي الذي تميز عبر تاريخه النضالي بمواكبته للسيرورات التاريخية التي تفرزها الحركة المطلبية الطبيعية للمجتمع المغربي، مؤثرا فيها ومتأثرا بتراكماتها الايجابية، يعتبر أن التفاعل الايجابي مع حركة الشبيبة المغربية فعلا وميدانيا، هو تجسيد عملي لالتزامه بقضايا الشعب المغربي وإعمال بنود التعاقد مع القوات الشعبية وهو بهذا الخصوص يرى في حضور مناضليه ومناضلاته في قلب الدينامية المجتمعية الجارية، عربون وفاء وإشارة الى ارادة حزبنا في رص صفوف كل الديمقراطيين لاستكمال البناء الديمقراطي دعما لأفقه المستقبلي البناء وتلافيا لكل محاولات نسفه أو تحريف مجراه.

× إطلاق سراح المعتقلين السياسيين كان أيضا من ضمن المطالب التي عبر عنها الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وفي هذا الإطار طالب الوسيط في بيان له بتاريخ 10 مارس 2011 ، بضرورة « إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم المعتقلون الخمسة ومن معهم في ما بات يعرف بملف بلعيرج» بالإضافة إلى:

× الإفراج عن المعتقلين ووقف المتابعات والملاحقات والمضايقات التي يتعرض لها المشاركات والمشاركون في مختلف المظاهرات السلمية؛

× تسريع تسوية ملفات المعتقلين على خلفية ما «يعرف بالسلفية الجهادية» المعتقلين على خلفية أحداث 16 ماي 2003 ممن أجمعت مختلف التقارير الحقوقية الوطنية والدولية على انتفاء شروط المحاكمة العادلة لهم؛

Revue de Presse du Centre Marocain des Droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الإفراج المؤقت عن علي سالم التامك وابراهيم دحان وأحمد الناصري

علم من مصادر موثوقة مقربة من أوساط المحاماة بالدارالبيضاء أن القاضي المكلف بالتحقيق التكميلي من طرف هيئة المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء أصدر أمس الخميس أمرا بالإفراج المؤقت عن المتهمين علي سالم التامك وابراهيم دحان وأحمد الناصري.

وأوضح المصدر ذاته أن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أصدرت أمس أيضا قرارا يقضي بالإفراج المؤقت عن المعتقل أحمد محمود هدي المدعو «الكينان».

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اليد الممدودة

لا نجانب الصواب إذا ما دعونا إلى قرارات سياسية تنظر في الملفات التي جاءت في سياق مشوب بالتوتر مع أحزاب سياسة يسارية وأخرى غير يسارية، ارتبطت بمسارات الحركات الأصولية، لكنها انخرطت في السياق الوطني الديموقراطي لنضالها. وأكدت، غير ما مرة، على اختياراتها السلمية والتزامها بالسقف الوطني المطروح لتدبير اختلافاتنا.

ولعل مد اليد، من جديد، في سياق محصور ومضبوط على قاعدة التركيز على ثوابت البلاد وقيمها ومنطلقاتها التي التحم حولها البلد عبر تاريخه، يمكن أن يتخذ طابع مبادرات حقوقية تساهم في انفراج أوسع في البلاد، كما أنها ستشرك القوة، التي عبرت عن نفسها بوضوح، ضمن خيارات المغرب المتسامح المحتكم إلى قواعد اللعب: الديموقراطية والتعددية، مع الرفض المطلق لكل أشكال الإقصاء والعنف.

لا شك أن عزلة القوى الإقصائية والمتطرفة، والتي تسعى إلى جر البلاد إلى العنف والتأزيم ، وإلى فرض قواعد من خارج ثوابت البلاد، ستزداد بمثل هذه القرارات، كما تقوي من ظروف الإقناع والتهدئة الضروريين لكل بلد يسير نحو المستقبل.

ولا شك بأن قرارات فورية تعيد إلى القوى السياسية الملتزمة بثوابت الحياة السياسية الوطنية، ستعيد لها فرصتها للانخراط في الجو الجديد والانخراط في بناء المغرب الذي ننشده جميعا وعبرت عنه الإرادة الملكية بكل وضوح.

إن هذه القرارات التي ينتظرها جزء من الطبقة السياسية، وتم رفعها في مناسبات عديدة، وفي بيانات قوى لانشك في انحيازها إلى سيادة بلادها واستقرارها، ستعطي للمكتسبات الجديدة المنتظرة في الدستور المغربي، فرصا أكبر وسياقا إيجابيا لقراءة التحولات الحالية. ولاسيما أن المناضلين الحقوقيين سجلوا أن اعتقال السياسيين كان امتحانا عسيرا للمغرب، ونعتقد صادقين أن الأفق الذي فتحه المغرب اليوم يتجاوز لحظات الانحسار التي عرفتها أطوار القضايا المعنية.

وهناك اليوم صوت حقوقي حاضر بقوة في كل أطوار البناء الديموقراطي، سواء من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من خلال اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور أو حتى من الهيئات التي سماها الخطاب الملكي بالهيئات المؤهلة، لابد من الإنصات إليه والتجاوب معه».

نص كلمة العدد التي نشرتها
«الاتحاد الاشتراكي» يوم 17 مارس2011.

Revue de ... s de l'Homme

LE MATiN.ma

CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME

14 avril, jour historique au Maroc

«C'est un jour historique pour le CNDH ainsi que pour le parcours démocratique dans notre pays», a tenu à souligner le secrétaire général de cette institution, Mohamed Sebbar, hier à Rabat dans un point de presse à l'occasion de la libération de plusieurs personnes condamnées dans le cadre de la cellule Belliraj et d'autres affaires de terrorisme.

Même son de cloche chez le président du Conseil, Driss Yazami, qui a affiché «sa joie de la libération des ex-détenus qui ont retrouvé leur liberté». La décision, dit-il, entre dans le cadre des mesures prises en faveur de la «détente politique» au Maroc et du renforcement du climat de confiance. Il estime que le processus de la réforme est progressif, tout en expliquant que le Conseil continuera à se pencher sur le dossier qui constitue l'une de ses priorités et œuvrera à la protection de toute personne qui serait victime de procès inéquitable: «Le processus de la réforme nécessite au moins une période de trois mois. La volonté politique est la première condition requise en la matière. Et je pense qu'en ce moment, il existe une unanimité nationale autour de ce sujet. Des chantiers sont déjà ouverts. L'enjeu est de pouvoir approfondir le débat national, tout en respectant la différence des opinions. Il s'agit de gérer le droit à la différence». Pour le président du CNDH, l'écoute et l'entraide s'imposent en ce contexte particulier que le Maroc est en train de vivre. Et d'ajouter que ce jour n'est pas le fuit, seulement, des efforts du CNDH mais d'autres personnes y ont participé.D'après M. Sebbar, la décision de mise en libération des détenus concerne aussi bien la cellule Belliraj que la Salafia Jihadia ou encore «l'affaire Tamek». Le Conseil national des droits de l'Homme lance un appel à toutes les associations des droits de l'Homme afin de soutenir l'institution qui n'a pas encore mis en place ses structures. Une rencontre de consultations sera organisée dans la perspective de la mise en place du plan d'action du Conseil. Par ailleurs, il est à signaler que la parole a été donnée au cours de ce point de presse à Mustapha Mouatassim qui a exprimé ses remerciements à tous ceux qui ont soutenu les détenus au cours des trois dernières années: organisations de défense des droits humains, médias et jeunes du Mouvement du 20 février. Il espère que le CNDH poursuivra ses efforts pour la libération des autres détenus. ■

Jihane Gattioui

Revue de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

Conseil national des droits de l'Homme

Grâce royale pour 190 détenus

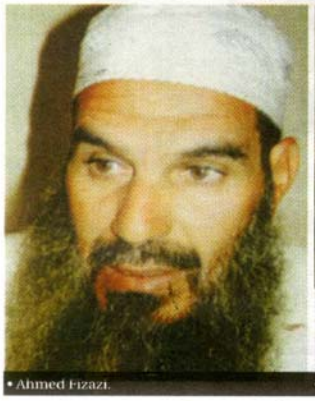
• Ahmed Fizazi.

• Chakib El-Khyari.

SM le Roi a accordé sa grâce à 190 détenus, en réponse à un mémorandum soumis à la haute appréciation du Souverain par le CNDH.

Mohamed Aswab
maswab@aujourd'hui.ma

Les détenus condamnés dans le cadre de l'affaire Abdelkader Belliraj ont retrouvé leur liberté. Mustapha Mouatassim, Mohammed Marouani, Mohammed Amine Regala, Alaa Badella Maa-El Ainin et Abdelhafid Sriti ont quitté, jeudi 14 avril, la prison de Salé. Les cinq détenus ont été graciés par SM le Roi Mohammed VI en plus de 185 autres détenus, en réponse à un mémorandum soumis au Souverain par le président et le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

La décision royale porte sur la grâce sur le reliquat de la peine privative de liberté au profit de 96 détenus, la commutation de la peine de mort en peine à temps au profit de 5 détenus, la commutation de la peine perpétuelle en peine à temps au profit de 37 détenus et, enfin, la remise de la peine privative de liberté au profit de 52 détenus.

Les cinq détenus du dossier Belliraj ont été accueillis, jeudi après-midi, en compagnie des membres de leur famille, dans un climat festif, au club des avocats à Rabat. *«Je souhaite la libération de tous les détenus condamnés injustement. C'est une nouvelle page à un moment où le Maroc se réconcilie avec lui-même»*, a souligné M. Marouani, dans une déclaration à l'AFP. La grâce royale a, ainsi, mis fin à une injustice née d'un *«procès politique»* qui a été fortement dénoncé, à maintes reprises, par les associations de défense des droits de l'Homme et les médias. Les observateurs s'accordent pour affirmer que l'appareil judiciaire a été injuste à l'égard de ces cinq détenus, en leur infligeant des peines assez sévères.

A rappeler que Mustapha Mouatassim, chef du parti Al Badil Al Hadari, dissous en 2008 , Mohammed Marouani et Mohammed Amine Regala ont été condamnés, mardi 28 juillet 2010, à 25 ans de prison ferme par la Chambre criminelle chargée des affaires de terrorisme près l'annexe de la Cour d'appel à Salé. Alors que Alaa Badella Maa-El Ainin et Abdelhafid Sriti ont, pour leur part, été condamnés à 20 ans de prison.

Tandis que le Belgo-Marocain Abdelkader Belliraj, accusé d'avoir dirigé un réseau extrémiste présumé de 35 membres, a été condamné à perpétuité en juillet 2010. Parmi les personnes graciées figure également le militant Chakib El-Khyari, condamné, en février 2009, à trois ans de prison ferme dans une affaire de drogue. Aussi, près de 14 islamistes salafistes, parmi lesquels deux cheikhs, Ahmed Fizazi et Abdelkrim Chadli, figurent sur la liste des personnes graciées.

Driss El Yazami, président du CNDH, a affirmé que la journée de ce jeudi 14 avril constitue une date historique et un pas important sur la voie du renforcement du processus de démocratie et des droits de l'Homme au Royaume. *«Cette décision s'inscrit dans le cadre des mesures prises en faveur de la détente politique au Maroc et du renforcement du climat de confiance auquel aspirent tous les citoyens»*, a souligné M. El Yazami, lors d'un point de presse.

Pour sa part, Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH, a expliqué que la décision royale procède d'une forte volonté de consacrer les valeurs des droits de l'Homme, instaurer l'Etat de droit et enraciner la culture de la justice et de l'équité. Et d'ajouter que cet événement vient couronner les efforts des familles des détenus libérés et des actions des militants et des associations des droits de l'Homme, assurant que le CNDH œuvrera à la protection de toute personne qui serait victime de procès inéquitable.

Dans une allocution au nom des bénéficiaires de cette grâce, Mustapha Mouatassim a exprimé ses remerciements au CNDH, aux instances et organisations de défense des droits humains, aux médias, aux jeunes du 20 février, appelant le Conseil à poursuivre ses efforts pour la libération des autres détenus.

Ceci dit, la libération des prisonniers politiques a été accueillie favorablement par les associations de défense des droits de l'Homme. *«La libération des détenus politiques est l'une des revendications historiques du Forum Vérité et Justice (FVJ). Cette initiative louable est en mesure d'assainir le climat et de réinstaller la confiance. La libération des détenus politiques fera en sorte qu'une grande frange de la population reverra ses positions au sujet du processus de la réforme constitutionnelle»*, précise Mustapha El Manouzi, président du FVJ, dans une déclaration à ALM. *«Nous accueillons avec grande satisfaction cette initiative. L'OMDH a toujours milité pour la libération des détenus politiques. Nous avions rendu public un rapport au sujet de ce procès que nous estimons inéquitable. Cette initiative aura un impact positif sur le débat mené actuellement sur la réforme de la Constitution»*, explique à ALM Boubker Largo, secrétaire général de l'OMDH.■

«Une volonté certaine pour dénouer le dossier de la Salafia»

«Nous saluons la libération des détenus politiques, notamment ceux de la Salafiya Jihadia. Nous appelons à la libération de tous les détenus condamnés injustement. Le fait de libérer un cheikh de la Salafiya condamné à 30 ans d'emprisonnement est un bon signe», précise Abderrahim Mouhtad, président de l'Association Annasir, dans une déclaration à ALM. *«Nous sommes contents du fait que le dossier de la Salafiya connaît une certaine dynamique. On constate une volonté certaine de s'acheminer vers le dénouement de cette affaire. Selon des informations, le nombre des détenus libérés devait être très élevé»*, ajoute-t-il.

• Abderrahim Mouhtad.

Revue

Aujourd'hui Le Maroc
www

3 questions

à Mohamed Darif(*)

«Cette initiative affirme le pouvoir du CNDH»

• Mohamed Darif.

Selon Mohamed Darif, cette grâce a pour effet de crédibiliser le processus de réforme engagé avec le discours du 9 mars.

Propos recueillis par Amine Harmach

ALM : Dans quel contexte intervient cette grâce royale ?

Mohamed Darif : Il y a une conjoncture dans laquelle prennent part des forces politiques, le mouvement du 20 février, les militants des droits de l'Homme qui ne se contentent pas de revendiquer des réformes institutionnelles mais appellent à des mesures d'accompagnement pour crédibiliser le processus de démocratisation et exprimer la volonté de clore le dossier des détenus politiques. Ainsi la grâce royale s'inscrit dans ce contexte. Elle a, à mon avis, pour effet de crédibiliser le processus de réforme engagé avec le discours du 9 mars. C'est aussi un message adressé à ceux qui expriment leur crainte et leur doute à l'égard de la Commission consultative de révision de la Constitution et pointent des doigts le *«conservatisme»* de ses membres. C'est aussi une initiative accordée à la demande du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui vient rompre avec l'expérience du CCDH et affirmer son pouvoir décisionnel du CNDH.

Quel est votre commentaire par rapport à la grâce accordée à ces cinq détenus dans l'affaire Belliraj ?

Est-ce que cette grâce (qui n'est pas un acquittement) veut dire que les autorités reconnaissent l'aspect politique du procès Belliraj ? Et puis dans cette affaire, il y avait 35 membres arrêtés. Quel sera le sort des autres dont l'inculpation n'a pas un caractère politique. Est-ce qu'ils bénéficieront du procès équitable dont l'absence a été pointée par tous depuis le début de l'affaire ? Ce sont-là des questions que je me pose et auxquelles les autorités devraient répondre.

Qu'en est-il des salafistes ?

On ne peut pas instaurer une nouvelle ère de réforme institutionnelle et politique marquée par les respect des droits de Homme, la garantie et l'élargissement des libertés individuelles et collectives si on ne résout pas ce dossier des salafistes. Aujourd'hui, leur nombre atteindrait les 800. On ne parle pas de la minorité criminelle d'entre eux qui légitime le recours à la violence. Mais, il y a la catégorie de ceux arrêtés à cause de leur opinion, ou encore celle des détenus en marge des attentats du 16 mai 2003 sans qu'il y ait de preuves accablantes.■

(*) Politologue

Revue de Presse des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

السياسيون الخمسة في ملف بليرج والفيزازي والشادلي والخياري ومجموعة التامك خارج السجن بعفو ملكي

لائحة المعفى عنهم تضمنت 190 معتقلا بينهم 96 أفرج عنهم

(محمد حمزاوي)

الرباط ـ ادريس الكنبوري

فتح السجن المدني بسلا، أمس، أبوابه لأول مرة لخروج دفعة من المعتقلين قضوا أحكاما متفاوتة وراء الأسوار، بتصدرهم المعتقلون السياسيون في ملف عبد القادر بليرج، وهم مصطفى المعتصم، رئيس حزب البديل الحضاري، ومحمد المرواني، رئيس الحركة من أجل الأمة، وعبد الحق السريتي، الصحفي المراسل لقناة «المنار» اللبنانية، ومحمد الأمين الركالة، من حزب البديل الحضاري، وماء العينين العبادلة، عضو حزب العدالة والتنمية. كما شمل العفو الملكي كلا من محمد بن محمد الفيزازي وعبد الكريم الشادلي، من شيوخ ما يسمى بالسلفية الجهادية، ومجموعة المعتقلين الصحراويين التي أطلق عليها «مجموعة التامك ومن معه»، ومعتقلون آخرون من السلفية الجهادية. وبينما حج العشرات من الصحافيين والحقوقيين والسياسيين وعائلات المعتقلين إلى مقر سجن سلا منذ الصباح الباكر من يوم أمس لاستقبال المفرج عنهم، تجمع عشرات آخرون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي توجه إليه المعتقلون السياسيون الخمسة وبعض سجناء السلفية الجهادية مباشرة بعد خروجهم من السجن، لحضور ندوة صحافية كان مبرمجا أن يعقدها المجلس بهذه المناسبة.

وتم الإفراج عن هذه الدفعة من المعتقلين، التي همت 190 شخصا ضمنهم شكيب الخياري، في إطار عفو ملكي. وجاء في بلاغ لوزارة العدل، أمس، أن الأمر يتعلق بالعفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 96 سجينا، وتحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء، وتحويل عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا، والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا.

وقال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الندوة الصحافية، أمس، إن تاريخ العفو في المغرب لم يعرف تخفيض عقوبات الإعدام إلى 15 سنة إلا اليوم، منوها بخطوة الإفراج عن هذا العدد من المعتقلين. وقال الصبار إن هذا الإفراج يدخل في إطار تحقيق الانفراج السياسي بالمغرب وتعزيز المكتسبات الديمقراطية في البلاد، التي أضاف أنها مكتسبات «لا ينكرها إلا جاهد»، وإشاعة مبادئ العدالة والإنصاف، بعدما انخرط المغرب في أوراش كبرى، آخرها ورش الإصلاح الدستوري، واعتبر أن يوم 14 أبريل يوم تاريخي في مسار المغرب الديمقراطي. وأخذ الكلمة، نيابة عن المعتقلين السياسيين، مصطفى المعتصم، رئيس حزب البديل الحضاري، الذي شكر هيئة الدفاع عن المعتقلين والجمعيات الحقوقية ووسائل الإعلام وخاصة الصحافة المستقلة وعائلات المعتقلين.

وشهدت قاعة المجلس التي احتضنت الندوة شعارات مطالبة بمحاكمة فؤاد عالي الهمة، مؤسس حزب الأصالة والمعاصرة، حيث رفع بعض الحاضرين نقول «الهمة ديكاج».

Revue de presse

AL BAYANE

Dans le cadre d'une grâce royale à la demande du CNDH

Les «politiques» du réseau Belliraj libérés

Rabat : Ahmed Laâroussi

« C'est un moment historique et qui établit nettement la volonté d'ouverture et de démocratisation, au plus haut sommet de l'Etat », a déclaré hier à Rabat, le Président du CNDH en recevant un premier groupe de détenus Salafistes libérés le matin après avoir bénéficié d'une grâce Royale. Abdellatrif Sraiti, Ibadalah Mae Elainaine, Mostafa El Moaatassim, Mohamed Elmarouani et Mohamed Rggala étaient arrivés quelques instants plus tôt dans l'enceinte du siège du conseil où ils avaient été accueillis par des membres de leurs familles. Un moment de joie intense, mais également un moment chargé de symboles. Driss Yazami ne manquera pas de référer à celui qui lui parait le plus significatif en parlant de nouvelle étape dans le processus de consolidation démocratique. Le Président du CNDH qui a accueilli les anciens détenus au portail de l'enceinte du conseil au milieu du joyeux charivari des anciens détenus avec leurs parents a en suite toutes les peines du monde à se faire entendre dans la salle Benzekri dans laquelle une brève conférence de presse av ait été improvisée. On saura ainsi que l'élargissement des 90 détenus Salafistes graciés avec libération immédiate devaient se poursuivre toute la journée. On saura également que sur les 190 bénéficiaires de la grâce Royale figurent cinq personnes condamnées à la peine capitale et que 53 autres ont fait l'objet d'amoindrissement de peines privatives de liberté.

Yazami n'a pas manqué de relever la signification de ce geste sans précédent : c'est la première fois qu'on a vu une peine capitale muée en réclusion de 15 ans, a-t-il fait remarquer. Mais surtout, il a dit la signification politique de cette libération en invitant à la placer dans un contexte marqué tout à la fois par la réforme constitutionnelle et les mesures portées par la volonté Royale d'ancrer la justice, l'équité et la culture des droits de l'homme dans la société du Maroc nouveau. Et c'est sans doute pour dire ce consensus qu'il n'a pas manqué de faire mention de l'accueil réservé à tous les niveaux de décision au mémorandum du conseil demandant cet élargissement

En hommage à ce consensus, Mostafa Moaatassim adressera au nom de ses anciens codétenus ses vifs remerciements à la société civile qui a soutenu leur cause. A quoi a fait écho Ahmed Sebbar, secrétaire général du CNDH en déclarant que le conseil poursuivra sa quête concernant les détenus et que ce dossier est pour l'instance une priorité.

Cependant, tous auront perçu la signification particulière de cet accueil. Que les premiers moments de cette liberté recouvrée aient été vécu dans la salle Driss Benzekri du CNDH a en effet été interprété comme un geste significatif de la volonté du Maroc de tourner une nouvelle page de son histoire pour en commencer une autre plus consensuelle et prometteuse.

Revue des droits de l'Homme

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

المنظمة وفتح تريان أنه لا معنى للحديث عن مفاوضات بينما تسرق الأرض

إسرائيل تصادق على توسيع مستوطنة «غيلو» في القدس

رام الله: كفاح زبون

صادقت «اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء» في إسرائيل، أمس، على مخطط بناء 900 وحدة سكنية جنوب مستوطنة «غيلو» الواقعة على أراضي القدس الشرقية، في اتجاه مدينة بيت لحم.

وتأتي هذه المصادقة بعد أسبوع واحد فقط من طرح المشروع أمام الجمهور العام لتمكينه من تقديم أي اعتراضات على المخطط الذي يحمل الرقم 13157.

وينص المخطط على بناء هذه الوحدات السكنية مقابل قرية الولجة الفلسطينية، ويطلق عليه اسم «المنحدرات الغربية الجنوبية لمستوطنة غيلو»، ويكمل مشروعا آخر صودق عليه قبل يومين، ويحمل الرقم 13261، ويتضمن بناء 942 وحدة سكنية في المنطقة نفسها، ويسمى «مشروع المنحدرات الشرقية الجنوبية».

وبعد هذه المصادقة، ينتظر أن تعمل وزارة الإسكان الإسرائيلية على طرح عطاءات بناء هذه الوحدات السكنية، وفقا لتعليمات المخطط، الذي ينص على إقامة بنايات سكنية من 4 و6 و8 طوابق على نحو يتوافق مع طبيعة المنطقة المنحدرة نسبيا.

ومن شأن هذا المخطط أن يفجر مزيدا من الخلافات مع السلطة التي تشترط وقفا كاملا للاستيطان قبل العودة إلى عملية السلام.

وفورا أدانت حركة فتح القرارات، وقالت إنها تثبت مرة أخرى للقاصي والداني أن حكومة بنيامين نتنياهو مصرة على تفضيل الاستيطان والعدوان على السلام والاستقرار في المنطقة. واعتبرت فتح في بيان تلقت «الشرق الأوسط» نسخة منه، أنه «لا معنى للحديث عن المفاوضات في ظل استمرار نهب وسرقة الأرض من خلال التوسع الاستيطاني في الأرض المحتلة».

وقال أسامة القواسمي، المتحدث باسم الحركة، إن «المطلوب من المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة الأميركية، ألا يبقى رهينة الضغوطات الإسرائيلية، وأن يضع حدا لهذه الممارسات المخالفة للقانون الدولي والتي أجمع العالم على إدانتها، والتي تغلق الأبواب أمام أي فرصة لإقامة الدولة المستقلة على حدود الرابع من يونيو (حزيران) 1967، وتفتح الأبواب على مصاريعها أمام العنف وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم بأسره».

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قد جددت الليلة قبل الماضية، بعد اجتماع ترأسه الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) في رام الله، تأكيدها على أن «استمرار العملية السياسية بجدية وبمصداقية كافية، يتطلب أولا وقف الاستيطان وجميع الانتهاكات والعقوبات التي يفرضها الاحتلال على شعبنا، وكذلك اعتماد مرجعية واضحة تستند إلى الشرعية الدولية». وأكدت اللجنة في بيان تلاه أمين سرها ياسر عبد ربه، عقب الاجتماع، ضرورة تحقيق هذه المتطلبات، لتمكين المفاوضات من السير قدما من أجل تحقيق سلام فعلي وراسخ وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين وفق ما نصت عليه مبادرة السلام العربية.

وقالت اللجنة التنفيذية «إن استمرار تنفيذ خطط استيطانية واسعة النطاق، والاستيلاء على مزيد من الأراضي وهدم المنازل والمزارع الذي وصل إلى تدمير قرى بأكملها مثل قرية العقبة، وردم الآبار للاستيلاء على مصادر المياه، إضافة إلى الاقتحامات والاعتقالات والعقوبات الجماعية ضد قرية عورتا وبيت أمر والبلدة القديمة في الخليل، وتغيير المعالم والأسماء في مواقع كثيرة في القدس والمدينة المقدسة في قلبها، كل ذلك يؤكد بوضوح أن سياسة حكومة إسرائيل تهدف أساسا إلى تكريس الاحتلال والاستيطان، وأنها تتحدث عن المفاوضات كغطاء للتضليل ولحماية تلك السياسة والتوغل فيها يوميا».

ودعت اللجنة إلى «قيام اللجنة الرباعية الدولية بواجبها ومسؤولياتها تجاه عملية السلام وعدم تأخير هذا الدور، من أجل إرساء أسس واضحة لهذه العملية، خاصة وفق ما نص عليه بيان الدول الأوروبية الثلاث، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، باعتبار الاستيطان بأسره غير شرعي، واعتماد خطوط عام 1967 كأساس لرسم حدود دولة فلسطين بما فيها القدس، وسواها من الأمور الجوهرية».

وقالت المنظمة «إن اعتماد هذه الأسس سيفتح الطريق أمام انطلاقة جديدة وموثوقة لعملية السلام ولإخراجها من الجمود والدوامة التي أدخلتها إسرائيل فيها». كما دعت إلى المسارعة بمطالبة المنظمة لليونيسكو وجميع الجهات الدولية المعنية بالتدخل لحماية تراث مدينة القدس وصيانة معالمها التاريخية في مواجهة أعمال التزييف وتغيير أكثر من 6000 عنوان من المعالم والأسماء التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي.

Revue de presse

رسالة الأمة

إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة المحكوم عليهم في قضية «خلية بلعيرج»

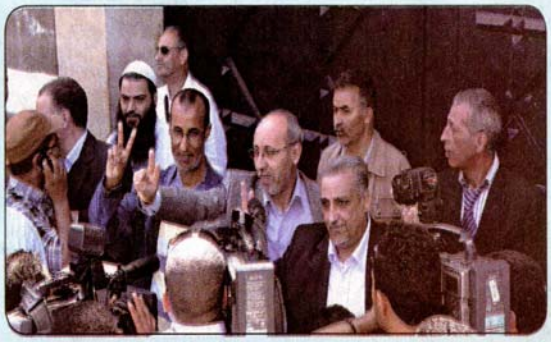

الإفراج المؤقت عن سالم التامك وابراهيم دحان وأحمد الناصري

تم صباح أمس الخميس إطلاق سراح خمسة أشخاص من السجن المحلي بسلا ، كانوا قد حوكموا في إطار ما يعرف بخلية بلعيرج. ويتعلق الأمر بكل من المصطفى معتصم، ومحمد المرواني، ومحمد أمين الركالة، وماء العينين العبادلة، وعبد الحفيظ السريتي. كما تم إطلاق سراح عبد العزيز الحاضي الذي كان يتابع في إطار قضايا تتعلق بالإرهاب.

ومن جهة أخرى، أفادت مصادر موثوقة مقربة من أوساط المحاماة بالدار البيضاء أن القاضي المكلف بالتحقيق التكميلي من طرف هيئة المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء اصدر أمس الخميس أمرا بالإفراج المؤقت عن المتهمين علي سالم التامك وابراهيم دحان وأحمد الناصري.

وأوضح المصدر ذاته أن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أصدرت أمس أيضا قرارا يقضي بالافراج المؤقت عن المعتقل أحمد محمود هدي المدعو (الكينان).

Revue de Presse du Conseil National des d

رسالة الأمة

استجابة للملتمس المرفوع الى النظر المولوي السديد من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام

جلالة الملك يصدر أمره السامي بالعفو المولوي الكريم على 190 من السجناء

تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فأصدر أمره السامي المطاع بالعفو على 190 من السجناء.

وذكرت وزارة العدل في بلاغ أمس الخميس أن الأمر يتعلق بالعفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 96 سجينا، وتحويل عقوبة الإعدام الى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء، وتحويل عقوبة السجن المؤبد الى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا، والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا.

وفي ما يلي نص بلاغ وزارة العدل :

«تفضل مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره فأصدر أمره السامي المطاع بالعفو المولوي الكريم على 190 من السجناء.

ويأتي القرار المولوي السامي استجابة للملتمس المرفوع الى النظر المولوي السديد من طرف السيدين رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام.

وقد سبق للمعتقلين ودفاعهم وعائلاتهم وعدد من الهيئات أن تقدموا بطلبات للعفو.

ويقضي الأمر المولوي السامي المطاع بـ :

. العفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 96 سجينا

. تحويل عقوبة الإعدام الى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء

. تحويل عقوبة السجن المؤبد الى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا

. التخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا

حفظ الله مولانا الإمام وأبقاه ذخرا وملاذا أمنا لهذه الأمة ومنارا هاديا بضيء طريقها وبوجه خطاها ، وحصنا منيعا لسيادتها وعزتها ، ورائدا قائدا لأمجادها ومفاخرها وسدد خطاه وعزز مسعاه وأبقاه منيعا للرافة والرحمة ، وحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عين جلالته بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للاخديجة وشد أزره بصنوه السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد أسرته الملكية الشريفة إنه سميع مجيب».

Revue de Presse du Conseil National des droits

أخبار اليوم المغربية

100 معتقل سياسي يغادرون زنازينهم
95 آخرون تخفض عقوبتهم
الصبار واليازمي نجحا في أول اختبار لهما

المعتقلون مصطفى المعتصم وعبد الحفيظ السريتي ومحمد الأمين الركالة وماء العينين لحظة خروجهم من السجن (مصطفى حبيس)

■ الرباط: أخبار اليوم ■

في انفراج جديد يأتي بعد مسيرات 20 فبراير، تم أمس إعلان إطلاق سراح 95 شخصا ضمنهم المعتقلون السياسيون الخمسة ضمن شبكة بليرج، و14 من معتقلي السلفية الجهادية (منهم محمد الفيزازي وعبد الكريم الشاذلي والحقوقي شكيب الخياري)، فيما تم استثناء كل من الشيخ الكتاني وأبو حفص. وفي سابقة أولى في تاريخ المغرب، تم تخفيض عقوبة الإعدام إلى 15 سنة سجنا بالنسبة إلى بعض المعتقلين. واعتبر مصدر مطلع أن إدراج معتقلي السلفية الجهادية في قوائم العفو لأول مرة بعد 7 سنوات من إقصائهم منها، يعتبر مؤشرا على رفع الفيتو عن استثنائهم من العفو الملكي، وأشار المصدر إلى أن «تصفية ملف السلفية سيتم من خلال إدراج قوائمهم في مناسبات العفو الدينية والوطنية». إلى ذلك، أكد وزير العدل، محمد الطيب الناصري، أن الإفراج عن المعتقلين يعتبر «تاريخيا»، مشيرا إلى أن «العفو الذي أصدره صاحب الجلالة يعكس إرادته العميقة في الإصلاح»، معتبرا أن هذا القرار «استكمال لخطابات 30 غشت و10 أكتوبر و9 مارس التي تعتبر أنوارا مضيئة في مسيرة إصلاح القضاء». وقال الناصري إن المغرب انتقل من التعبير عن النوايا إلى التطبيق، مشيرا إلى أن تعيين شخصيات جريئة مثل محمد الصبار وإدريس اليزمي في المجلس الوطني، وبنزاكور في الوسيط، يعتبر مؤشرا على نية التغيير.

وقد حظي المعتقلون الخمسة في قضية بليرج باستقبال حار من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث تعتبر هذه أول مرة يتم فيها إطلاق سراح معتقلين بعفو ملكي، ونقلهم على متن سيارات رسمية تابعة للمجلس لحضور وقائع ندوة صحافية نظمها مسؤولو المجلس. فقد تحول المجلس إلى قاعة احتفال بالإفراج عن كل من محمد المرواني أمين عام حزب الأمة غير المعترف به، ومصطفى المعتصم أمين عام البديل الحضاري المنحل، وعبد الحفيظ السريتي الصحافي مراسل قناة المنار سابقا، والأمين الركالة قيادي البديل الحضاري، والعبادلة ماء العينين عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية. واستقبلت العائلات المفرج عنهم بالورود وبالشعارات.

وكانت السلطات قد أعلنت تفكيك خلية بليرج سنة 2008، واعتقلت السياسيين الستة، وحكمت عليهم ابتدائيا بعقوبات تتراوح بين 25 و20 سنة، باستثناء حميد نجيبي، من الحزب الاشتراكي الموحد، الذي قضى سنتين مدة عقوبته وغادر السجن، وفي الاستئناف حكم على المعتقلين الخمسة بـ10 سنوات، بعدما خاضوا إضرابا عن الطعام، قبل أن يتم الإفراج عنهم بعفو ملكي أمس.

● تغطية شاملة ص 3/2

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

استقبلوا بالورود ونقلوا في سيارات

المعتقلون الخمسة في ملف بلعيرج يعانقون الحرية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

■ الرباط: حنان بكور عبد الحق بلشكر ■

أخيرا تم الإفراج عن المعتقلين الخمسة في ملف ما يعرف بخلية بلعيرج».. ففي حدود الساعة الحادية عشرة وخمسة وأربعين دقيقة من صباح أمس، فتحت أبواب سجن سلا ليعانق الحرية كل من محمد المراوني، أمين عام حزب الأمة غير المعترف به، ومصطفى المعتصم، أمين عام حزب البديل الحضاري المنحل، وعبد الحفيظ السريتي، مراسل قناة المنار سابقا، والأمين الركالة، قيادي البديل الحضاري، والعبادلة ماء العينين، عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية. صباح يوم أمس لم يكن عاديا بمحيط سجن سلا، الذي عرف حركة غير عادية، ففي حدود الساعة التاسعة صباحا حل بالسجن كل من محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومحمد ليديدي، الكاتب العام لوزارة العدل، وحفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون، كما كان بعض الصحافيين والمصورين والحقوقيين وبعض عائلات المعتقلين ينتظرون أمام باب السجن.

بعد دقائق أخبرت إدارة السجن المعتقلين بأنه تقرر الإفراج عنهم، وان عليهم جمع أغراضهم والاستعداد للمغادرة. كان الخبر مفرحا بالنسبة إليهم، حيث تلقوا تهاني المعتقلين معهم، وبدؤوا يستعدون لمغادرة سجن قضوا فيه حوالي 3 سنوات. لكن المثير أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تفاجأ بإخبار دفاع المعتقلين الخمسة، الذين لم يعلموا بالاستعداد للإفراج عنهم إلا من خلال بعض الجمعيات والعائلات. يقول عبد الرحيم الجامعي، محامي المفرج عنهم، لـ«أخبار اليوم»: «مع الأسف لم يخبرنا المجلس، لكن المهم هو الحرية للمعتقلين». وكان محمد ليديدي هو أول من غادر السجن، في حدود الساعة الحادية عشرة صباحا، لكنه رفض الإدلاء بأي تصريح للصحافة حول المفرج عنهم، حيث كان جوابه: «اتصلوا بوزير العدل ليقدم لكم المعطيات». وبعد نصف ساعة، خرج من باب السجن محمد الصبار، الذي أعلن أمام الصحافيين خبر صدور عفو ملكي يقضي بالإفراج عن 95 معتقلا، بينهم المعتقلون الخمسة، وتحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المحدد بالنسبة إلى 5 حالات، وتحويل العقوبة من السجن المؤبد إلى السجن المحدد بالنسبة إلى 37 حالة، كما تم تخفيض العقوبة السالبة للحرية بالنسبة إلى 53 حالة.

وبينما كان الصبار يتحدث إلى الصحافيين فتحت أبواب السجن، ليخرج المعتقلون الخمسة، حيث بدا أنهم لبسوا بذلا أنيقة، فكانت لحظات مؤثرة امتزج فيها الفرح بالبكاء والعناق مع أفراد من العائلات. ومباشرة بعد خروجه، كان أول ما صرح به مصطفى معتصم، رئيس حزب البديل الحضاري المنحل، هو أن «المعركة لم تنته بعد»، مشيرا إلى أن المعتقلين السابقين «سيواصلون النضال من أجل الإفراج عن بقية المعتقلين»، مشيرا إلى أن اعتقاله ورفاقه كان «في سياق خطة لإعادة ترتيب الساحة السياسية». وحول من يقف وراء اعتقالهم، قال معتصم: «إنهم معروفون وشباب 20 فبراير يحملون أسماءهم في الشارع». أما محمد المراوني فصرح بأن الانفراج الذي حصل كان بسبب الحركية التي عرفتها الساحة العربية، خاصة في تونس ومصر، وحركة الشباب في المغرب، معتبرا أن «هذه التطورات حركت الركود في المغرب». واعتبر المراوني أن «المعركة مازالت مفتوحة لوضع حد للمهزلة والإفراج عن المعتقلين المظلومين». أما الأمين الركالة فأشار إلى أنه «بعد ثلاث سنوات من الاعتقال، عاد الصواب إلى العقول وظهرت الحقيقة».

ثلاث سيارات تابعة للمجلس الوطني تنقل المفرج عنهم

كانت هناك ثلاث سيارات تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تنتظر خروج المعتقلين الخمسة لنقلهم إلى مقر المجلس بالرباط، لحضور ندوة صحافية. جلس محمد المراوني في سيارة محمد الصبار من نوع «أودي»، وكانوا أول من وصل إلى مقر المجلس، في حدود الساعة الثانية عشرة والنصف، لتنطلق الاحتفالات بالورود وبالتكبير والشعارات: «إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر»، فيما كانت سيدة ترد: «سبحان من أحيا الأرض بعد موتها».

أبناء المعتقلين لم يذهبوا إلى مؤسساتهم التعليمية، ومنهم من حول

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

ماء العينين يتوسط الركالة والمرواني

وجهته من المدرسة إلى مقر المجلس ليقابل والده، مثل حالة الطفلة فاطمة الزهراء ماء العينين، 14 سنة، التي جاءت إلى مقر المجلس وعلى ظهرها محفظتها، لتنتظر مجيء والدها الذي اعتقل بينما كان برفقتها عندما كان عمرها 11 عاما.

محمد الصبار بدا مفتخرا بهذا الإنجاز، لكنه وجد صعوبة في إقناع المعتقلين بالدخول إلى مقر المجلس، بسبب الإقبال الكبير للصحافيين والمهنئين على المفرج عنهم، لكن أنباء سرت فيما بعد أفادت بأن المفرج عنهم تحفظوا عن دخول قاعة المجلس لحضور الندوة الصحافية، حيث كان محمد العوني، من لجنة الدفاع عن المعتقلين، وعدد من النشطاء يحثون المفرج عنهم على عدم دخول قاعة المجلس الوطني. لكن بعد فترة، التحق جميع المفرج عنهم بالقاعة، وكان المراوني آخر الملتحقين بالقاعة، لتبدأ الندوة الصحافية التي وصف فيها محمد الصبار الإفراج عن المعتقلين بأنه «لحظة تاريخية»، لكن في الخلف كان أحد الشباب يحمل ورقة كتب عليها «محاكمة فؤاد عالي الهمة».

وعبر الصبار عن ابتهاجه الشخصي بهذه اللحظة، وقال: «أرحب بالمعتقلين السابقين داخل المجلس»، معتبرا أن الإفراج عنهم يعتبر «محطة في مسلسل نشقه جميعا»، منوها بالإصلاحات التي بدأ يعرفها المغرب «في اتجاه تاسيس دولة الحق والقانون».

كما قدم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معطيات حول عدد المفرج عنهم وعدد الذين تم تخفيض عقوبتهم. قبل أن يتناول الكلمة مصطفى معتصم، الذي وصف ما تعرض له المعتقلون بأنه «مؤامرة»، شاكرا هيئة الدفاع التي وصف أفرادها بـ«الرجال الأشاوس الكرماء الذين بذلوا الجهد والوقت للدفاع عن براءتنا»، وذكر بالاسم كلا من النقيب عبد الرحمان بنعمور والنقيب عبد الرحيم الجامعي وخالد السفياني وعبد الرحيم بنبركة ومصطفى الرميد ومحمد الصبار وإدريس لشكر، مشيرا إلى أن «التاريخ سيسجل ما قاموا به بمداد من فخر»، كما شكر الجمعيات الحقوقية ولجنة الدفاع التي يوجد ضمنها المناضل بن سعيد آيت يدر، وشكر الصحافة الحرة المستقلة «التي لعبت دورا في عدم طمس قضيتنا»، إضافة إلى الأسر والعائلات،

Revue de Presse du Conseil National des droits

أخبار اليوم المغربية

(مصطفى حبيس)

لكنه توقف عند شباب 20 فبراير، الذين قدم لهم شكرا خاصا، حيث قال لهم: «أشكر شباب 20 فبراير صغار هذه الأمة الذين هم في الحقيقة كبارها».

رفع شعار «الهمة ديكاج» داخل المجلس

بمجرد ما نطق المعتصم باسم حركة 20 فبراير التي كان أعضاؤها حاضرين في الندوة الصحافية، حتى تعالت الشعارات داخل المجلس: «الهمة ديكاج»، و«رفضنا الجماعي للاعتقال السياسي»، فيما كان أحد الشباب يصرخ بأن الهمة هو الذي يقف وراء ملف خلية بلعيرج، مما أحرج محمد الصبار الذي طلب من الحاضرين الذين غصت بهم قاعة المجلس أن يراعوا أن «الأمر يتعلق بمؤسسة رسمية، وأن هذه ندوة صحافية ولا يجب رفع الشعارات»، لكن بمجرد ما انتهى من كلمته، حتى انتفضت القاعة بالشعارات من جديد «الهمة ديكاج» و«الماجدي ديكاج»، ثم تدخل إدريس اليزمي لتهدئة القاعة، قائلا: «لقد كان الراحل إدريس بنزكري يقول، وهو الذي قضى 17 سنة في السجن، إن المصالحة ليست هي الإجماع».

الإفراج عن الفيزازي والشاذلي ومجموعة التامك

بخصوص الأشخاص الذين تم إطلاق سراحهم، قال محمد الصبار إن الأمر يتعلق بإطلاق سراح 14 معتقلا في ملف السلفية الجهادية، منهم الشيخ محمد الفيزازي وعبد الكريم الشاذلي، فضلا عن مجموعة التامك، التي استفادت من المتابعة في إطار السراح المؤقت، كما أكد الصبار أن المجلس يعتبر من أولوياته تصفية الملفات التي عرفت محاكمات غير عادلة، مشيرا إلى أنه بادر إلى تقديم ملتمس إلى الملك محمد السادس من أجل إصدار عفو عن عدد من المعتقلين، وأن الأمر يتعلق بلائحة أولية، وأن لوائح أخرى في الطريق، مضيفا أن «المجلس لقي تفهما من الدوائر العليا، وأن ما تحقق هو ثمرة عدد من جنديات وجنود الخفاء».

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

شهادات

عفاف الحاجي*: لا بد من إطلاق سراح جميع المعتقلين

«في حدود الساعة العاشرة صباحا، تم الاتصال بي بينما كنت في اجتماع بالكلية، وتم إخباري من بعض طرف العائلات بأنه سيتم إطلاق سراح المعتقلين. في البداية لم أصدق، لكن تبين أن الموضوع هذه المرة جدي. وقد كنا مطمئنين بأن هذا ملف مفبرك، والجميع كان يعرف أن المعتقلين وسيرتهم تبين أنهم أبرياء، وهذه اللحظة نعيشها بفرح كبير، لكنني أرى أن جميع المعتقلين في هذا الملف الذي عشناه في المحكمة يجب أن يطلق سراحهم، وأريد أن أشكر الصحافة على وقوفها إلى جانبنا».

• زوجة محمد المراوني

فاطمة الزهراء ماء العينين*: أخذوا مني والدي وعمري 11 سنة

«هذه اللحظة لا توصف، أنا جد متأثرة ومتشوقة لرؤية والدي. لقد عشنا ثلاث سنوات من الجور والظلم، والحمد لله اليوم ظهر الحق وزهق الباطل. لقد أخذوا والدي بينما كنت رفقته وكان عمري 11 عاما، عندما كنت متوجهة إلى المدرسة صباحا. واليوم عمري 14 سنة، وأنا جد فرحة ومتأثرة لملاقاته».

• ابنة العبادلة ماء العينين

بديعة بناني*: أشكر حركة 20 فبراير

«الحمد لله هذه لحظة تاريخية بالنسبة إلينا كأسرة صغيرة، وكأسرة كبيرة، وحتى بالنسبة إلى المغرب والأمة العربية. إنها لحظة فرح عارم بهذا الانفراج السياسي في مختلف الدول العربية، والفضل يرجع أيضا لمحامينا ونقبائنا الذين آزرونا، كما أشكر كل الحركات الحقوقية التي ناصرتنا، وأشكر الجمعيات التي رفضت لقاء لجنة المنوني مشترطة تصفية ملف الاعتقال السياسي، وقد تبين أنه ما ضاع حق وراءه طالب. نعيش فرحة وتتويجا لنضالاتنا ونضالات محامينا والصحافة الحرة. وأشكر جزيلا حركة 20 فبراير وشبابها الناضج والواعي، الذين أظهروا أنهم أصحاب مبادئ، ولولا ضغطهم لما حصل هذا الانفراج كما أشكر الثورات في العالم العربي التي أتاحت لنا كل هذا الانفراج».

• زوجة العبادلة

سعاد السقيتي*: عشنا لحظات عصيبة

«هذه فرحة لا توصف، فبعد معاناة لمدة ثلاث سنوات جاء الفرج والحمد لله، لقد عشنا لحظات عصيبة قبل أيام عندما تم الإعلان عن إطلاق سراح المعتقلين وانتظرناهم دون جدوى، حيث عانينا رفقة أبنائنا من تلك الصدمة. الحمد لله، اليوم تم الإفراج عنهم وظهر الحق. وأريد أن أذكر بأن الأحداث التي وقعت في المغرب مع أحداث 20 فبراير وثورات تونس ومصر ساهمت في تسريع إطلاق سراح ذوينا».

• زوجة مصطفى معتصم

Revue de Presse du Conseil

أخبار اليوم المغربية

الملك يستجيب لمطالب حركة «20 فبراير»

■ سامي المودني ■

هل هي بداية تعامل جديد للدولة مع الملفات الشائكة التي طالما نادى الحقوقيون بإيجاد حل لها؟ الجواب لا يمكن أن يكون إلا بالإيجاب ، أو على الأقل هذا ما تشير إليه جميع المبادرات الملكية الأخيرة التي نحت في اتجاه القيام بمبادرات من بينها مراجعة الدستور ، توسيع صلاحيات مجموعة من المجالس الاستشارية. يوم أمس عرف إطلاق مبادرة جديدة من طرف عاهل البلاد الذي قرر العفو على 96 سجينا مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية. هؤلاء ليسوا فقط سجناء حق عام بل أغلبيتهم الساحقة متهمون بقضايا تتعلق بالإرهاب وينتمون إلى ما يسمى بـ«السلفية الجهادية» ، ومن بينهم أيضا المعتقلون الخمسة المتهمون في ما عرف بقضية «بليرج». الأمر يتعلق بالمصطفى المعتصم ، محمد الأمين الركالة ، القياديين في حزب «البديل الحضاري» المنحل ، وعبد الحفيظ السريتي ، محمد المرواني من حزب «الأمة» غير المعترف به ، والعبادلة ماء العينين ، عضو المجلس الوطني لـ«العدالة والتنمية». هؤلاء طالما نادت هيئات سياسية وحقوقية بإطلاق سراحهم على اعتبار أن التهم الموجهة إليهم لا تستند على أي دليل ، وقرار متابعتهم سياسي بامتياز ثم انضمت إليهم «حركة 20 فبراير» التي أدرجت ضمن مطالبها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. هذا ما دفع خديجة الرياضي ، رئيسة «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» إلى القول: «هنيئا للشعب المغربي ولحركة 20 فبراير الذي لن تزيدها هذه الخطوة إلا إصرارا على المطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الآخرين في السجون».

وذكرت وزارة العدل ، أيضا ، في بلاغ لها أنه بناء على قرار العفو الملكي تقرر «تحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء ، وتحويل عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا ، والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا». كان واضحا أن الاحتجاجات التي دعت إليها «حركة 20 فبراير» لعبت دورا حاسما في تحريك مجموعة من الملفات التي ظلت عالقة. إنه جواب ملكي في سياق مبادرات عديدة أطلقت على عدة مستويات ، تحاول إصلاح بعض الأخطاء التي ربما تكون قد ارتكبت إلى ماضي جد قريب. المبادرة الملكية لم تمر هكذا دون أن تخلف ردود فعل متباينة بين الهيئات الحقوقية. في هذا السياق سارع «منتدى الكرامة لحقوق الإنسان» إلى إصدار بلاغ صحافي رحب من خلاله بقرار الإفراج ، معتبرا ذلك «إشارة دالة على أن السلطات تتجاوب ولو بمقدار مع مطالب الشعب». رغم ذلك اعتبرت الجمعية الحقوقية المقربة من إسلاميي «العدالة والتنمية» أن «ملف الاعتقال السياسي مازال مفتوحا وأن لائحة المستحقين للعفو مازالت طويلة ، وأنه مازال ينتظر قرارا شجاعا ومنصفا من شأنه أن يؤسس لانفراج حقيقي في هذا الملف ويعيد الاعتبار لمئات المظلومين الذين مازالوا قابعين في السجون». في هذا الإطار يذكر نفس البلاغ أن «قرار الإفراج لم يشمل الكثيرين ممن كان يجب أن يكونوا على رأس المفرج عنهم ومنهم حسن الكتاني وعبد الوهاب الرفيقي وغيرهم». لم تقف خديجة الرياضي عند هذا الحد ، بل قالت في تصريح لـ«أخبار اليوم» ، إن «قرار الإفراج عن المعتقلين الخمسة جاء متأخرا بعد دعوات متكررة لهيئات حقوقية وطنية ودولية ، كما أننا نطالب بفتح تحقيق لمعرفة المسؤولين عن المأساة التي تسببت لهم وجعلتهم يقضون سنوات خلف القضبان بعد محاكمات انعدمت فيها شروط المحاكمة العادلة ، كما أن نطالب بجبر الضرر الذي لحقهم ورفع المنع عن أحزابهم». يضيف رفيقها في المكتب المركزي للجمعية عبد الإله بنعبد السلام أنه «من شأن عملية إطلاق سراح جميع المعتقلين أن تعطي إشارة إيجابية من الدولة المغربية لإعادة الثقة للمواطنين وجعلهم يشعرون بنوع من الاطمئنان ، ولا مجال للحديث عن ذلك دون القيام بإجراءات ملموسة ضمنها الإفراج عن جميع معتقلي الرأي والتعبير». الدولة يبدو أنها مستعدة لإصدار قرار العفو على معتقلين اتهموا في إطار ملفات الإرهاب لكنها غير مستعدة لإتباع نفس المنهجية مع سجناء ذوي ميولات انفصالية.

إطلاق سراح المعتقلين السياسيين لم يشمل فقط المتهمين في قضايا تتعلق بالإرهاب ، بل طال أيضا علي سالم التامك وإبراهيم دحان وأحمد الناصري وأحمد محمود هدي المتهمين بقضايا تتعلق بالمس بالوحدة الترابية للمملكة. الفرق الوحيد أن هؤلاء صدر في حقهم قرار من محكمة الاستئناف بالدار البيضاء يقضي بالإفراج المؤقت وفق ما ذكرته قصاصة إخبارية لـ«وكالة المغرب العربي للأنباء» ولا يدخلون في إطار القرار الملكي بالعفو العام عن مجموعة من المعتقلين.

لكل مبادرة سياقها الخاص والعوامل المحركة لها. سياق يتحدث عنه بوضوح بلاغ وزارة العدل الذي يقول بالحرف: «يأتي القرار المولوي السامي استجابة للملتمس المرفوع إلى النظر المولوي السديد من طرف السيدين رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام». إنه جواب بالحرف على كل الانتقادات التي وجهت إلى المجلس بعد الإصلاحات التي طالت توسيع مجالات عمله وتعيين كل من ادريس اليزمي ومحمد الصبار على رأسه. باختصار إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح صفحة جديدة مع سجناء «السلفية الجهادية» يمنح شرعية أكبر لـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان» في صيغته الجديدة.

Revue de presse du Cabinet du Ministre

أخبار اليوم المغربية

مسيرة من المجلس الوطني إلى نادي المحامين

المرواني: السجن حادث شغل سياسي.. والظالمون الذين صنعوا هذا الملف ليسوا أهلا لهذا الوطن

■ الرباط - أخبار اليوم ■

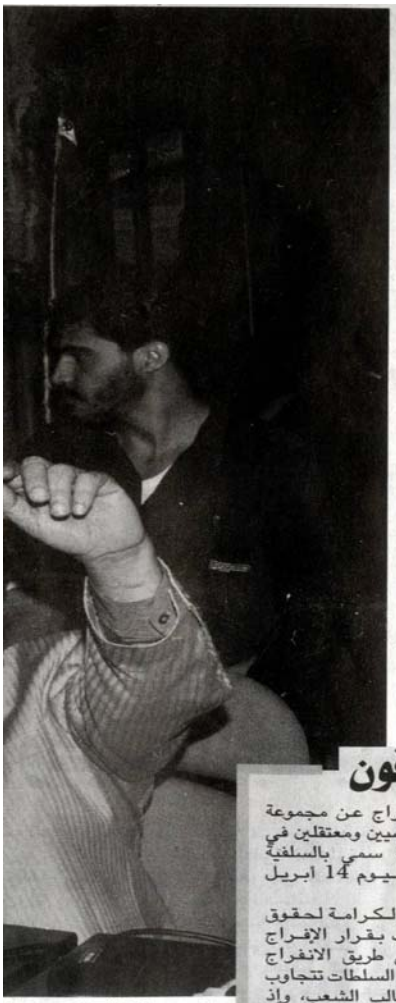

مطالب بمحاكمة الهمة في ندوة الم

بنفس الحماس... خرج المعتقلون المفرج عنهم محاطين بعائلاتهم من المجلس الوطني، يعانقون أحباءهم وأصدقاءهم، ويوزعون تصريحات صحفية تترجم فرحتهم بالحدث، متوجهين مشيا على الأقدام إلى نادي المحامين، الذي شهد جل الندوات الصحفية التي عقدتها هيئة الدفاع إبان الأزمة. تقدم المعتقلون إلى الأمام وخلفهم رفع شباب 20 فبراير لافتات سوداء كبرى كتبت عليها شعارات مختلفة عنوانها الأكبر «محاربة الفساد والاستبداد والقهر». وبالزغاريد والهتافات مشى الركب نحو نادي المحامين... الاتصالات لم تنقطع والتهاني استمرت إلى ما لا نهاية. وإلى جانب المعتقلين، اصطفت عائلاتهم المتعبة... النساء لا ينقطعن عن الزغاريد، والأطفال يعانقون آباء حرموا منهم لما يزيد على الثلاث سنوات...

مضت المسيرة تشق طريقها... المارة مندهشون، وشباب 20 فبراير يتدخل بين الفينة والأخرى ليوضح ما يجري للمتسائلين.

أمام باب نادي المحامين، كان خالد السفياني في استقبال المفرج عنهم.. عناق حار وتهاني مؤثرة دمعت لها الكثير من العيون.. وتحولت زنقة أفغانستان، حيث يوجد نادي المحامين، إلى ساحة احتفال امتلأت عن آخرها بجموع المهنئين، الذين تقدموا نحو الداخل حاملين اللافتات والشعارات...

كان القاعة ممتلئة عن آخرها، وفي المنصة الرئيسية اجتمع المفرج عنهم وعائلاتهم... الكل وقف للتاسيس لمشهد تاريخي بكل المقاييس.

وكعادته، تدخل خالد السفياني في كلمة نيابة عن هيئة الدفاع التي غاب كثيرون من أعضائها عن اللحظة... النقيب عبد الرحمن بنعمرو والنقيب عبد الرحيم الجامعي والمحامي مصطفى الرميد..

الباقون

على إثر الإفراج عن مجموعة من المعتقلين السياسيين ومعتقلين في قضايا مرتبطة بما سمي بالسلفية الجهادية هذا اليوم 14 ابريل 2011.

فإن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان إذ يرحب بقرار الإفراج ويعتبره خطوة على طريق الانفراج وإشارة دالة على أن السلطات تتجاوب ولو بمقدار مع مطالب الشعب، وإذ يهنئ كافة الإخوة الذين عانقوا الحرية بعد طول معاناة، فإنه يعبر عن خيبة أمله في أن قرار الإفراج لم يشمل الكثيرين ممن كان يجب أن يكونوا على رأس المفرج عنهم ومنهم حسن الكتاني وعبد الوهاب رفيقي وغيرهم.

محامون ساندوا المعتقلين خلال مختلف المحطات ولم يتمكنوا من حضور اللحظة الحاسمة فيه.. لحظة الإفراج عنهم.

يقول السفياني: «المحامون غائبون لأنه لم يتم إخبارهم بنبأ الإفراج». ويضيف بحماس أجج القاعة: «هذه نتيجة نضال دام أزيد من ثلاث

Revue des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

سنوات في قضية نالت إجماعا نادرا». ويضيف: «لكن مطلبنا يبقى هو الإفراج عن جميع المعتقلين في القضية.. ونحن لن نرضى بأقل من الإفراج عن الجميع لأنهم كلهم ظلموا». في تلك الأثناء اشتد الحماس داخل القاعة، وبدأت الشعارات تعلو: «عهد الله لن نخون إخواننا في السجون».. «ما مفاكينش... مع المخزن مامصالحينش».

وأشار السفياني إلى أن المعتقلين الخمسة كانوا يرفضون الخروج وحدهم»، ومضى يصرخ داخل القاعة التي لم يعد يسمع فيها سوى صوت الاحتفال والشعارات: «تحية إذن للشباب الذين كسروا كل الأبواب».

أول المفرج عنهم الذي تحدث داخل القاعة، كان هو محمد المرواني... بدا متأثرا للغاية، ومتحمسا في الوقت ذاته.. ظل صوته يعلو مجلجلا كما كان أيام المحاكمة... يقدم الشكر للعوائل وهيئة الدفاع والإعلام... وكل الذين لم ينساقوا وراء الرواية الرسمية. وقال: «لكن الفرحة لم تكتمل، ويشهد ربي أنني مستعد للعودة إلى السجن من أجل الباقين... لن نرتاح حتى يخرج كل مظلوم من السجن». وأضاف: «السجن حادث شغل سياسي، والظالمون الذين صنعوا هذا الملف ليسوا أهلا لهذا الوطن». بعد ذلك توالت الكلمات المؤثرة... وظلت القاعة تغلي من شدة حرارة المشهد...

Revue de Presse du Conseil National des droits de

أخبار اليوم المغربية

كواليس

● حل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ الساعة التاسعة من صباح أمس بسجن الزاكي بسلا، وكان أول من أبلغ المعتقلين الخمسة نبأ الإفراج عنهم.

● غاب محامو المعتقلين عن لحظة الإفراج عنهم، وخالد السفياني قال إنه لم يتم إبلاغهم بالأمر.

● محمد المرواني، رفض الذهاب إلى ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفضل أن يلتحق مباشرة بنادي المحامين، حيث كانت هيئة الدفاع تنتظرهم، وبعد أخذ ورد حضر الندوة، وكان آخر مفرج عنه يلتحق بالقاعة.

● عائلة عبد الحفيظ السريتي، كانت الوحيدة التي حلت أمام باب السجن لاستقبال المفرج عنهم، فيما التحقت العائلات الأخرى مباشرة بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

● بعد الندوة الصحفية التي عقدها المجلس، عاد الصبار إلى سجن الزاكي ليشرف على عملية إطلاق مجموعة التامك ومن معه.

● أثناء ندوة المجلس الوطني، رفع شباب 20 فبراير شعارات ضد الهمة، قائلين «الهمة Degage».

● اشتبكت خديجة المروازي، رئيسة مؤسسة الوسيط مع مجموعة من الشباب الذين طالبوا برحيل الهمة ورددوا شعارات داخل القاعة. وقالت المروازي مخاطبة الشباب «الهزيمة يتيمة والنصر له آباء وأمهات ولقطاء». وزادت «أين كنتم قبل ثلاث سنوات..أنتم كنتم تدعوننا بألا ندافع عنهم لأنهم إسلاميون». أحد الشباب رد عليها، قائلا «إذا أردت الهمة، فاذهبي عنده».

● العديد من أعضاء هيئة الدفاع غابوا عن لحظة الإفراج عن المعتقلين لأنه لم يتم إخبارهم بذلك».

● عائلات المعتقلين الآخرين في القضية، كانت حاضرة هي الأخرى، وبكى الكثير منهم لعدم الإفراج عن أهاليهم قائلين «نحس الآن بالحكرة».

Revue de Presse des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

عفو ملكي عن المعتقلين الحزبيين في شبكة بليرج وعناصر في التيار السلفي

اليزمي والصبار يعلنان الإفراج عن المعتقلين (أ.ف.ب)

عبد الحفيظ السريتي بعد الإفراج عنه

الرباط : الأحداث المغربية

حركة ذؤوبة سرت في مكاتب الصحافيين، الكل يتصل استفسارا عن مكالمة هاتفية توصلوا بها من قسم التواصل داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفحواها أن رئيس المجلس وأمينه العام سيعقدان ندوة صحافية في تمام الحادية عشر صباحا. تواصل رنين الهواتف وازدادت الحيرة حول فحوى الأمر المستعجل الذي جعل قيادة المجلس المعينة حديثا تستعجل الصحافيين في الحضور إلى مقر المجلس.

أول الخيوط سيكتشف في الساحة المقابلة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، زوجات المعتقلين السياسيين في ملف شبكة بليرج وأبناؤهم والعديد من أفراد عائلاتهم يملؤون الساحات والعديد من الوجوه السياسية والحقوقية كانت هي الأخرى هناك، وأخيرا تأكد الخبر، المعتقلون السياسيون في طريقهم إلى المجلس لحضور الندوة الصحافية التي دعا إليها اليازمي والصبار بعد أن يتم الإفراج عنهم هذا اليوم.

جاوزت الساعة منتصف النهار بأحات وإرجاء الساحة المقابلة لبناية المجلس مملوءة عن آخرها بأفراد العائلات ومناصري المعتقلين والصحافيين والحقوقيين والسياسيين وكلمة واحدة تردد لقد تم العفو عن المعتقلين السياسيين، كان الكل في الانتظار وكانت الفرصة أمام الكل للسؤال عن مصدر الخبر. العائلات لم تسمع به إلا مع الساعة العاشرة ومن مصادر مختلفة لم تكن أية جهة رسمية من بينها، والصحافيون كانوا إلى حين قريب يجهلون مغزى الدعوة التي وجهت لهم من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما كانت هيئة الدفاع التي ترافعت طويلا عن المعتقلين السياسيين غائبة كليا عن الحدث واتضح فيما بعد أنها لم تتلق أية دعوة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو حتى خبر العفو عن المعتقلين السياسيين من أي كان.

طال الانتظار وبدا أن ساعات اليوم تزداد طولا وملل أمام مقر المجلس. عائلات المعتقلين من أبنائهم وزوجاتهم كانت لهم انشغالات في انتظار أن يصل الموكب الذي سيقل المفرج عنهم، أبناء العدالة ماء العينين يحملون وردا ويلتقطون رفقة أبناء باقي المفرج عنهم صورا تذكارية داخل ساحة المجلس وفي أرجائه فيما كانت النساء منشغلات بمسح دموع الفرحة، وترتيب باقة الورود احتفالا بالقادمين الاستثنائيين من سجن الزاكي.

190 مفرجا عنهم في يوم تاريخي

فجاة هرع الكل نحو البوابة الكبرى للسور المقام حول مقر المجلس، سيارتان تابعتان للمجلس تصلان تباعا ينزل الركالة والمعتصم والمرواني، والسريتي، أقفلت البوابة بسرعة فيما كانت الحناجر تصيح بكل قوتها بالتكبير والتهليل والتحية. حاول المصورون الصحافيون التقاط صور للمفرج عنهم، فبالكاد أفلتت أجسادهم من العناقات الحارة واختلط المشهد بين الدموع التي سالت بمرارة وحرقة الشوق إلى الأبناء، الذين ارتموا في أحضان أبائهم تصل سيارة ثالثة وينزل العبادلة ماء العينين، رفقة معتقل اخر تبين فيما بعد أنه الحافظ الإدريسي المعتقل في ملف السلفية الجهادية. عانق العبادلة ماء العنين ابنه ولم يفلته طيلة مدة الندوة.

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان اختار أن يبدأ كلامه في الندوة بتحية «صباح سعيد» لاقت العبارة أذانا صاغية ووقعت في الكل موقعا حسنا فقد كان الصباح سعيدا فعلا بالنسبة للحشد الهائل الذي اجتمع في القاعة الرئيسية للمجلس، اكمل الصبار جملته «يوم 14 أبريل سيخلد كيوم تاريخي بالنسبة لأنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان، فطيلة هذا اليوم ستتواصل عملية الإفراج عن المستفيدين من العفو الملكي، والمعتقلين السياسيين السابقين هم بداية لإفراج عن لائحة أخرى».

تكفل إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتفصيل الأرقام، «190 مفرجا عنهم في إطار العفو الملكي الذي صدر اليوم، من بينهم 95 معتقلا عانقوا الحرية هذا الصباح عقوباتهم كانت تتراوح مابين الستة أشهر و30 سنة ومن بينها 34 حالة كان أصحابها محكومين بثمان سنوات سجنا، حالتان من المحكومين بـ30 سنة و14 حالة كان الحكم فيها 3 سنوات. عقوبات الإعدام في 5 حالات تحولت إلى السجن المحدد والعقوبة التي عوضت الإعدام كانت بين 15 و30 سنة. وتحولت 37 حالة من عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد، بعدما تم تحويلها إلى مدد تتراوح بين 15 و20 سنة. وبالنسبة لليزمي فإن الإفراج عن هؤلاء المعتقلين «يدخل في إطار التدابير المتخذة لتحقيق انفراج سياسي وتعزيز أجواء الثقة التي يتطلع لها الجميع».

تقاطرت أسئلة الصحافيين على منظمي الندوة من كل حدب وصوب، رغم أن الصبار أشار في بداية اللقاء إلى أن المجلس لن يتلقى إلا أسئلة محدودة، فيما كان المفرج عنهم على موعد آخر في نادي المحامين وسط العاصمة الرباط لعقد ندوة صحافية، وكانت كل الأسئلة تصب في مآل ملف معتقلي السلفية الجهادية.

أجوبة الصبار كانت جازمة وهو يقول «يجلس الآن معنا واحد من المفرج عنهم من معتقلي السلفية الجهادية وهو الحافظ الإدريسي، فيما سيفرج عن كل من الشيخ الشاذلي والفيزازي وهما من شيوخ السلفية الجهادية، كما أفرج عن 14 إسلاميا سلفيا بينهم أحمد الفيزازي، عبد الكريم الشاذلي، فيما يوجد ملف الفرنسي بيار روبير المتهم بتدبير اعتداءات 16 ماي والمحكوم عليه بالسجن مدى الحياة خارج العفو الملكي. وقال محمد صبار الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان إن «وضع روبير بصدد الدراسة لكي يستفيد من عفو على الأرجح».

المعتصم يتكلم بعد الحرية

من بوابة السجن إلى مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بدا المعتصم في كامل أناقته وهو يرد السلام على كل الذين بادلوه تهنئة معانقة الحرية.

بكلمات قليلة حيى المعتصم من ساند المعتقلين السياسيين في محنتهم ابتدأ بهيأة الدفاع واصفا إياهم بالرجال الأشاوس واتيعهم بشباب حركة 20 فبراير قائلا «أتوجه بالتحيات إلى صغار هذه الأمة الذين أبانوا انهم كبارها، أتوجه بكل التحية والاحترام إلى حركة 20 فبراير وموعدنا معكم في كل المعارك التي ستخوضونها».

سكت المعتصم عن الكلام فيما عمت القاعة هستيريا لم يستطع لا الصبار واليزمي أن يحدوا من تدفقها رافعة شعار «الهمة ديكاج»، تدخل الصبار لوقف هرج القاعة مستعينا بكلام حفظه عن المرحوم ادريس بنزكري «المصالحة ليست الإجماع بل تدبير للسلم» ولم تكن هذه الكلمات إلا فتيلا اخر أشعل شباب حركة 20 فبراير الذين كانوا في استقبال المغادرين لسجن الزاكي.

ودع المعتقلون السياسيون السابقون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي كان ملتمسه من أجل العفو عنهم فعالا متوجهين نحو نادي المحامين وسط العاصمة وهو النادي الذي طالما شهد ندوات هيئة الدفاع عنهم، لقد كانوا مع موعد لعقد ندوة صحفية هناك.

الجيلالي بنحليمة

عفو وتخفيض للعقوبات

العفو عن المعتقلين جاء استجابة للملتمس المرفوع إلى جلالة الملك من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام. بعدما سبق للمعتقلين ودفاعهم وعائلاتهم وعدد من الهيئات الحقوقية أن تقدموا بطلبات للعفو.

ويقضي العفو الملكي بما يلي:

العفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 96 سجينا.

تحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء.

تحويل عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا.

التخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا.

بيان اليوم

الإفراج عن المعتقلين السياسيين الخمسة وبعض شيوخ السلفية الجهادية

محمد حجيوي - حسن عربي

أفرج صباح أمس الخميس عن السياسيين المعتقلين الخمس الذين كانوا معتقلين على خلفية ملف ما بات يعرف ب «خلية بلعيرج»، ويتعلق الأمر بكل من المصطفى المعتصم الأمين العام لحزب البديل الحضري المنحل، ومحمد المرواني رئيس حزب الأمة المنحل ومحمد أمين الركالة العضو بذات الحزب وماء العينين العبادلة عضو المجلس الوطني للعدالة والتنمية وعبد الحفيظ السريتي مراسل قناة المنار بالإضافة إلى عبد العزيز الحاضي الذي كان متابعا في ملف معتقلي السلفية الجهادية.

وقد تم استقبال هؤلاء المعتقلين بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جو احتفالي امتزج فيه الفرح والزغاريد بدموع الفرح التي انهمرت على خدود عائلاتهم، كما حضر هذا الاستقبال المنظمات الحقوقية وهيئة الدفاع، وبعض ناشطي حركة 20 فبراير، بالإضافة إلى مختلف وسائل الإعلام.

وجاء إطلاق سراح السياسيين الخمس في إطار عفو ملكي شمل 190 معتقلا بعد ملتمس طلب العفو الذي تقدم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان مباشرة بعد تعيين إدريس اليازمي رئيسا له ومحمد الصبار أمينا عاما الذي اعتبر أن يوم 14 أبريل سيظل يوما تاريخيا بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وللديمقراطية ولمناصري حقوق الإنسان.

وهكذا استفاد 96 سجينا، حسب بلاغ لوزارة العدل، من العفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية، وتحويل عقوبة الإعدام الى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء آخرين، وتحويل عقوبة السجن المؤبد الى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا آخرا، والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا.

وذكر الصبار في ندوة صحفية عقدها بالمناسبة إلى جانب رئيس المجلس ادريس اليازمي وبحضور المفرج عنهم، أن هذا الإجراء الهام يدخل في إطار خلق انفراج سياسي وتعزيز الثقة في أوراش الإصلاح المفتوحة والمتنوعة والإجراءات المصاحبة التي لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، مشيرا إلى أن هناك إرادة ملكية قوية لإعمال حقوق الإنسان وبناء دولة المواطنة المبنية على مبادئ العدالة والإنصاف.

وأضاف محمد الصبار أن من بين المفرج عنهم كذلك يوجد 14 معتقلا ضمن ما يسمى بمعتقلي السلفية الجهادية وفي مقدمتهم الشيخ محمد الفزازي والشاذلي بالإضافة إلى عبد العزيز الحاضي الذي كان يتابع في إطار قضايا تتعلق بالإرهاب والذي كان ضمن المفرج عنهم الذين استقبلهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وحول باقي المعتقلين في هذا الإطار أوضح الصبار أن المجلس يضع ضمن أولوياته تصفية الأجواء في جميع الملفات التي ثبت أنها لم تتم وفق المحاكمة العادلة، مشيرا إلى أن ما حدث اليوم هو ثمرة لمجهود كبير لم يقم فيه المجلس الوطني إلا بتقديم ملتمس طلب العفو إلى جلالة الملك، في عدد محدد ضمن لائحة أولية، بدا يخرج كل واحد منها تباعا طلبة أمس الخميس، مؤكدا على تفهم الدوائر العليا لدواعي هذا الملتمس، وقال «لقد وجدنا لدى المسؤولين الذين لهم علاقة بالملف، القبول التام، وهذا مجهود بذله عدد من جنديات وجنود الخفاء».

واعتبر ادريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مسلسل الإصلاح يتطلب الإرادة السياسية التي قال إنها أصبحت متوفرة اليوم لدى الجميع حيث هناك إجماع حول مباشرة الإصلاح، وأن هناك إشارات قوية في هذا الاتجاه من قبيل حصول شبه توافق على مضمون الإصلاح الدستوري، ومكافحة الرشوة، وإحقاق التنافسية الاقتصادية، وفي رده على بعض الشعارات التي تم ترديدها من داخل القاعة من قبيل «الهمة ديكاج» قال اليازمي أن الراحل إدريس بن زكري كان يردد مقولة ظلت موشومة في الذاكرة وهي أن «المصالحة ليست الإجماع»، ولكنها تدبير سلمي للاختلاف، كما دعا اليازمي إلى ضرورة تعميق النقاش الوطني مع احترام الرأي والرأي الآخر، والإصغاء إلى مختلف الآراء والأفكار.

ومن جانبه، عبر المصطفى المعتصم الذي تحدث باسم المفرج عنهم، عن فرحته بهذه اللحظة التي وصفها بالتاريخية مشيرا على أن الفضل في ذلك يعود إلى الأسر الصامدة وهيئة الدفاع الذين قال عنهم «الرجال الشجعان بذلوا الغالي من أجل البرهنة على براءتهم مما نسب إليهم ظلما».

وفي تصريح لبيان اليوم قال المفرج عنه محمد المرواني «نحن اعتقلنا لأسباب سياسية، وأن الاعتقال السياسي هو حادث شغل سياسي في مسيرة الإنسان» مشيرا إلى أن الآن هناك تصحيح لهذه الوضعية وأنه سيواصل مسيرته النضالية إلى جانب المجتمع المغربي وقواه الحية من أجل بناء دولة مغربية قوية وآمنة وحرة وكريمة، ومن أجل مواطنة حقيقية ومؤسسات حقيقية. وحول ما إذا كان ينوي متابعة من تسبب في اعتقاله أوضح المرواني أن المهم هو النظر إلى المستقبل وأن لا يتكرر ما حدث وأن يطلق سراح باقي المعتقلين ليلتحقوا بذويهم، وبناء الدولة التي يجد فيها الجميع كرامته، أما الماضي بالنسبة إليه فقد انتهى لأن الاعتقال كان حادث شغل سياسي

Revue de Presse du Conseil Na

وقد أصبح من الماضي.

يشار إلى أن ما يعرف بمجموعة التامك قد استفادت هي الأخرى حسب محمد الصبار من الإفراج المؤقت الذي شمل على الخصوص علي سالم التامك وإبراهيم دحمان وأحمد الناصري وأحمد محمود الملقب بـ«الكينان».

وقد خلفت هذه المبادرة الملكية ارتياحا واسعا، وتعبيرا عن إرادة صادقة لجلالة الملك للتجاوب مع مطالب المجتمع المغربي نحو مزيد من تطوير التجربة الديمقراطية بالمغرب وخلق أجواء تفاؤلية، تعزز الثقة بين كل الفاعلين، وتدفعهم للانخراط بشكل جماعي في المشروع الديمقراطي التقدمي، الذي يشكل هدفا مشتركا بين المؤسسة الملكية والقوى الوطنية الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، قال النقيب عبد اللطيف أوعمو، عضو فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين، إن المبادرة الملكية المتمثلة في استفادة 190 سجينا من العفو الملكي، تعبر بشكل فعلي وجدي، عن إرادة سياسية تتجه نحو إعادة هيكلة الدولة، لوضع بنية دستورية جديدة مغايرة للبنية القديمة لدستور96، يمارس فيها الشعب سيادته عن طريق ممثليه الذين ينتخبهم.

وأضاف النقيب أوعمو، في اتصال أجرته معه بيان اليوم، أن على الجميع، أن يتفاعل مع هذه المبادرة لضمان سيرورة النجاح بشكل قوي، من خلال الانخراط الجماعي في المسار الديمقراطي، مؤكدا في الوقت نفسه، أن هذه المبادرة تدخل ضمن انفراج كبير من شانه أن يفتح أملا كبيرا ويخلق دينامية جديدة في الحياة السياسية.

ومن جهته، اعتبر بوبكر لارغو، الكاتب العام للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن المبادرة الملكية تندرج في إطار انفراج سياسي يعرفه المغرب، وهو ما كانت المنظمة تناضل من أجله. وأكد الكاتب العام في تصريح لبيان اليوم، أن المنظمة ظلت تتابع عن قرب مجموعة من ملفات المفرج عنهم، ضمنهم مايعرف بمجموعة «المرواني ومن معه» وملف «التامك ومن معه» وملفات أخرى، مشيرا في الوقت نفسه، أن هذه المبادرة جاءت أيضا لتدارك مجموعة من الاختلالات عرفتها بعض المحاكمات، كمحاكمة مجموعة «المرواني ومن معه» أو «معتقلين ذوي آراء سياسية» كما تسميهم المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

وعلى إثر هذا القرار الملكي القاضي بالعفو عن 190 سجينا، أعرب عدد من قادة الأحزاب السياسية، عن ارتياحهم الكبير لهذه المبادرة باعتبارها «عامل انفراج» يواكب الإصلاحات التي تشهدها البلاد.

وأعرب الأمين العام لحزب الاستقلال عباس الفاسي، في تصريح للصحافة على هامش انعقاد الآلية السياسية للمتابعة وتبادل الرأي بشأن مشروع مراجعة الدستور، عن مشاعر تقديره لجلالة الملك محمد السادس بعد قراره بالعفو الشامل الذي هم عشرات المعتقلين، وكذا قرار النيابة العامة تمتيع العشرات من المعتقلين الآخرين بالسراح المؤقت، من بينهم معتقلون في أحداث مخيم اكديم إزيك.

من جانبه، أشاد الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية محمد نبيل بن عبد الله بالقرار الملكي الذي «يحل عددا من القضايا كانت تعكر صفو الجو السياسي في البلاد»، معتبرا انه يشكل «قيمة مضافة على مستوى الإجراءات المواكبة لورش إصلاح الدستور»، سواء في قضايا تم الحكم فيها أو تلك المرتبطة بمخلفات أحداث اكديم إزيك، مما يحدث أيضا «جوا من الانفراج بالأقاليم الصحراوية».

بدوره ثمن الأمين العام لحزب الحركة الشعبية امحند العنصر، قرار العفو الملكي الذي قال إنه يحدث «جوا من الانفراج والانفتاح بالموازاة مع ما يشهده المغرب الآن من مراجعة دستورية وإصلاحات سياسية واقتصادية»، داعيا لمواكبة هذا الإجراء بتدابير حكومية تصب في نفس الاتجاه.

أما الأمين العام لحزب العدالة والتنمية عبد الإله بنكيران فاعتبر هذه البشرى بمثابة «مظلمة رفعت»، مما «يؤكد مجددا أن المغرب قادر على تصحيح الأخطاء حين يقع فيها»، معربا عن أمله أن تتلو هذه الخطوة ، التي تأتي بعد الخطاب الملكي ل 9 مارس خطوات أخرى «تؤسس لغد حقيقي يعلو فيه صوت الحق والعدالة الذي لا يمكن بدونه الوصول لتنمية حقيقية».

من جهته، أعرب نائب الكاتب العام لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي السيد عبد الرحمان بنعمرو عن ارتياحه لقرار العفو الملكي، مبرزا أن القوى الوطنية الديمقراطية تطالب بان يكون العفو شاملا لجميع المعتقلين، بمن فيهم معتقلي أحداث 20 فبراير الماضي وكذا بالكشف عن مصير المختفين. ودعا لتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ولأن تتم محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

وقال الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل السيد الميلودي مخاريق إن هذا الإجراء الهام يساعد في تنقية الأجواء السياسية والاجتماعية، مشيرا إلى ضرورة أن يتم مستقبلا إطلاق سراح أشخاص آخرين لازالوا في حالة اعتقال، وذلك خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

Revue de Presse du Conseil National

Libération

S.M le Roi répond favorablement aux aspirations du peuple marocain

Grâce Royale au profit des détenus politiques

Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, a annoncé, hier, à Rabat, la libération de 93 détenus politiques, parmi eux, les 5 détenus dans l'affaire Belliraj et Chakib Khiyari, activiste des droits humains. Il s'agit de Mustapha Mouatassim, Mohammed Marouani, Mohammed Amine Regala, Alaa Badella Maa-El Ainin et Abdelhafid Sriti. A été également libéré Abdelaziz El Hadi poursuivi dans le cadre des affaires de terrorisme.

La conférence de presse, organisée au siège du CNDH, a connu la présence des membres des familles des ex-détenus politiques ainsi que les différents représentants des associations de droits humains ayant participé activement dans la campagne de mobilisation pour la libération des détenus politiques.

Driss Yazami, président du CNDH, a indiqué, par ailleurs, que 190 détenus politiques ont bénéficié d'une réduction de peine suite à une grâce Royale.

Ph. Zoulikha

Ces détenus ont été jugés dans des affaires politiques et condamnés entre 6 mois et 30 ans de prison ferme.

Parmi eux, le fameux groupe Belliraj composé principalement d'activistes politiques au sein des deux partis : le Mouvement Al Oumma et Alternative citoyenne. 5 détenus de ce groupe ont été libérés suite à une grâce Royale et « aux efforts des avocats, du président et du secrétaire général du CNDH, des Associations des droits humains et des jeunes du Mouvement du 20 février », a souligné Mustapha Moatassim, principale figure du groupe Belliraj.

De son côté, Khadija Merouazi, présidente de l'Association du Médiateur, a déclaré à Libé que cette libération est une décision politique qui confirme la continuité du processus démocratique dans lequel s'est engagé le Maroc depuis les grandes manifestations du 20 février et après le discours Royal du 9 mars.

Pour sa part, Yassine Bezaz, au nom du Mouvement du 20 février, a précisé que cette décision est courageuse, et que le mouvement des jeunes continuera à manifester et lutter pour la libération de l'ensemble des détenus politiques et à œuvrer pour une véritable démocratie au Maroc.

Rappelons enfin que lors de cette conférence de presse, les jeunes du Mouvement du 20 février présents dans la salle ont scandé avec plusieurs acteurs associatifs, des slogans affirmant le soutien des revendications légitimes du peuple marocain tout en saluant cette décision Royale.

MOUNTASSIR SAKHI

Liberté provisoire

Le juge d'instruction chargé du complément d'enquête par le tribunal de première instance de Casablanca a ordonné, jeudi, la mise en liberté provisoire des mis en cause Ali Salem Tamek, Ibrahim Dahhane et Ahmed Naciri, apprend-on de sources dignes de foi proches des milieux des avocats à Casablanca.

La Chambre pénale près la Cour d'appel de Casablanca a décidé, le même jour, la mise en liberté provisoire du détenu Ahmed Mahmoud Haddi, dénommé Al Kinane.

L'opinion.ma

Grâce royale au profit de 190 détenus en réponse à un mémorandum du CNDH

Libération de cinq personnes condamnées dans le cadre de la cellule Belliraj et liberté provisoire au profit de Ali Salem Tamek, Ibrahim Dahhane et Ahmed Naciri

SM le Roi Mohammed VI a gracié jeudi 190 détenus dont des islamistes et des politiques, en réponse à un mémorandum qui lui a été soumis par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), récemment installé.

SM le Roi Mohammed VI, Amir Al-Mouminine, que Dieu l'assiste, a bien voulu accorder Sa grâce à 190 détenus, en réponse à un mémorandum soumis à la haute appréciation du Souverain par le président et le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), annonce jeudi un communiqué du ministère de la Justice.

La décision royale porte sur la grâce sur le reliquat de la peine privative de liberté au profit de 96 détenus, la commutation de la peine de mort en peine à temps au profit de 5 détenus, la commutation de la peine perpétuelle en peine à temps au profit de 37 détenus et, enfin, la remise de la peine privative de liberté au profit de 52 détenus, ajoute la même source.

Voici la traduction de ce communiqué:

«Sa Majesté le Roi Mohammed VI, Amir Al-Mouminine, que Dieu l'assiste, a bien voulu accorder Sa grâce à 190 détenus.

La bienveillante décision royale intervient en réponse à un mémorandum soumis à la haute appréciation du Souverain par le président et le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme.

Les détenus, leur défense et leurs familles, ainsi que bon nombre d'instances, avaient présenté des demandes de grâce.

La décision royale porte sur:

* grâce sur le reliquat de la peine privative de liberté au profit de 96 détenus.

* commutation de la peine de mort en peine à temps au profit de 5 détenus.

* commutation de la peine perpétuelle en peine à temps au profit de 37 détenus.

* remise de la peine privative de liberté au profit de 52 détenus.

Puisse Dieu garder Sa Majesté le Roi pour la grandeur de la Oumma, perpétuer Sa gloire, couronner de succès Ses actions et combler le Souverain en les personnes de SAR le Prince Héritier Moulay El Hassan, SAR la Princesse Lalla Khadija, SAR le Prince Moulay Rachid, et de l'ensemble de l'illustre famille royale.»

Par ailleurs, cinq personnes condamnées dans le cadre de la cellule Belliraj ont été libérées, jeudi, de la prison locale de Salé.

Il s'agit de MM. Mustapha Mouatassim, Mohammed Marouani, Mohammed Amine Regala, Alaa Badella Maa-El Ainin et Abdelhafid Sriti. A été également libéré Abdelaziz El Hadi poursuivi dans le cadre des affaires de terrorisme.

De son côté, le juge d'instruction chargé du complément d'enquête par le tribunal de première instance de Casablanca a ordonné, jeudi, la mise en liberté provisoire des mis en cause Ali Salem Tamek, Ibrahim Dahhane et Ahmed Naciri, apprend-on de sources dignes de foi proches des milieux des avocats à Casablanca

La Chambre pénale près la Cour d'appel de Casablanca a décidé, le même jour, la mise en liberté provisoire du détenu Ahmed Mahmoud Haddi, dénommé Al Kinane.

Revue de Presse du Cor

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Affaire Bellirej: Les détenus politiques libres

- Grâce royale étendue à 190 prisonniers
- Des membres de la Salafia Jihadia concernés
- Liberté provisoire pour le groupe Tamek

Les 5 graciés de l'affaire Bellirej, Mustapha Moâtassim, Mohammed Marouani, Amine Regala, Ma-El Ainin El Abadela et Abdelhafid Sriti, à la sortie de la prison de Salé (Ph. Bziouat)

COUP de théâtre: les cinq prisonniers dits «politiques», condamnés dans le sillage de l'affaire Bellirej, ont été libérés hier à la faveur d'une grâce royale. Il s'agit de Mustapha Moâtassim, secrétaire général du défunt Badil El Hadari, parti dissout par le Premier ministre Abbas El Fassi, Mohammed El Marouani, Mohammed Amine Regala, Ma-El Ainin El Abadela et Abdelhafid Sriti.

Abdelhafid El Idrissi, poursuivi dans le cadre de la lutte contre le terrorisme, a été également libéré. Mohammed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) a confirmé l'accord de grâce à 14 membres de la Salafiya Jihadia dont Abdelkarim Chadli et Ahmed Fizazi.

Les détenus du groupe Tamek ont été mis en liberté provisoire. Il s'agit d'Ali Salem Tamek, Ibrahim Dahnane, Ahmed Naciri et Ahmed Mohammed Haddi, dénommé Al Kinane. Selon un communiqué du ministère de la Justice, cette libération s'inscrit dans le cadre de la grâce royale accordée au profit des détenus, en réponse à un mémorandum soumis au Souverain par le président et le secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH). Pour Driss El Yazami, cette journée est une date historique et un pas important dans le processus démocratique. «La décision de grâce s'inscrit dans le cadre des mesures prises en faveur de la détente politique et du renforcement du climat de confiance», a-t-il ajouté. D'ailleurs, plusieurs partis politiques ont réclamé la libération de ces prisonniers. L'idée est d'apaiser l'atmosphère politique chargée par des tensions socio-politiques. Il est à rappeler que la décision porte sur: grâce sur le reliquat de la peine privative de liberté au profit de 96 détenus, commutation de la peine de mort en peine à temps au profit de 5 détenus. En outre, il a été décidé la substitution de la peine perpétuelle en peine à temps au profit de 37 détenus et la remise de la peine privative de liberté au profit de 52 détenus.

Les 5 graciés de l'affaire Bellirej ont été accueillis au sein du CNDH. Pour Mohammed Sebbar, cette décision montre la forte volonté du Souverain de promouvoir les droits de l'homme dans notre pays. Aussi permettra-t-elle de reconquérir la confiance des citoyens dans les institutions. «Cette libération est le fruit de grands efforts déployés par le conseil et d'autres instances. Elle s'inscrit dans le processus des réformes entamées par le Royaume». ❑

S. Be.

Revue de Presse du Conseil N

المغربية

الصبار: 14 أبريل سيظل يوما تاريخيا لأنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان

صاحب الجلالة يصدر عفوا على 190 معتقلا ضمنهم السياسيون الخمسة

جانب من الندوة الصحفية التي احتضنها مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس (سوري)

حميد السموني

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن لجلالة الملك محمد السادس إرادة قوية لبناء ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية، وان جلالته اصدر عفوا ملكيا شمل 190 معتقلا، ضمنهم المعتقلون السياسيون الخمسة، الذين كانوا متابعين في ملف شبكة بليرج، إضافة إلى عناصر من "السلفية الجهادية"، و"مجموعة التامك".

واضاف اليزمي، في تصريح لـ"المغربية"، ان "المغرب، بمقتضى هذا العفو الملكي، يجتاز محطة أساسية من مسلسل الديمقراطية وحقوق الإنسان"، وأن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيساهم في بناء مغرب الغد، الذي يضمن لكل أبنائه الحرية والديمقراطية"، مشيرا إلى ان مهمة المجلس هي المساهمة في تحقيق انفراج سياسي، يساعد على تعزيز الثقة بين المؤسسات والمواطنين، خصوصا في الوقت الحالي، الذي يعمل المغاربة على إنجاح الأوراش المؤسساتية المفتوحة.

من جهته، قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ندوة صحفية، أمس الخميس، رفقة اليزمي، حضرها عدد من المفرج عنهم من المعتقلين السياسيين الخمسة، وبعض من "السلفية الجهادية"، ان يوم 14 أبريل سيظل تاريخيا لأنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ عرفه، بمقتضى عفو ملكي، الإفراج عن 95 معتقلا، كانوا محكومين بعقوبات تتراوح بين 6 أشهر و30 سنة.

وأوضح الصبار أن عدد الأحكام كان يتوزع كالتالي: 8 أشهر لحالة واحدة، وسنة واحدة لحالة واحدة، وسنتان لست حالات، و3 سنوات لـ 14 حالة، و4 سنوات لست حالات، و5 سنوات لـ 13 حالة، و6 سنوات لثلاث حالات، و7 سنوات لحالة واحدة، و8 سنوات لـ 34 حالة، و9 سنوات لحالة واحدة، و10 سنوات لـ 12 حالة، و30 سنة لحالتين.

واضاف الصبار انه، بمقتضى العفو الملكي، حولت عقوبة الإعدام إلى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء، وتحويل عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا، والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا، وأصبحت الأحكام، بعد تحويلها، تتراوح بين 4 و8 سنوات، وتتوزع على 4 سنوات سجنا تهم 8 حالات، و5 سنوات سجنا، تهم 28 حالة، و8 سنوات سجنا، تهم 17 حالة. وأبرز الأمين العام للمجلس، أن قرار العفو، الذي أشرف عليه جلالة الملك، جاء بناء على لائحة أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، شملت من اعتبره المجلس لم يتمتع بمحاكمة عادلة، وشابت محاكمته ملابسات، مشيرا إلى انه، بمقتضى العفو الملكي، أطلق سراح المعتقلين الخمسة، في إطار تفكيك خلية بليرج، وهم المصطفى معتصم، ومحمد المرواني، ومحمد أمين الركالة، وماء العينين العبادلة، وعبد الحفيظ السريتي، كما أطلق سراح عبد العزيز الحاضي، الذي كان يتابع في قضايا تتعلق بالإرهاب.

وفي ملف "مجموعة التامك"، الذي ما زال معروضا على القضاء، أفرج بالسراح المؤقت عن كل من علي سالم التامك، وإبراهيم بحان، وأحمد الناصري، وأحمد محمود هدي.

Revue de Presse du Cabinet

المغربية

عقوبات السجناء المستفيدين من العفو الملكي

الرباط (و م ع) - أفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الخميس، أن عقوبات 190 سجينا، الذين استفادوا من العفو الملكي، تتوزع على الشكل التالي:

- تحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المحدد، عدد الحالات 5 حالات حكم بالإعدام العقوبة المحكوم بها: ما بين 15 و30 سنة - تحويل العقوبة من السجن المؤبد إلى السجن المحدد عدد الحالات 37 حالة، الأحكام بعد تحويلها تتراوح ما بين 15 و20 سنة، - تخفيض العقوبات السالبة للحرية عدد الحالات: 53 حالة، الأحكام بعد تحويلها تتراوح ما بين 4 و8 سنوات، تتوزع كالتالي: 4 سنوات سجنا (8 حالات)، 5 سنوات سجنا (28 حالة)، 8 سنوات سجنا (17 حالة)، - العفو من العقوبة السالبة للحرية عدد الحالات: 95 حالة، العقوبات الصادرة كانت تتراوح ما بين 6 أشهر و30 سنة، كان عدد الأحكام يتوزع كالتالي: 8 أشهر (حالة واحدة)، سنة واحدة (حالة واحدة)، سنتان (6 حالات)، 3 سنوات (14 حالة)، 4 سنوات (6 حالات)، 5 سنوات (13 حالة)، 6 سنوات (3 حالات)، 7 سنوات (حالة واحدة)، 8 سنوات (34 حالة)، 9 سنوات (حالة واحدة)، 10 سنوات (12 حالة)، 30 سنة (حالتان).

Revue de Presse ... ional des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

عفو ملكي لفائدة 190 معتقلا سياسيا

محمد الروائي، أمين عام حزب الأمة، ومصطفى المعتصم أمين عام حزب البديل الحضاري، والأمين الركالة الناطق الرسمي باسم البديل الحضاري، وعبد الحفيظ السريتي، صحافي ومراسل قناة المنار، يغادرون سجن سلا صباح أمس (الخميس). (عبد المجيد بزيوات)

الصبار: الشاذلي والفيزازي المعتقلان في إطار السلفية الجهادية سيغادران السجن قريبا

أفرج، أمس (الخميس)، بعفو ملكي، عن مجموعة من المعتقلين السياسيين، من بينهم المعتقلون الخمسة على خلفية ما يعرف بملف عبد القادر بليرج، كما أفرج عن الحافظ الإدريسي، المعتقل في إطار ملف السلفية الجهادية.

وكشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ندوة صحافية عقدت في مقر المجلس بالرباط، بحضور المفرج عنهم، أن إجراءات الإفراج ليست حكرا على المعتقلين السياسيين في ملف بليرج، بل تشمل آخرين يقضون عقوبات طبقا لمقتضيات قانون مكافحة الإرهاب، مشيرا في هذا الصدد إلى أن العفو الملكي شمل 190 شخصا، من بينهم 95 سيفرج عنهم إلى جانب خمس حالات تم تحويل الحكم عليها بالإعدام إلى عقوبة حبسية تتراوح ما بين 15 و30 سنة. كما تقرر تحويل العقوبة من السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة 37 حالة، وتم تحويل الأحكام إلى مدد حبسية تتراوح بين 15 و20 سنة.

وفي إطار العفو الملكي، تقرر خفض العقوبات السالبة للحرية لفائدة 53 حالة، منها من حولت الأحكام الصادرة في حقها إلى عقوبة حبسية تتراوح بين 4 و8 سنوات.

وزاد الصبار موضحا أن معالجة ملفات الاعتقال السياسي لن تشمل ملفات دون أخرى، كاشفا أن الشاذلي والفيزازي المعتقلين في إطار السلفية الجهادية سيغادران السجن قريبا. كما أوضح أن التامك ومجموعته التي تضم أربعة أشخاص استفادت من السراح المؤقت بقرار قضائي.

من جهته، أوضح إدريس البازمي، رئيس المجلس، أن مسلسل الإصلاح يتطلب شروطا أساسية منها توفر الإرادة السياسية والرهان لتعميق النقاش. واعتبر البازمي أن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بمثابة لحظة ابتهاج ومحطة في مسلسل ينتظره الجميع، وذهب البازمي موضحا السياق الذي تم فيه إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، مشيرا إلى المذكرة التي سبق أن بعثها المجلس الوطني لحقوق الإنسان مباشرة بعد تشكيله. وفي هذا السياق، قال الصبار إن 14 أبريل سيبقى يوما تاريخيا في البلاد وبالنسبة إلى مناصري حقوق الإنسان.

إلى ذلك، أوضح مصطفى المعتصم، باسم المعتقلين السياسيين المفرج عنهم، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بذل جهدا كبيرا في هذا الملف، وقال "نعلم أن الجميع قام بمجهود من أجل هذا الملف"، في إشارة إلى هيات الدفاع وإلى الجمعيات الحقوقية والصحافة المستقلة والعائلات.

وعمت أجواء الفرح والبهجة عند وصول السيارات التي أقلت المعتقلين السياسيين إلى مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث استقبل المعنيون من قبل عائلاتهم وقيادات أحزابهم إلى جانب الحقوقيين وممثلي مختلف وسائل الإعلام الوطني والدولي.

نادية البوكيلي

التجديد

الإفراج عن الفيزازي وحوالي 80 معتقلا سلفيا واستثناء غير مفهوم للكتاني وأبي حفص

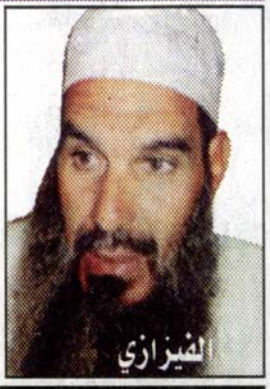
الفيزازي

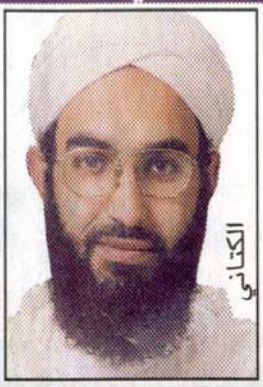
الكتاني

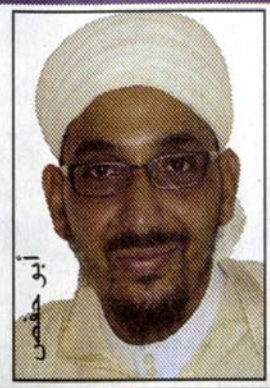
أبو حفص

أبو حفص: خطوة الدولة محتشمة جدا

هنأ الشيخ رفيقي أبو حفص كل المفرج عنهم خلال العفو الملكي لصباح أمس الأربعاء، ووصف في تصريح خص به "التجديد" أن خطوة الدولة جاءت محتشمة جدا حيث كان من المفروض أن يشمل العفو كل من تبتث براءتهم أو على الأقل ولإبداء حسن النية كان على الدولة أن تبدي حسن نيتها من خلال الإفراج عبر دفعات على المعتقلين على خلفية هدا الملف السياسي، ووضح أبو حفض أنهم سيواصلون نضالاتهم من أجل الإفراج عنهم قريبا لإيمانهم ببراءتهم.

منتدى الكرامة: نهنئ المفرج عنهم ولائحة المستحقين للإفراج ما تزال طويلة وملف الاعتقال السياسي مفتوح وننتظر قرارا شجاعا ومنصفا يعيد الاعتبار للمئات من المظلومين

Revue de Presse du Conseil National de

التجديد

إطلاق سراح 95 معتقلا ومطالب بالإفراج عن الباقين

بالزغاريد والشعارات والبكاء استقبل جموع من الحقوقيين والعوائل وأبناء السياسيين، وبعض قيادات حزبية ، وشباب 20 فبراير المعتقلين السياسيين الخمسة المفرج عنهم، أمس الخميس. وردد المستقبلون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان شعارات من قبيل "إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر.." و"الهمة ديكاج". واعتبر عدد من الحقوقيين والسياسيين الإفراج عن 190 من السجناء، تدشينا لمرحلة ثانية من الإنصاف والمصالحة، وطالبوا بالإفراج عن باقي المعتقلين كي تكتمل الفرحة. وشمل العفو رمزين فقط من التيار السلفي، فيما استثني كل من أبو حفص وحسن الكتاني والحدوشي، وآخرون. وقال محمد المرواني لحظة استقبالهم أمام المجلس الوطني، "لابد في هذه اللحظة التاريخية أن ننظر إلى هؤلاء المظلومين نظرة صادقة ليتم إطلاق سراحهم حتى يتمكنوا من استعادة حرياتهم والالتحاق بذويهم.

التفاصيل ص: 2

Revue de Presse du Conseil

التجديد

تصريحات فور الإفراج

■ **المرواني:** تحية للشعب المغربي الأصيل وإلى شباب 20 فبراير، الذي كسر الحواجز، والشكر لهيأة الدفاع التي رفعت صوتها منذ اليوم الأول ضد الباطل، وتحية إلى القوى الوطنية والدولية التي كانت ضد اعتقالنا، ولن نرتاح حتى يخرج كل المظلومين من السجن.

■ **العبابلة:** الحمد لله الذي أخرجنا من السجن ، وسنبقى نناضل حتى لا يبقى أي معتقل سياسي، وأشكر كافة الهيئات الحقوقية والسياسية والمثقفين والفنانين وشباب 20 فبراير.

■ **الركالة:** أريد أن أشارك في هذه الفرحة الناقصة لأني تركت أحبة وأصدقاء في السجون، هم أيضا مظلومون، ولن نرتاح حتى يطلق سراحهم، ونحن مستعدون أن نعطي دماءنا لكي نرى شعب المغرب أحسن وأفضل.

■ **المعتصم:** تحية لكل الجهات التي دافعت عنا سواء الأحزاب أو النقابات أو الجمعيات أو الأسر، وأحييهم لأنهم وقفوا معنا، وتحية لشباب 20 فبراير، وأقول لهم إن جزءا كبيرا من هذا الحفل قد صنعوه باستمرار نضالهم

■ **السريتي:** أحيي هيأة الدفاع، وشباب 20 فبراير وجميع الذين دافعوا علينا منذ اعتقالنا، وأؤكد ان العالم العربي يتوجه نحو حرية أكثر ويحقق العديد من مطالبه المشروعة.

التجديد

محمد الحمداوي
رئيس حركة التوحيد والإصلاح:

قرار الإفراج تاريخي

نهنئ في قيادة حركة التوحيد والإصلاح مجموع الإخوة المفرج عنهم، وخاصة منهم المعتقلين السياسيين ونحمد الله على الإفراج عنهم بعد طول معاناة وتضحية، كما أوجه تهنئة خاصة لزوجات المعتقلين الذين عبروا عن مستوى عال من المسؤولية والصمود والصبر ورعاية الأسر، مما يعد مفخرة للحركة الإسلامية ينبغي تقديرها والإشادة بها.. إننا نعتبر القرار التاريخي يمثل دفعة جديدة لمسيرة الإصلاح الديموقراطي التي أعلن عنها الخطاب الملكي لـ 9 مارس وخطوة ثانية من شأنها تقوية النموذج المغربي الجديد القائم على تصفية إرث التحكم والإقصاء، كما أنها تؤهل المغرب للدخول في عهد ثان من الإنصاف والمصالحة الذي طال انتظاره، كما أن هذا القرار محطة لتعزيز الثقة في الخيار الديموقراطي وتسريع مسلسل طي صفحة انتهاكات الماضي.

.إننا ندعو إلى استكمال مسلسل الإفراج عما تبقى من المعتقلين الذين سقطوا ضحية محاكمات غير عادلة باعتبار ذلك جزءا من إجراءات الثقة اللازمة لنجاح ورش الإصلاح الدستوري، كما نؤكد على ضرورة تسوية الوضعية القانونية لمجموع تنظيمات الحركة الإسلامية المغربية، وإنهاء عهد التهميش والإقصاء الذي أضعف من قدرة المغرب على مواجهة تحدياته.

Revue de Presse ... de l'Homme

التجديد

فرحة عارمة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين

المغرب يدشن المرحلة الثانية من الإنصاف والمصالحة

بعد ثلاثة سنوات من الاعتقال، أطلق صباح أول أمس الخميس سراح "المصطفى المعتصم الأمين العام لحزب البديل الحضاري المنحل، ونائبه محمد الأمين الركالة ومحمد المرواني، الأمين العام لحزب الأمة غير مخص له، والعبادلة ماء العينين، عضو المجلس الوطني لحزب العدالة و التنمية، وعبد الحفيظ السريتي، مراسل قناة المنار" المعتقلين السياسيين في إطار ما يعرف بخلية بلعيرج بالسجن المحلي، وذلك في إطار العفو الملكي الذي طال 190 من السجناء.

وتم إطلاق سراح الشيخين، عبد الكريم الشاذلي ومحمد الفيزازي المحكومين بثلاثين سنة، في ما يتعلق بملف السلفية الجهادية، في حين تم استثناء باقي الشيوخ "الحدوشي، حسن الكتاني،والشيخ أبو حفص".

واعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمة له أثناء خروج المعتقلين السياسيين الخمسة من باب السجن المحلي بسلا أن 14 أبريل يعد يوما تاريخيا لكل أنصار الديمقراطية، وأن هذا العفو يدخل في إطار إجراءات تعزيز الثقة للإصلاح الشامل للبلاد، ودليل على الإرادة القوية للدولة.

ومباشرة بعد خروج السياسيين الخمسة من باب السجن كانت في انتظارهم سيارة رسمية أخذتهم مباشرة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان حيث تنتظر عائلات المعتقلين السياسيين والجمعيات والمنظمات الحقوقية حضور السياسيين الذين طالما نادوا بالإفراج عنهم لإيمانهم ببراءتهم.

وبالزغاريد والبكاء استقبل جموع من الحقوقيين والعوائل وأبناء السياسيين، وبعض قيادات حزب العدالة و التنمية، وأعضاء حزب الأمة غير المرخص له، وشباب 20 فبراير الذين رددوا شعارات من قبيل "إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر.." و"الهمة ديكاج".

وقال محمد المرواني لحظة استقبالهم أمام المجلس الوطني، "لابد في هذه اللحظة التاريخية أن ننظر إلى هؤلاء المظلومين نظرة صادقة ليتم إطلاق سراحهم حتى يتمكنوا من استعادة حرياتهم والالتحاق بذويهم. فبلادنا محتاجة إلى الجميع، لكي نستطيع بناء المغرب الذي يتطلع إليه كل المغاربة، مضيفا بأن هذه الفرحة الصادقة لن تكتمل، لأننا تركنا مجموعة من الناس وراء القضبان، أتمنى أن يستفيدوا هم أيضا من حريتهم".

في حين اختار العبادلة ماء العينين الذي ظهرت عليه علامات الإجهاد الممزوجة بالفرحة والبكاء التي لم يستطع مقاومتها خلال لحظة استقبال عائلته له أن يعبر بكلمات قليلة لكنها عاطفية أثرت فعليا في كل مستقبليه "الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن، الحمد لله وكفى".

وحسب بلاغ لوزارة العدل فقد تم العفو على 96 سجينا، وتحويل عقوبة الإعدام الى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء، وتحويل عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا، والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا.

سناء كريم - عزيزة الزعلي

توزيع المفرج عنهم حسب السجون:

تم الإفراج على 27 معتقلا من السجن المحلي لسلا، و3 من تيفلت، 9 من البيضاء، 18 من السجن المركزي للقنيطرة، 1 من مكناس، 8 من الجديدة، 5 من سوق الأربعاء، 1 من وجدة، 1 من آيت ملول، 2 من بن سليمان، 6 من بوركايز، 1 من مراكش، 2 من السجن المحلي لآسفي.

Revue de Presse du Conseil Nat

التجديد

الحسن الداودي (نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية):

هرمنا لمثل هذه اللحظة التاريخية

يمكن أن نقول مثل ما قال ذلك التونسي لحظة سقوط نظام بنعلي، أننا هرمنا لمثل هذه اللحظة التاريخية، لأننا كنا نظن أن المغرب قد طوى صفحة الماضي، ولكن لم يطو هذه الصفحة مع الإسلاميين.

وأظن أنه جاء الوقت لكي يعامل المغاربة سواسية، وجبر الضرر كما تم جبر ضرر اليساريين لأنهم ليس أكثر وطنية من هؤلاء. والاعتذار للمجتمع ولعائلات هؤلاء الناس، لأن الظلم حرام حرمه الله على نفسه وحرمه على عباده، وهو مقت.

وأظن أن المغرب ينطلق انطلاقة جديدة مع سراح هؤلاء، هي نقطة نوعية ينبغي أن تتبعها نقط أخري حتى نصفى ملف كل المعتقلين السياسيين الذين ظلموا بعد أحداث الدار البيضاء.

خديجة المروازي (الكاتبة العامة للوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان):

اليوم ندشن أحد أهم تدابير إرساء الثقة

مع إطلاق ورش الإصلاحات الدستورية بالمغرب، التي من المفروض أن تكون إصلاحات عميقة، كان يجب أن تكون معها إجراءات وتدابير في مستوى هذه اللحظة التاريخية.

و أعتقد اليوم أننا ندشن أحد أهم تدابير إرساء الثقة في علاقة مع مسار الإصلاحات الدستورية، وهي إطلاق سراح المعتقلين الستة، ومجموعة ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" أو المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بالإرهاب...وأظن أن هذه هي البداية، لأنه من المفروض أن تكون هذه التدابير الاستعجالية لتهيئة الأجواء، لكي يتم القيام بالإفراج على كل المعتقلين من الفئات الأربع، حيث تبث اختلالات على مستوي محاكمتهم...

عبد الإله المنصوري (عضو المكتب السياسي للكتب الاشتراكي الموحد):

هذه خطوة يجب أن تتوج بالإفراج عن باقي المعتقلين

كنا نتمنى أن يتم الإفراج على هؤلاء المعتقلين في أي لحظة، لم يكن فيها النظام مجبرا على ذلك، وأن هذه اللحظة فإن النظام كان مجبرا على الإفراج عليهم، بعد الثورات، وبعد الحركات الشبابية لـ 20 فبراير.

هذه خطوة يجب أن تتوج بالإفراج عن جميع المعتقلين اللذين يبلغ عددهم حوالي ألف منهم (معتقلي التيار السلفي بقياديه وقواعده، ومعتقلون متبقين من عهد الحسن الثاني..). وهي خطوة أيضا يمكن أن تكون إطارا يشكل انفراجا سياسيا ولكنها خطوة غير كافية على كل حال.

Revue de Presse de l'Homme

التجديد

عبد العالي حامي الدين (عن منتدى كرامة لحقوق الإنسان):

هذه لحظة معبرة

فمنذ اليوم الأول قلنا بأن هذه المحاكمة سياسية، وأن هذه القضية سياسية، ولابد أن تعالج بطريقة سياسية.

اليوم قرار العفو عن المعتقلين الخمسة، قرار حكيم جاء في ظرفية استثنائية يمر بها المغرب، في أعقاب الحركات الشبابية في مسيرات 20 فبراير، وعقب التحولات التي يعيشها العالم العربي.

وننتظر أن يتم إطلاق سراح جميع المعتقلين في المحاكمات الغير العادلة المرتبطة وخاصة تلك المرتبطة بما يسمى بـ "قضايا الإرهاب" وأقصد بذلك السلفية الجهادية، ننتظر أيضا أن يتم ترسيخ دولة المؤسسات والقضاء العادل، الذي لا تنتهك فيه حرمة أي مواطن، ولا يتعرض فيها أي مواطن للظلم. ننتظر أيضا احترام حقوق الإنسان في المرحلة القادمة حتي لا يتكرر ما حصل في الماضي.

عفاف الحاجي زوجة محمد المرواني :

عشنا لحظات عصيبة

لا أستطيع أن أحدد شعوري في هذه اللحظة، كان يتملكني إحساس بأنه سيفرج عنهم منذ أسبوع. لقد عشنا لحظات عصيبة بعد مرابطتنا أمام باب السجن منذ أيام، ولم يفرج عنهم..، ولكن الحمد لله.

بديعة بناني زوجة ما ء العينين العبادلة:

لحظة تاريخية صنعها كل من هب لنصرتهم

هذه لحظة تاريخية صنعها كل من هب لنصرة المعتقلين الستة، منذ البداية، أعني بذلك نقبائنا الأجلاء، هيئة دفاعنا الأبي، الهيئات الحقوقية التي انضمت كلها، والمثقفون والمناضلون الذين انضموا وشكلوا اللجنة للدفاع عن حقوق الإنسان، وصمود الأهالي والعائلات. كل هؤلاء صنعوا هذا الملف بفضل الله عز وجل، لنصل إلى تتويجه بالإفراج عن المعتقلين الستة، وننتظر إن شاء الله إفراج سياسي أوسع. نتمنى من الله عز وجل ان يشمل الإفراج كل المظلومين والمعتقلين السياسيين في هذا البلد وفي كل أنحاء العالم

سعاد سقيتي زوجة مصطفى المعتصم :

كنا متأكدين من براءتهم

كنا ننتظر هذه اللحظة، لأننا كنا متأكدين من براءة هؤلاء المعتقلين. فثلاث سنوات من الاعتقال لم تكن سهلة، لقد عانينا فيها كثيرا. وواكبنا في ذلك الهيئات الحقوقية جميعها، سواء الداخلية منها أو الخارجية الإعلام، الدفاع، اللجنة الوطنية.. وكانت النتيجة الإفراج عن المعتقلين..

Revue de Presse du CCDH

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الإفراج عن المعتقلين الخمسة وعناصر من السلفية

عفو ملكي بالتماس من اليزمي والصبار يشمل 190 معتقلا

تم صباح أمس الخميس إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة المتهمين في قضية بلعيرج وكذلك شقيق هذا الأخير صلاح إضافة إلى مجموعة من المعتقلين ومن بينهم عبد العزيز الحاضي من السلفية الجهادية، وقد نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح أمس الخميس ندوة حضرها المفرج عنهم.

وقد شكر مصطفى المعتصم، الأمين العام لحزب البديل الحضاري المنحل بقرار من الوزير الأول، حركة 20 فبراير معتبرا إياها كانت وراء إطلاق سراحه في حين اعتبرها متتبعون أنها تدخل في سياق الدينامية التي يعيشها المغرب حاليا حيث أصدر الملك محمد السادس عفوا عن 190 معتقلا بعد التماس تقدم به كل من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار أمينه العام.

وأصدرت وزارة العدل بلاغا في الموضوع جاء فيه:

"تفضل مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره فأصدر أمره السامي المطاع بالعفو المولوي الكريم على 190 من السجناء. ويأتي القرار المولوي السامي استجابة للملتمس المرفوع الى النظر المولوي السديد من طرف السيدين رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام. وقد سبق للمعتقلين ودفاعهم وعائلاتهم وعدد من الهيئات أن تقدموا بطلبات للعفو. ويقضي الأمر المولوي السامي المطاع ب : العفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 96 سجينا تحويل عقوبة الإعدام الى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء تحويل عقوبة السجن المؤبد الى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا التخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا حفظ الله مولانا الإمام وأبقاه ذخرا وملاذا آمنا لهذه الأمة ومنارا هاديا يضيء طريقها ويوجه خطاها ، وحصنا منيعا لسيادتها وعزتها ، ورائدا قائدا لأمجادها ومفاخرها وسدد خطاه وعزز مسعاه وأبقاه منبعا للرأفة والرحمة ، وحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عين جلالته بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للاخديجة وشد أزره بصنوه السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مـــولاي رشيد وسائر أفراد أسرته الملكية الشريفة إنه سميع مجيب".

Revue de Presse du Conseil

العلم

قرار تاريخي يعبد الطريق نحو الاصلاحات العميقة والانفراج السياسي العام

بينهم الفيزازي والشاذلي والخياري و14 من السلفية الجهادية و5 سياسيين من خلية بلعيرج

الصبار: هذه بداية تصفية الأجواء والمرواني يصفها بلحظة تاريخية لن تمحى من الذاكرة

الرباط: أحمد الأرقام

● في إطار التحول الديمقراطي الذي يشهده المغرب، من خلال التهييء لدستور جديد، وعبر الحراك السياسي الجاري، تم إطلاق سراح 190 معتقل ، أمس الخميس، بناء على أول طلب تقدم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عقب تعيين رئيسه إدريس اليزمي، وأمينه العام محمد الصبار.

وشهد مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، شبه عرس، جمع أفراد أسر المفرج عنهم خاصة السياسيين في ملف خلية « بلعيرج»، ونشطاء جمعيات حقوق الإنسان، وبعضا من هيئة دفاعهم، ووجوه سياسية، وجزء من شباب « حركة 20 فبراير»، حيث علت الزغاريد، ووزعت الورود، وتبادل الجميع التحايا والعناق الحار.

وقال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، إن الإفراج عن 190 معتقل بعفو ملكي مما تبقى من العقوبة الحبسية بعد يوما أغر في بلد المغرب، حيث سيتم تخليد يوم 14 ابريل، كيوم مشهود وتاريخي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لانصار الديمقراطية ومناصري حقوق الإنسان.

وأوضح الصبار في معرض أجوبته على اسئلة الصحافيين في المؤتمر الذي رعاه المجلس أمس الخميس بالرباط، أن هذا الإجراء الهام يرمي إلى تحقيق إفراج سياسي، وتعزيز الثقة، في أوراش الإصلاح المفتوحة المتنوعة، وهي الإصلاحات التي لم يمكن أن ينكرها إلا جاحد، مؤكدا وجود إرادة سياسية ملكية قوية، لإعمال حقوق الإنسان، وتأسيس دولة المواطنة، المبنية على مبادئ العدالة والإنصاف، مقدما بعضا من المعطيات التي همت إطلاق السياسيين الستة الذين حلوا ضيوفا بالمجلس، علاوة على 14 من المنتمين إلى ما يسمى « السلفية الجهادية»، وياتي على رأسهم محمد الفيزازي، والشاذلي، وكذا الحاضي الإدريسي الذي جاء بمعية السياسيين، حاملا مصحفا، وبدأ بشوشا بلحيته المنسدلة على صدره.

وأكد الصبار في معرض جوابه على سؤال ل« العلم» بشان ملف الفرنسي بيير روبير، الذي سبق له أن التمس ترحيله إلى فرنسا، « إن ملف روبير يعد من الملفات الأولى التي صدر في حقها حكم قضائي ، وهي حاليا قيد الدرس».

ولم يقدم الصبار معطيات حيال ملف ما يسمى شيوخ السلفية الجهادية، كابي حفص وحسن الكتاني، مستلهما وضع الراحل إدريس بنزكري، الرئيس الأسبق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي كان آخر من غادر السجن بعد قضاء 17 سنة، مشيرا إلى « أن الموت هي التي تاتي مرة واحدة»، مؤكدا أن من بين الأولويات تصفية الأجواء في الملفات التي تبين أنها تمت وفق محاكمات غير عادلة.

وقال الصبار بهذا الخصوص» إن اليوم جاء ثمرة مجهود كبير، لم يقم المجلس الوطني إلا بالتقدم بملتمس إلى الملك محمد السادس لطلب العفو في عدد محدد ضمن لائحة أولية ، بدا يخرج كل واحد منها تباعا طلبة أمس الخميس، حيث تفهمت الدوائر العليا هذا الملتمس، ووجدنا لدى المسؤولين الذين لهم علاقة بالملف، القبول التام، وهذا مجهود بذله عدد من جنديات وجنود الخفاء».

وتحدث الصبار عن ملف المنحدرين من الصحراء، فيما يعرف بمجموعة التامك، ومن معها، التي استفادت بدورها ، إذ حصلت على الإفراج المؤقت الذي هم كل من علي سالم التامك، وابراهيم دحان، وأحمد الناصري، والمعتقل احمد محمود هدي المدعو «الكبناني».

وعلمت « العلم» أن الناشط الحقوقي ، شكيب الخياري تم إطلاق سراحه أمس الخميس، حيث كان يقضي عقوبة حبسية.

ومن جهته، قال إدريس اليزمي، إن مسلسل الإصلاح تطلب شروطا، وهي إرادة سياسية، وهي حاضرة ومتوفرة لتصفية الأجواء، وحصول شبه توافق على مضمون الإصلاح الدستوري، ومكافحة الرشوة، وإحقاق التنافسية الإقتصادية، مؤكدا أن بن زكري ردد مقولة لا تنسى « المصالحة ليست الإجماع، ولكنها تدبير سلمي للإختلاف»، في رد على بعض الشعارات التي رفعها بعض الشباب المتحمس.

وفي سياق متصل، قال المصطفى المعتصم، الأمين العام السابق لحزب « البديل الحضاري» المنحل، إنه سعيد أن يعيش هذه اللحظة، مثنيا على عمل هيئة الدفاع، التي وصفها ب «الرجال الشجعان الأشاوس الكرماء»، الذين بذلوا الغالي من أجل البرهنة على براءتهم مما نسب إليهم ظلما، ذاكرا اسماءهم، كما أثنى على عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولنشطاء حقوق الإنسان، وللأسر، ولشباب حركة 20 فبراير، وللأحزاب السياسية، ولوسائل الإعلام الوطنية، معربا عن أمله أن يتم الإفراج عن كافة من أسماهم « المعتقلين المظلومين».

ومن جهته، وصف محمد المرواني، رئيس حزب « الحركة من أجل الأمة» المنحل، في تصريحات للصحافة، ما حصل « باللحظة التاريخية » التي لن تمحى من الذاكرة، معتبرا انها صفحة جديدة في تاريخ المغرب الحديث، حيث تم إطلاق سراح المعتقلين المظلومين، معربا عن أمله في إطلاق من يمائلهم.

وحضر اللقاء الصحافي من بين المفرج عنهم ، كل من محمد أمين الركالة، وعبد الحفيظ السريتي والعبادلة ماء العينين وآخرون .

Revue de Presse du Conseil National

LE SOIR

Mohammed VI gracie 190 détenus

GRÂCE ROYALE

Parmi les personnes graciées figurent six islamistes réputés modérés et quatorze islamistes salafistes.

EVE BOISANFRAY
(AVEC AGENCES)

Quelques uns des détenus libérés «immédiatement» suite à la grâce royale, jeudi 14 mars, à Salé.

Tous les ans, Mohammed VI gracie des détenus, parfois plusieurs fois par an, notamment à l'occasion de fêtes nationales. Jeudi, alors qu'aucune célébration n'est prévue, le roi a gracié 190 détenus, dont des prisonniers politiques islamistes, en réponse à un mémorandum qui lui a été soumis par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), récemment installé. « *C'est une date historique et un pas important sur la voie du renforcement du processus de démocratie et des droits de l'Homme* », a affirmé son président, Driss El Yazami. Cette grâce concerne notamment six islamistes réputés modérés, dont Mustapha Moâtassim, chef du parti Al Badil Al Hadari, dissous en février 2008. Dans une allocution au nom des graciés, Mouatassim a exprimé ses remerciements au CNDH, aux instances et organisations de défense des droits humains, aux médias et aux jeunes du 20 février, appelant le conseil à poursuivre ses efforts pour la libération des autres détenus. Les six personnes en question avaient été condamnées dans le cadre du dossier du Belgo-marocain Abdelkader Belliraj, accusé d'avoir dirigé un réseau extrémiste présumé de 35 membres et condamné à perpétuité en juillet 2010. Driss El Yazami a vivement approuvé cette nouvelle vague de grâces royales, soutenant qu'elles « *favorisent la détente politique nationale et renforcent le climat de confiance auquel aspirent tous les citoyens* ».

Le Français Pierre Robert, accusé d'avoir commandité les attentats de mai 2003 et condamné à perpétuité, n'a pas bénéficié de la grâce royale.

Libérations immédiates

Seuls 96 des 190 graciés seront libérés « dans l'immédiat ». Une source du ministère de la Justice précise que « *les autres, pour la plupart des prisonniers de droit commun, ont vu leurs peines diminuer substantiellement* ». Mohamed Merouani, l'un des six islamistes libérés jeudi a souhaité la « *libération de tous les détenus condamnés injustement* ». « *Aujourd'hui s'ouvre une nouvelle page, à un moment où le Maroc se réconcilie avec lui-même* », a-t-il ajouté à sa sortie de détention. Avec lui, le militant Chakib el-Khyari, condamné en février 2009 à trois ans de prison ferme après avoir dénoncé le trafic de drogue dans le nord du Maroc. Par ailleurs, près de quatorze islamistes salafistes, parmi lesquels deux cheikhs, Ahmed Fizazi et Abdelkrim Chadli, ont également vus leurs peines d'emprisonnement se terminer.

Pour sa part, le Français Pierre Robert, accusé d'avoir commandité les attentats de Casablanca en mai 2003 et condamné à perpétuité en septembre de la même année, n'a pas bénéficié de la grâce royale. Pour rappel, le 16 mai 2003, cinq attentas-suicides quasi simultanés avaient fait 45 morts, dont douze kamikazes, et des dizaines de blessés à Casablanca. « *Le cas de Pierre Robert est en cours d'examen pour une éventuelle grâce* », a déclaré Mohammed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme, expliquant par ailleurs que cette décision royale procède d'une « *forte volonté de consacrer les valeurs des droits de l'homme, d'instaurer l'Etat de droit et d'enraciner la culture de la justice et de l'équité* ».

Répartition

Selon un communiqué du CNDH, cinq détenus à la peine de mort ont vu leur peine se transformer à entre quinze et trente ans de détention. Les peines à perpétuité de 37 détenus ont été réduites à entre quinze et vingt ans d'incarcération et nombre d'autres prisonniers ont bénéficié d'allègements conséquents de leurs temps derrière les barreaux. « *Cet évènement vient couronner les efforts des familles des détenus libérés et des actions des militants et des associations des droits de l'homme* » a ajouté Mohammed Sebbar avant d'assurer que son Conseil « *oeuvrera à la protection de toute personne qui serait victime de procès inéquitable* ». ◆

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Premier coup réussi pour le CNDH

Le mémorandum du CNDH n'est pas resté lettre morte. Preuve en est, 190 détenus ont pu bénéficier de la grâce royale suite aux remarques émises par le Conseil. Le ministère de la Justice explique que cette nouvelle décision concerne «*le reliquat de la peine privative de liberté au profit de 96 détenus, la commutation de la peine de mort en peine à temps au profit de 5 détenus, la commutation de la peine perpétuelle en peine à temps au profit de 37 détenus et, enfin, la remise de la peine privative de liberté au profit de 52 détenus*». On notera la libération de Mustapha El Mouattasim, ainsi que quatre condamnés dans l'affaire de terrorisme de la celulle Belliraj. Dans la foulée, et après plusieurs reports de leurs procès, la liberté provisoire a été accordée à Ali Salem Tamek, Ibrahim Dahhane et Ahmed Naciri arrêtés en 2009 et poursuivis pour atteinte à la sûreté de l'État.

Revue de Presse du Conseil National des

هسبريس
Hespress
أول جريدة إلكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

اليزمي والصبار: 14 أبريل محطة تاريخية بالمغرب

هسبريس - و.م.ع:

Thursday, April 14, 2011

أكد إدريس اليزمي ومحمد الصبار، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام على التوالي، أن يوم 14 أبريل يشكل "محطة تاريخية في مسلسل ترسيخ قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب".. وأوضح اليزمي خلال ندوة صحفية عقدت اليوم الخميس بمقر المجلس بعد إطلاق سراح عدد من المعتقلين في إطار ما يعرف بخلية بلعيرج وفي إطار قانون الإرهاب, أن الإفراج عن هؤلاء المعتقلين يدخل في إطار التدابير المتخذة لتحقيق انفراج سياسي وتعزيز أجواء الثقة التي يتطلع لها الجميع.

وقال اليزمي أيضا: "إن العفو الملكي عن هؤلاء المعتقلين جاء استجابة لملتمس رفعه المجلس الوطني لحقوق الإنسان لجلالة الملك محمد السادس حيث استفاد هذا الصباح 190 شخصا من العفو, معبرا عن تهانئه للمعتقلين المفرج عنهم وعائلاتهم وكافة المناضلين في مجال حقوق الإنسان".

من جهته, شدد الأمين العام للمجلس السيد محمد الصبار على أن "هذا اليوم سيظل يوما تاريخيا بالنسبة للمجلس وبالنسبة لبلدنا والأوساط الديموقراطية والمناضلين الحقوقيين"، واعتبر أن هذا "الإجراء المهم" يروم تحقيق "انفراج سياسي وتعزيز إجراءات الثقة", خاصة وأن المغرب "فتح أوراشا متعددة كان آخرها ورش الإصلاح الدستوري".

وأبرز الصبار أيضا أن هذه "الإجراءات المصاحبة التي لا يمكن إلا أن يبتهج لها الجميع والتي لا يكمن أن ينكرها إلا جاحد, تبرز أن هناك إرادة ملكية قوية في إعمال قيم حقوق الإنسان وتأسيس دولة المواطنة وإشاعة العدالة والإنصاف", مشيرا إلى أنه لم يسبق أن عرف العفو بالمغرب, سواء كان خاصا أو مناسباتيا, تخفيض عقوبة الإعدام إلى 15 سنة..

وسجل الأمين العام للمجلس أن هذا الحدث "يعد ثمرة لمجهود عائلات المعتقلين وعدد كبير من المناضلين والجمعيات الحقوقية التي لم تذخر جهدا من أجل إبقاء هذا الملف تحت دائرة الضوء"، وأن المجلس "سيعمل على مواصلة عمله من أجل تصفية الأجواء ومتابعة كل ملف تبين أن صاحبه كان ضحية محاكمة غير عادلة".

أما المصطفى معتصم فقد أكد في كلمة باسم المعتقلين المفرج عنهم عن امتنانهم لعائلاتهم وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولهيئة الدفاع والجمعيات الحقوقية, واللجنة الوطنية للدفاع عن المعتقلين السياسيين ووسائل الإعلام، ولشباب 20 فبراير للإصرار الذي عبروا عنه من أجل الإفراج عنهم, داعيا المجلس إلى مواصلة جهوده من أجل الإفراج عن باقي المعتقلين.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أندلس برس

محمد السادس يفرج عن جزء من المعتقلين السياسيين لتلطيف الأجواء

أندلس برس - الرباط

2011-04-14

بعد رفض العديد من الجماعات والأحزاب المعارضة الجلوس إلى طاولة الحوار مع اللجنة الملكية المكلفة بإجراء مشاورات من أجل إدخال إصلاحات ديمقراطية على الدستور المغربي، أصدر الملك محمد السادس عفوا على جزء من المعتقلين السياسيين، من بينهم ناشطين صحراويين وبعض الإسلاميين، اعتبرت خطوة لتلطيف الأجواء مع معارضة الشارع .

فقد تم صباح اليوم الخميس إطلاق سراح القادة الإسلاميين المصطفى معتصم، ومحمد المرواني، ومحمد أمين الركالة، وماء العينين العبادلة، وعبد الحفيظ السريت الذين كانوا متابعين في إطار ما عرف بخلية بلعريج الإرهابية ولكن المنظمات الحقوقية كانت تعتبرهم من معتقلي الرأي. كما تم إطلاق سراح عبد العزيز الحاضي الذي كان يتابع في إطار قضايا تتعلق بالإرهاب .

وفي ندوة صحفية بالرباط، عبر كل من المصطفى معتصم ومحمد المرواني ومحمد أمين الركالة وماء العينين العبادلة وعبد الحفيظ السريتي، عن شكرهم وامتنانهم لكل الفعاليات السياسية والحقوقية وهيئة الدفاع وكافة القوى الوطنية والدولية وعائلاتهم، على تضامنها معهم ومساهمتها في إطلاق سراحهم .

وخص مصطفى المعتصم، الأمين العام لحزب البديل الحضاري الذي تم حله من قبل الحكومة المغربية، بالشكر من وصفهم بـ"صغار هذه الأمة" في إشارة إلى شباب "حركة 20 فبراير."

وقال المعتصم، الذي كان الوحيد من تحدث في الندوة الصحافية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان عقب إطلاق سراحه رفقة رفاقه الأربعة، "نشكر صغار هذه الأمة الذين هم أكبر خبرائها."

كما شكر المعتصم هيئة الدفاع الذين وصفهم بـ"المحامين الأشاوس الشجعان، الذي لم يبخلوا بالجهد الوقت لمساندتنا، كما أشكر جمعية الدفاع وخاصة محمد بنسعيد آيت يدر، وأشكر أيضا وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتي لم تعمل، أبدا، على طمس قضيتنا، كما أشكر عائلاتنا، التي عانت معنا."

وأعرب المفرج عنهم، خلال هذه الندوة، التي حضرها عدد من الفعاليات الحقوقية والسياسية وهيئات ومنظمات المجتمع المدني وعائلات المفرج عنهم، عن تضامنهم مع "كل معتقلي الرأي الذين لا يزالون داخل السجون"، مؤكدين "مواصلة نضالهم، إلى جانب كافة المنظمات والهيئات الحقوقية، من أجل إطلاق سراحهم."

وسجلوا، في كلماتهم بالمناسبة، أن هذا اللقاء يشكل لحظة مشرقة بفضل الجهود التي بذلت من أجل الإفراج عنهم، ولحظة نضال من أجل الكرامة والحري."

من جهة أخرى أفادت وزارة العدل، في بلاغ لها اليوم الخميس، أن الأمر يتعلق بالعفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 96 سجينا، وتحويل عقوبة الإعدام الى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء ، وتحويل عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا،

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52سجينا .

ويأتي قرار العفو، بحسب البلاغ، "استجابة للملتمس المرفوع إلى النظر المولوي السديد من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام .وعلم أن غالبية المفرج عنهم ينتمون إلى ما سمي بتيار السلفية الجهادية .

علم من مصادر موثوقة مقربة من أوساط المحاماة بالدار البيضاء أن القاضي المكلف بالتحقيق التكميلي من طرف هيئة المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء أصدر اليوم الخميس 14 أبريل 2011 أمرا بالإفراج المؤقت عن الناشطين الصحراويين علي سالم التامك وابراهيم دحان وأحمد الناصرين وهي الخطوة التي رحبت بها جبهة البوليساريو .

وأوضح المصدر ذاته أن غرفة الجنايات الإستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أصدرت اليوم أيضا قرارا يقضي بالافراج المؤقت عن المعتقل أحمد محمود هدي المدعو (الكينان .(

وفي تصريح لأندلس برس، تعليقا على هذا النبأ، عبر ممثل جبهة البوليساريو بمدريد، بوشراية بيون، عن ارتياحه "لسماع هذا النبأ السار"، معتبرا أن "المغرب يريد أن يظهر للمجتمع الدولي أنه يتقدم في ملف حقوق الإنسان وهو ما نتمناه صادقين ."

وقال بيون إن جبهة البوليساريو "ترحب بهذه الخطوة ولكنها تتمنى الإفراج عن كل المعتقلين الصحراويين المتهمين بالخيانة وكذا الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين المحتجزين في السجون المغربية."

المصدر: أندلس برس

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الناصري: العفو الملكي سيساهم في خلق أجواء أكثر إيجابية

أندلس برس - الرباط

2011-04-14

كما سبق وأشارت إلى ذلك أندلس برس، فقد كان الهدف من العفو الذي أصدره العاهل المغربي الملك محمد السادس اليوم الخميس في حق العديد من سجناء الرأي والسجناء السياسيين هو خلق أجواء الثقة بين الدولة وباقي الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني لتلطيف الأجواء وجعلها "أكثر إيجابية" كما جاء على لسان وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد الناصري .

فقد اعتبر الناصري، اليوم الخميس، أن العفو الملكي على 190 من السجناء المحكوم عليهم في ملفات مرتبطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بقضايا الإرهاب سيساهم في خلق أجواء أكثر إيجابية في ظل النقاشات الوطنية الجارية من أجل طي صفحات الماضي .

وقال الناصري، في لقاء مع الصحافة عقب مجلس الحكومة، إن "الحكومة باعتبارها فاعلا سياسيا تعتبر أن القرار الملكي السامي بالعفو سيساهم، مما لا شك فيه، في خلق أجواء أكثر إيجابية في ظل النقاشات الوطنية الجارية من أجل طي صفحات الماضي."

وأبرز الوزير أنه يتعين "على جميع الجهات والأطراف أن تكون واعية ببلاغة القرار الملكي السامي وما يترتب عنه من مقاربة إصلاحية وسياسية عميقة ستساهم بلا شك في إخصاب التربة الوطنية المغربية، في أفق بناء المغرب الجديد الذي نؤمن به."

واعتبر أن "المغرب الذي نؤسس له والذي يبعث جلالة الملك إشارة جديدة في اتجاهه، هو مغرب العدالة رالاجتماعية التامة بالنسبة لكل المواطنين، ومغرب الاستقرار والانفتاح الديمقراطي."

وتجدر الإشارة إلى أن الملك محمد السادس أصدر اليوم عفوا على 190 من السجناء استجابة للملتمس المرفوع إليه من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام .

كما تم الإفراج عن الزعماء الإسلاميين الستة الذين تمت محاكمتهم على خلفية ملف خلية بلعريج الإرهابية، وعلى مجموعة من الصحراويين الداعمين لجبهة البوليساريو الانفصالية وعلى رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان، شكيب الخياري .

المصدر: أندلس برس

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

EL PAIS.com

Ola de cambio en el mundo árabe

Mohamed VI cede ante la voz de la calle

El rey de Marruecos indulta al mayor número de presos políticos de sus 12 años de reinado - Casi un centenar de reos, la mayoría islamistas, salen de las cárceles

IGNACIO CEMBRERO - *MADRID* - 15/04/2011

La gracia afecta a un total de 190, pero la mitad solo tendrá reducción de pena
Entre los liberados hay tres saharauis que visitaron los campos de Tinduf
El monarca perdona a una célula terrorista recluida desde 2008
Tras el indulto aún quedan prisioneros de conciencia en centros marroquíes

Tomó esa decisión sin precedentes a propuesta del Consejo Nacional de los Derechos Humanos (CNDH), un órgano de asesoramiento en esa materia que él mismo creó hace un mes.

La gracia real afecta a 190 presos, en su gran mayoría islamistas, pero no a todos por igual. Solo 96 salieron ayer mismo de las cárceles, mientras todos los demás tuvieron que conformarse con reducciones de sus condenas.

En paralelo, un tribunal de Casablanca tomó también una medida apaciguadora en un Marruecos que vive en plena efervescencia política desde que estalló la llamada *primavera árabe* y los jóvenes se echaron a las calles de las ciudades marroquíes para reclamar un cambio democrático.

El tribunal de primera instancia ordenó ayer la puesta en libertad provisional de tres conocidos independentistas saharauis -Ali Salem Tamek, Ibrahim Dahane y Ahmed Naciri- pendientes de juicio desde su detención, en el aeropuerto de Casablanca en octubre de 2009. Los tres saharauis y otros cuatro compañeros de viaje fueron acusados, tras regresar de una visita a los campamentos de refugiados de Tinduf, de "traición" y de "colaboración con el enemigo", por lo que podían haber sido, en teoría, condenados a muerte por un tribunal militar. Finalmente fueron presentados ante un tribunal civil, donde solo están imputados por "atentar contra la seguridad del Estado".

Entre los excarcelados por el indulto real figuran casi todos los miembros de la llamada *célula Belliraj*, capitaneada por Abdelkader Belliraj, un belgo-marroquí de 54 años. Todos fueron condenados por terrorismo en 2008.

Tras salir de la cárcel de Salé, los integrantes de la célula fueron recibidos en Rabat en la sede del CNDH, que el martes fue ocupada por cientos de parados que exigían trabajo. Alí Mustafá Mouatassim, líder de un pequeño partido islamista, Civilización Alternativa, disuelto por el Ministerio del Interior, tomó la palabra en nombre de los exprisioneros.

No dio las gracias al monarca, sino a los jóvenes que desde el 20 de febrero convocan manifestaciones en Marruecos a través de Facebook, en las que, entre otras cosas, reivindican la liberación de presos. La próxima gran protesta está prevista para el 24 de abril.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

"Los jóvenes de esta nación son grandes expertos", declaró sonriente Mouatassim antes de agradecer también su apoyo a "la prensa independiente y libre", por haber dado a conocer su causa, y a sus abogados.
Driss el Yazami, presidente del CNDH, el órgano que solicitó al rey la gracia colectiva, intervino a continuación para explicar que las medidas buscan fomentar "la distensión política en Marruecos y reforzar el clima de confianza" cuando se ha iniciado una revisión de la Constitución que supondrá un recorte del poder ejecutivo del soberano.
Estas excarcelaciones "colman los esfuerzos de las familias de los detenidos y las actuaciones de los militantes de derechos humanos", añadió Mohamed Sebbar, un antiguo preso político que ahora es el *número dos* del CNDH. Este representante de una instancia oficial acabó su alocución dando a entender que todos los liberados habían sido víctimas de juicios injustos.
Entre los que ayer recobraron la libertad hay célebres jeques islamistas, como Mohamed Fizazi y Abdelkrim Chadli, a los que se acusó de fomentar y amparar con sus prédicas el terrorismo.
La gracia real a todos estos supuestos radicales pone en entredicho la política antiterrorista de Marruecos. El Ministerio del Interior anuncia con regularidad el desmantelamiento de redes peligrosas, como hizo en su día con la *célula Belliraj*, pero a la vista de los indultos ahora otorgados esas operaciones parecen menos creíbles.
Otro de los beneficiarios de la gracia es Chakib al Khayari, un rifeño que denunció en julio de 2006 la complicidad de las fuerzas de seguridad con los traficantes de droga en el norte del país.
Al Khayari fue condenado en 2009 a tres años de cárcel por esas "declaraciones engañosas" que "tienden a dañar la imagen de las autoridades" y por infringir la legislación sobre divisas e ingresar fondos en un banco extranjero, concretamente español, sin autorización. Las más prestigiosas ONG internacionales de derechos humanos pidieron entonces su puesta en libertad.
Tras la promulgación del indulto aún quedan presos de conciencia detrás de las rejas en Marruecos y no solo radicales islamistas. Permanecen, por ejemplo, encarcelados en la prisión de Sidi Said, en Meknes, un buen puñado de militantes bereberes del Movimiento Cultural Amazig, que defienden su cultura frente a la "excesiva", según ellos, arabización del país.
También están detrás de los barrotes, según el Movimiento 20 de Febrero, varias decenas de jóvenes que se manifestaron ese día y que fueron detenidos y condenados porque se les asoció, por error, con los gamberros que destrozaron el mobiliario urbano y se enfrentaron con las fuerzas del orden. Ese día murieron cinco jóvenes en Alhucemas en circunstancias no aclaradas.
Por último, en las cárceles marroquíes, desde El Aaiún a Rabat, hay unos 160 saharauis detenidos tras el desmantelamiento del campamento de protesta de El Aaiún el pasado noviembre, pendientes de juicio. En esos enfrentamientos resultaron muertos 11 agentes de las fuerzas de seguridad marroquíes y dos saharauis.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

REUTERS NEWS

Morocco frees 92 political prisoners after protests

* Pardon comes after biggest street protests in decades

* Preacher sentenced over Casablanca attack among the freed

By Souhail Karam

RABAT, April 14 (Reuters) - Morocco freed 92 political prisoners on Thursday, including a prominent anti-corruption activist and a controversial preacher, under a pardon issued by the king following street protests demanding democratic reform.

The pardon also commuted to limited prison terms death penalties for five others and life imprisonments for 37 others, officials from the National Council for Human Rights said.

Prison terms for 53 others were also reduced.

The majority of those freed or whose sentences were reduced were members of the Islamist Salafist Jihad group.

Mohamed Sebbar, appointed secretary general of the Council by King Mohammed in March, said the pardon was a prelude to a thorough review of the cases of political prisoners in Morocco.

Those freed included preacher Mohammed Fizazi, who was sentenced in 2003 to 30 years in jail after he was convicted of inspiring 12 suicide bombers to kill 33 people in Casablanca earlier that year, in Morocco's deadliest bomb attack.

Local human right groups have said hundreds, including Salafist Jihad sympathisers, were jailed after the attack in politically motivated trials, often without solid evidence.

Last month, King Mohammed announced constitutional reform to give up some of his sweeping powers and make the judiciary independent in Morocco, a staunch ally of the West.

It came after a youth-led movement called February 20 spearheaded some of the biggest anti-establishment protests in decades in the North African country, with demands that included the release of political prisoners.

"This pardon indicates that the king has once again picked up the streets' message," political analyst Ahmed el-Bouz said.

"SHAM CASE"

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

Five people who were jailed in 2009 after a court convicted them of plotting terrorist attacks in the country and who were among those freed were present at Thursday's news conference, including prominent figures of two moderate Islamist parties.

"I would like to thank the youth of February 20 Movement," Mustapha Mouatassim, one of them, said.

Abdelhafid Sriti, a correspondent of Hizbollah's al-Manar television channel in Morocco, was another released prisoner.

Mostly-veiled female relatives broke into tears and chanted "God is Greatest" when the group was brought to the Council venue in black cars.

One woman, Houria Amer, wept in disappointment when she realised that her husband Luqman Mokhtar, who was also jailed in 2009, was not among them.

"They have all been jailed unfairly under the same sham case. How can they free some and leave others in prison?" she told Reuters.

Corruption whistleblower and human right activist Chakib El-Khiari, jailed for three years in 2009 after accusing high-ranking officials of involvement in drug trafficking, was among those pardoned and freed.

Human rights group Amnesty International has said Khiari was a prisoner of conscience, detained solely for his anti-corruption statements and human rights activities.

According to U.S. diplomatic cables made public by WikiLeaks in December, corruption is prevalent at all levels of society and has become "much more institutionalised with King Mohammed".

The government earlier this month promised to protect corruption whistleblowers. (Additional reporting by Zakia Abdennebi, Editing by Gareth Jones)

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Allvoices.com

King Mohammed VI pardoned 190 prisoners in Morocco, some of them political prisoners

King Mohamed VI of Morocco has granted **pardons to 190 prisoners** , according to the Moroccan Ministry of Justice, including several political prisoners, as was noted Efe at the headquarters of the National Council for Human Rights (NCHR).

Among the beneficiaries of the real grace **are the five political prisoners** convicted in the trial against the jihadist network Belliraj and human rights activist Chakib the Jiyari. Among the beneficiaries of the real grace are the five political prisoners convicted in the trial against the jihadist network Belliraj and human rights activist in northern Morocco Chakib the Jiyari.

The pardon comes hours after a court decree the provisional release of three of the leading Sahrawi activistsaction is in response, according to a statement from the Ministry of Justice , a report submitted by the president and secretary general of the National Human Rights Commission **Driss the Yazami** and **Mohamed Sebbar**, respectively, on the situation of these prisoners. A total of **96 detainees** in prison will be pardoned for the remainder of his sentence, and among them are also an undetermined number of prisoners Salafi unrelated to terrorist acts.

Political prisoners sentenced in the process Belliraj are political party leaders **Haraka the Umma** (Movement for the Community), Mohamed Amin Mohamed RAGALA and Meruani, and the party "Al Badil al-Hadari (Alternative Civilisation), Mustafa Moatasim also the Saharawi Alaa Maa Badila the Ainin, member of the Islamist Justice and Development Party (PJD). Joining them was also convicted in that process, and now pardoned, the correspondent of the chain Lebanese "Al Manar" (belonging to Hezbollah) in Morocco, Hafid Sriti.

The **five political prisoners** were present at the press conference offered by the general secretary of the NHRC at headquarters to announce the pardons, and there were greeted by their families and friends, who broke into chants against some members of the king and his environment secretary, **Munir Majidi** , or his friend Fouad Ali Hima.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

Morocco: A day Of Joy!

NORA FITZGERALD

04/14/11

Marrakech / Morocco Board News--- Today is a day of joy! My sister's brother in-law has been released from prison after serving 3 years as a political detainee. He had been sentenced to 20 years, then 10 years after appealing. Words can't describe the immense waves of joy that are washing over his family and loved ones.

in the photo, Abad is holding his son on the left and my little nephew on the right. His son is 9 years old, and hasn't seen his father out of prison since he was 6. I think they are all pretty stunned. They are at a press conference immediately following Abad's release.

I thank God the Merciful. I thank the people of Tunisia, Egypt, Libya, Bahrain, Yemen who are risking their lives so that things change on a deep level, so that no more people will be imprisoned for political reasons. I thank the people of Morocco who protested peacefully to bring about change. I thank the King of Morocco for initiating the constitutional reform that lead to the freeing of these detainees. I thank the National Human Rights Council (CNDH) which recommended the pardons to the king.

I had written about Abad's case a little a year ago (when he had undertaken an 18 day hunger strike, but then stopped doing so because there was no good news to report. How about this for a happy ending?!

It's wonderful and momentous to feel the winds of change blowing through this land

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

April 14, a landmark day in the process of promoting human rights in Morocco, CNDH head says

April 14th is a landmark date and important step towards strengthening the process of democracy and human rights in Morocco, president of the National Human Rights Council (CNDH), Driss El Yazami, said on Thursday in Rabat.

Speaking at a press briefing, held after the release of several people convicted in connection with Belliraj cell and other terrorism cases, El Yazami said that this decision is part of measures undertaken to promote Morocco's political détente and confidence-building aspired by all citizens. HM King Mohammed VI granted pardon to 190 prisoners in response to a memorandum submitted to His Majesty by the President and the Secretary General of the Council.

For his part, SG of the CNDH, Mohamed Sebbar said that the royal decision stems from a strong willingness to promote the values of human rights, establish the rule of law and entrench a culture of justice and equity. He added that this event is the culmination of efforts made by the families of released prisoners and the actions of human rights activists and organizations, ensuring that the CNDH will work to protect any person who is a victim of unfair trial. In a speech on behalf of the freed prisoners, Mustapha Mouatassim, thanked the Council, human rights bodies and organizations, media and the youth of 20 February, urging the CNDH to continue its efforts to free other detainees.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Dayton Daily News

Moroccan king pardons prisoners

The Associated Press 9:31 AM Thursday, April 14, 2011

RABAT, Morocco — Morocco's Justice Ministry says the king has granted pardons or lightened sentences for 190 prisoners in response to a request from an official human rights body.

King Mohammed VI took the step as this country is seeing small-scale but regular protests by activists demanding greater democratic freedoms, amid demonstrations around the Arab world.

The ministry said in a statement carried by the MAP news agency that the king's decision meant 190 people had their sentences commuted, had death penalties converted to limited prison terms, or had prison terms reduced. The statement did not say what they were convicted for.

Independent activists have said suspects detained under Morocco's counterterrorism laws are routinely subjected to human rights violations.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

middle east online
ميدل ايست اونلاين

Morocco's king pardons 190 prisoners

96 prisoners freed, others have their sentences substantially reduced on advice of human rights council.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

RABAT - King Mohammed VI Thursday pardoned or cut the sentences of 190 detainees, including Islamist political prisoners, on the advice of a rights council set up a month ago as Morocco undertakes reforms.

Only 96 of the group were immediately released with "the others, most of them common-law prisoners, having their sentences substantially reduced," a justice ministry source said.

Among those freed were six Islamists known as moderates, including Mustapha Moatassim, head of the Al Badil Al Hadari (Civilised Alternative) party that was dissolved by government decree in 2008.

They had been sentenced as part of a case against Belgian-Moroccan Abdelkader Belliraj, convicted of running a terrorist network and sentenced to life in prison in July 2010.

"I hope for the release of all prisoners unfairly sentenced. It is a new page at a time when Morocco is reconciling with itself," one of the six, Mohamed Merouani, said.

Also on the list of people benefitting from the royal pardon was rights activist Chakib El-Khyari, sentenced to three years in prison in February 2009 for having accused officials of involvement in drug-trafficking.

Others were around 14 Muslims from the hardline Salafist sect, including sheiks Ahmed Fizazi and Abdelkrim Chadli.

Absent was Frenchman Pierre Robert who was accused of involvement in the May 2003 bombings in Casablanca that killed 45 people, including 12 suicide attackers, and wounded scores. He was sentenced to life.

"The case of Mr Robert is being examined for a possible pardon," said Mohammed Sebbar, secretary general of National Human Rights Council (CNDH) which had recommended the pardons to the king.

King Mohammed VI established the council in early March, replacing an existing body that had a purely consultative role.

This came after February 20 demonstrations attended by tens of thousands of people who called for reform as a wave of similar protests swept the Arab world.

The monarch also announced plans for other reforms, including increasing government and judicial independence from the royal power, and established a commission tasked with proposing changes to the constitution by June.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بيير روبير "مدبر اعتداءات الدارالبيضاء" قد يستفيد من عفو ملكي

الخميس، 14 أبريل 2011 15:31 موقع لكم

أفاد مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الفرنسي بيير روبير المتهم بتدبير اعتداءات 16 ماي 2003 قد يستفيد من عفو على الأرجح.

وأدين روبير، الملقب بأبو عبدالرحمان، بالسجن مدى الحياة، ولم يكن ضمن الـ190 الذين استفادوا، اليوم الخميس، من عفو ملكي.

وأودت تلك الاعتداءات التي وقعت في الدارالبيضاء بحياة 45 شخصا من بينهم 12 انتحاريا.

وبحسب مصدر في وزارة العدل فإن 96 سجينا من أصل ال190- سيطلق سراحهم "فورا" أما بالنسبة للمتبقين ومعظمهم من مساجين الحق العام فخفضت أحكامهم.

وأوضحت الوزارة أن العفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية شمل 96 سجينا فيما تم تحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء وتحويل عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا.

ومن بين المعفو عنهم الناشط شكيب الخياري الذي في فبراير 2009 بالسجن ثلاث سنوات نافذة بتهمة "تسفيه مجهودات الدولة في محاربة المخدرات."

كذلك أفرج عن 14 إسلاميا سلفيا بينهم الشيخ أحمد الفيزازي والشيخ عبد الكريم الشاذلي.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Reporter
www.lereporter.ma
14/04/11

Pourquoi il fallait qu'il remplace le CCDH

Réponses abordées lors d'une conférence débat (7 avril 2011) à la Bibliothèque nationale (Rabat) sur «Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH): quelle dynamique?».

Lors de cette conférence débat, Mohamed Essabar, militant des droits de l'homme et secrétaire général du CNDH, a répondu aux questionnements sur la transformation du conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) en CNDH. C'est «une étape très avancée, a-t-il dit, dans le processus institutionnel de défense et de respect des droits de l'homme au Maroc, appuyée par les discours royaux des 9 et 10 mars 2011». Essabar a reconnu que l'ancienne formule du CCDH était dirigée par une approche qui favorisait plutôt la défense de la thèse du pouvoir et servait à repousser les attaques contre l'Etat, d'où le fait que l'action de cette institution n'était pas, selon lui, une réussite. D'autant plus que le CCDH comptait parmi ses membres les ministres de l'Intérieur, de l'Education et des Affaires islamiques, ainsi qu'une représentation partisane. C'est pour cela que le CCDH avait fait l'objet de critiques souvent acerbes. Il était normal, précise Essabar, après le renforcement des réformes structurelles auxquelles le Maroc s'est engagé dans le domaine des droits de l'homme, de réviser la copie de l'ancien CCDH et de proposer une nouvelle mouture dotée, celle-là, de prérogatives plus larges. Et cela a coïncidé avec les événements du 20 février 2011 et les chamboulements vécus dans certains pays du voisinage et arabes.

C'est ce qui a fait du Maroc l'exception pour différentes considérations: la libération des prisonniers politiques, la découverte de fosses communes, le fait que le Maroc a tranché dès son indépendance sur le parti unique... Toutes ces considérations, a estimé le secrétaire général du CNDH, ont fait de notre pays l'exception.

Il faut aussi noter que d'autres considérations ont joué dans ce statut d'exception bien mérité par le Maroc: la nouveauté dans le nouveau dahir, c'est qu'il habilite le CNDH à s'attaquer spontanément à toute violation sans demande préalable (auto-saisine). Il lui est même permis, lorsqu'il est sollicité par une plainte, de diligenter des enquêtes, d'écouter les plaignants et de faire appel à des témoins.

Le nouveau CNDH dispose, parmi ses compétences, de la possibilité de préparer un rapport annuel, lequel est soumis aux deux Chambres du parlement pour discussion, ce qui motive le Conseil à présenter son rapport selon un agenda bien déterminé.

Le nouveau dahir mentionne l'immunité des membres du CNDH. En effet, il n'est pas permis de les questionner, ce qui consolide leur efficacité et leur indépendance. Le budget alloué à cette instance, a tenu à préciser Essabar, n'est plus dispensé, comme auparavant, par le palais royal, mais plutôt par le budget général de l'Etat.

Le secrétaire général du CNDH est resté optimiste sur la possible réalisation d'une grande dynamique. «Je suis optimiste, a-t-il conclu, et persuadé que le Maroc de demain ne sera pas celui d'aujourd'hui».■

Mohammed Nafaa

Le Reporter
www.lereporter.ma
14/04/11

Mohamed Essabar

secrétaire général du CNDH

«Le 20 février a accéléré... Et le CCDH était critiqué»

BIO-EXPRESS

Ancien directeur de l'institut d'enseignement privé «Imam Ghazali» à Salé, il exerce depuis 1993 en qualité d'avocat au Barreau de Rabat.

Ancien activiste de la jeunesse de l'USFP et ayant rallié les rangs de l'ex-aile radicale de ce parti, il a évolué au sein de la corporation de la Faculté des Lettres de Rabat.

Mohamed Essabar est aussi ancien membre du comité central du PADS et SG de cette formation politique à Rabat.

Il est également militant de l'AMDH et ex-président du Forum marocain pour la vérité et la justice (FMVJ) dont il est actuellement membre de son conseil national.

Qu'est ce qui a dicté la transformation du Conseil consultatif des droits de l'homme en CNDH?
Il y a plusieurs considérations. Le dahir a été préparé depuis longtemps.

Le mouvement du 20 février y est-il pour quelque chose?
Peut-être qu'il a accéléré la procédure. Ensuite, comme vous le savez, l'ancien conseil consultatif des droits de l'homme a fait l'objet de beaucoup de critiques surtout vis-à-vis des droits humains.

Quel a été l'impact du discours royal des 9 et 10 mars 2011 sur la dynamique de la consolidation des droits de l'homme?
L'impact, je pense, ne concerne pas seulement le CNDH, mais l'ensemble du peuple marocain. Je pense que c'est très positif.

Quelle est votre marge de manœuvre? Est-ce qu'il y a des lignes rouges à ne pas dépasser?
Je pense que nous allons travailler en nous basant sur le dahir, c'est-à-dire que nous ne pourrons pas exercer des compétences qui ne figurent pas dans le dahir.

Quelle est la composition du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).
Il y a 11 membres qui vont représenter les organisations non gouvernementales (ONG), 8 du parlement, avec 4 pour la Chambre des représentants, dont 2 parlementaires et 2 experts des droits de l'homme, 4 pour la chambre des conseillers dont 1 représentera l'association des avocats au Maroc, des juges, des médecins et le syndicat des journalistes. Huit membres seront nommés par le Roi.

Est-il vrai que vous avez reçu Tamek?
Je l'ai effectivement rencontré le mercredi 6 avril 2011.

Comment a eu lieu cette rencontre?
Sur leur demande.

Qu'ont-ils (Tamek et son groupe) demandé?
Ils ont exprimé leur préoccupation.

Ont-ils des revendications?
Bien entendu...

Lesquelles?
Ils sont convaincus que leur dossier constitue un déni de justice. Je n'en dirai pas plus pour le moment.

Allez-vous dépoussiérer le dossier Ben Barka, vous qui êtes un militant des droits de l'homme?
Ce dossier a trop duré. Le crime a eu lieu en France. Qui assume en premier la responsabilité, la levée du secret sur les documents secrets? Nous avons donc l'obligation morale de donner suite à ce dossier■

Propos recueillis par Mohammed Nafaa

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
p. 34-35

Du 15 au 21/04/11

Examen pour Sebbar

C'est un premier test pour Mohamed Sebbar, le tout nouveau président du centre national des droits de l'Homme. Des diplômés chômeurs ont squatté durant une journée les locaux de l'institution. Ils étaient 2000 et ils étaient décidé à poursuivre le squat jusqu'à l'aboutissement de leurs requêtes.

Mohamed Sebbar.

Sebbar a promis de jouer l'intermédiaire auprès du gouvernement pour un dialogue fructueux. Vu l'état des finances publiques dont on doit aussi retirer de quoi augmenter les salaires des fonctionnaires, Sebbar n'est vraiment pas l'homme à envier en ce moment.

Revue de

الشروق

Du 15 au 22/04/11

الإفراج مجرد إشاعة ودخول المعتقلين إضرابا عن الطعام

ملف المعتقلين الستة أو الملف العالق في زمن تعديل الدستور

ليلى خلوق
lailakhallouk@yahoo.f

قرر ثلاثة من المعتقلين السياسيين الستة ضمن ما يعرف بخلية بليرج، استئناف الإضراب المفتوح عن الطعام الذي سبق أن علقوه في وقت سابق بعد مناشدات وتدخلات شخصيات حقوقية وسياسية ومدنية، وقد خلف اعتقال هؤلاء السياسيين والتهم الموجهة ضدهم موجة من التنديدات في الأوساط السياسية والحقوقية والإعلامية، ذلك أن المعتقلين السياسيين الستة مشهود لهم، على الصعيد الوطني والدولي ولدى الطبقة السياسية والفكرية، بقناعاتهم السياسية السلمية والديمقراطية، وبالوسطية والاعتدال ونبذ العنف ، لهذا عبرت العديد من الهيئات الحقوقية والأحزاب السياسية والفعاليات المدنية عن استغرابها لاعتقال هؤلاء السياسيين، وعدم تقبلها للرواية الرسمية التي ادعت انخراطهم في مخططات تمس بأمن المغرب.

نافذة: دعا السياسيون إلى الإقرار الواضح ببراءتهم و إطلاق سراحهم الفوري،ورد الإعتبار لهم و لأسرهم و للأحزاب التي ينتمون إليها، كما دعوا إلى الكشف عن الجهة التي دبرت الملف و أجرمت في حق شخصيات سياسية و إعلامية معروفة بمواقفها ودفاعها على الحرية و الديمقراطية و الكرامة و مناهضتها لكل أشكال العنف و الإقصاء و التميز ومساءلة هذه الجهة وترتيب الجزاء على ذلك

أكد مصطفى المعتصم ومحمد الأمين الركالة وعبدالحفيظ السريتي في بيان لهم توصلت الشروق بنسخة منه بأنه "أمام التلاعب و الاستخفاف بحريتنا و مصيرنا الذي تحولنا بسببه من معتقلين إلى محتجزين سياسيين و نظرا للآثار الناجمة عن نبأ إطلاق سراحنا و العدول عنه لأسباب نجهلها وانعكاس ذلك سلبا على أسرنا و أطفالنا وامتعاض كافة الأطراف الداعمة لقضيتنا في الداخل و الخارج ،قررنا نحن المحتجزون السياسيون استئناف الإضراب المفتوح عن الطعام . وحمل الرجال الثلاثة المسؤولية الكاملة للجهات التي كانت وراء اعتقالهم وتستمر اليوم في وضع العراقيل أمام استرجاعهم لحريتهم و كرامتهم في وقت تتجه فيه كل الدول العربية إلى تدبير تركتها بدءا بطي صفحة الإعتقال السياسي و الإعتقال على خلفية الملفات الخاصة و انتهاء بتسريع وتيرة الإصلاحات الشاملة .

الدعوة إلى إقرار براءة المعتقلين السياسيين

دعا السياسيون إلى الإقرار الواضح ببراءتهم و إطلاق سراحهم الفوري،ورد الإعتبار لهم و لأسرهم و للأحزاب التي ينتمون إليها، كما دعوا إلى الكشف عن الجهة التي دبرت الملف و أجرمت في حق شخصيات سياسية و إعلامية معروفة بمواقفها ودفاعها على الحرية و الديمقراطية و الكرامة و مناهضتها لكل أشكال العنف و الإقصاء و التميز على ذلك ، وناشدت الوثيقة الشرفاء في الداخل و الخارج من منظمات حقوقية و قوى سياسية و مدنية و شبابية إلى مزيد من الإلتفاف حول القضية و دعمها في كافة المحافل الوطنية و الدولية ، كما وجه الثلاثة التحية العالية إلى هيأة الدفاع وإلى لجنة الدعم الوطنية وإلى منظمات حقوق الإنسان الوطنية و الدولية

محمد حقيقي: عدم الإعلان عن قرار الإفراج عن المعتقلين السياسيين سببه الارتباك الحاصل لدى أصحاب القرار

أرجع محمد حقيقي المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان في تصريح صحفي سابق سبب عدم الإعلان عن قرار الإفراج عن المعتقلين السياسيين إلى الارتباك الحاصل لدى أصحاب القرار، وما سماه الرمال المتحركة التي يخشى البعض من الغرق فيها. وكانت عدة منابر إعلامية قد أشارت في وقت سابق إلى أن قرار الإفراج عن الرجال الخمسة وهم : محمد المرواني أمين عام حزب الأمة، ومصطفى المعتصم أمين عام حزب البديل الحضاري ،ومحمد الأمين الركالة الناطق الرسمي لذات الحزب ، والعبادلة ماء العينين عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية ، والصحفي عبدالحفيظ السريتي ، قد تم توقيعه نهاية الأسبوع الأخير من شهر مارس الماضي حسب مصادر جيدة الإطلاع ، بعد تدخل محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي ربط ، حسب مصادرنا دائما ، استمرار عمله داخل مجلس الميازمي بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، كما شمل القرار الإفراج عن سجناء ما يعرف بالسلفية الجهادية، ومجموعة التامك ومن معه.

تضامن مع المعتقلين السياسيين الستة

أكد تحالف اليسار الديمقراطي في بلاغ توصلت "الشروق" بنسخة منه ، عن قلقه البالغ من التطورات التي وصفها بالخطيرة للف المعتقلين السياسيين الستة المتابعين في ما سمي بقضية بليرج بملحقة محكمة الاستئناف بسلا، وخاصة بعد دخول المعتقلين في إضراب مفتوح عن الطعام منذ 22 مارس 2010، احتجاجا على الخروقات الجسيمة التي عرفتها كل مراحل التقاضي، مما أصبح يهدد بوقوع مأساة إنسانية حقيقي، مشيرا إلى أنه وبعد وقوفه على انعدام أدنى شروط المحاكمة العادلة كما أثبتت ذلك هيئة الدفاع بالحجج القانونية الدامغة منذ المرحلة الابتدائية، وهو ما أكدته المرحلة الاستئنافية من خلال الرفض المنهجي للمحكمة لكل المطالب الأولية والدفوعات المسطرية الجوهرية للدفاع في إنكار واضح للقانون ، حيث ندد التحالف إقحام المتابعين السياسيين الستة في هذا الملف، لحسابات سياسوية ضيقة، رغم معرفة الجميع بانخراطهم في العمل السياسي السلمي المشروع وتبنيهم للديمقراطية ورفضهم لكل أشكال العنف ، ومطالبته لمؤسسات الدولة، الحكومية والقضائية، بالتدخل العاجل لإحقاق الحق وإعمال القانون واحترام استقلالية القضاء، لضمان شروط المحاكمة العادلة لكل المتابعين في هذا الملف، وفتح تحقيقات جدية ونزيهة في الخروقات الخطيرة التي رافقته ، كما أكد على تضامنه المطلق مع المعتقلين المضربين عن الطعام ومع أفراد عائلاتهم التي دخلت في إضراب مماثل، دفاعا عن براءتهم وعن حقهم في محاكمة عادلة، ومناشدته لكل المؤسسات السياسية والحقوقية بالتدخل لإنقاذ الحق حياة المضربين عن الطعام

> قد خلف اعتقال هؤلاء السياسيين والتهم الموجهة ضدهم موجة من التنديدات في الأوساط السياسية والحقوقية والإعلامية، ذلك أن المعتقلين السياسيين الستة مشهود لهم، على الصعيد الوطني والدولي ولدى الطبقة السياسية والفكرية، بقناعاتهم السياسية السلمية والديمقراطية، وبالوسطية والاعتدال ونبذ العنف

سمية المعتصم: إضراب والدي عن الطعام جاء للمطالبة بتوفير أبسط حقوق المواطنة

أكدت سمية المعتصم ابنة المصطفى المعتصم،احد المعتقلين الستة في القضية التي تعرف بـ"خلية بليرج" في تصريح سابق، بان إضراب والدها عن الطعام جاء للمطالبة بتوفير ابسط حقوق المواطنة، وهو الحق في محاكمة عادلة، وحول فكرة إنشاء موقع على الفايسبوك لمساندة المعتقلين، قالت المعتصم(21 سنة)والتي تدرس بشعبة الصناعة واللوجستيك في السنة الرابعة بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بطنجة،أنها جاءت أساسا للتعريف بقضيتهم وإيصالها إلى الرأي العام.

الدفاع دق ناقوس الخطر بسبب الخروقات التي شابت التحقيق

عرفت قضية المعتقلين السياسيين الستة سلسلة من الخروقات الخطيرة تمثلت بالخصوص في التدخل السافر وغير المسبوق لوزير الداخلية وأعضاء من الحكومة قصد التأثير في مجريات القضية ، وحل حزب البديل الحضاري بقرار غير شرعي وغير قانوني من طرف الوزير الأول ، وإبطال تأسيس حزب الأمة بحكم قضائي، وخرق حقوق المعتقلين وهيئة الدفاع، لاسيما حق الحصول على نسخ من ملف القضية، والحق في إجراء البحث التفصيلي واستدعاء الشهود، وعرقلة حق هيئة الدفاع في زيارة المعتقلين، و رفض إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بدون مبرر قانوني رغم توفرهم على كافة الضمانات.

فبتاريخ18و19فبراير2008،اعتقلت السلطات المغربية السياسيين الستة محمد المرواني: أمين عام حزب الأمة، المصطفى المعتصم: أمين عام حزب البديل الحضاري، محمد الأمين الركالة: الناطق باسم حزب البديل الحضاري، عبد الحفيظ السريتي: مراسل قناة المنار بالرباط،العبادلة ماء العينين: عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، حميد ناجيبي: عضو المجلس الوطني لحزب الاشتراكي الموحد. وبتاريخ 20 فبراير 2008، نظم وزير الداخلية المغربي مؤتمرا صحفيا وجه فيه لائحة من التهم الخطيرة ضد المعتقلين الستة تتضمن المس بأمن المغرب. وقد خلف اعتقال هؤلاء السياسيين والتهم الموجهة ضدهم موجة من التنديدات في الأوساط السياسية والحقوقية والإعلامية، ذلك أن المعتقلين السياسيين الستة مشهود لهم، على الصعيد الوطني والدولي ولدى الطبقة السياسية والفكرية، بقناعاتهم السياسية السلمية والديمقراطية، وبالوسطية والاعتدال ونبذ العنف. لهذا، عبرت العديد من الهيئات الحقوقية والأحزاب السياسية والفعاليات المدنية عن استغرابها لاعتقال هؤلاء السياسيين، وعدم تقبلها للرواية الرسمية التي ادعت انخراطهم في مخططات تمس بأمن المغرب. ومنذ بداية الاعتقال

الشروق
Du 15 au 22/04/11

بعدما اقتحموا مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تحديات الصبار واليزمي تنطلق مع المعطلين

عمل معطلو الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب على اقتحام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.. وقد تم ذلك بعد ظهيرة الثلاثاء 12أبريل ووسط كشف للمعطلين المقتحمين عن عزمهم الاعتصام بشكل مفتوح حتى الاستجابة لمطالبهم.

ذات معطلي الجمعية المذكورة كانوا قد أعلنوا اعتزامهم التصعيد خلال بلاغ عمم نهاية الأسبوع الماضي، ومن ثم فإن محيط مجلس اليزمي والصبار قد عرف إنزالا أمنيا جد مكثف في انتظار القرار المتبنى في التعامل مع المعطلين الغاضبين.

معطلو الجمعية القادمون للعاصمة من مختلف أرجاء المغرب، اعتصموا وتشبثوا بقرارهم لغاية الاستجابة لمطالبهم المعلنة تحت شعار "النضال من أجل سياسة وطنية ديمقراطية شعبية في ميدان التشغيل"، إذ يُطالب بفتح حوار للحكومة مع المكتب التنفيذي للجمعية.. وذلك على أساس المذكرة المطلبية المرفوعة سابقا مصدّرة بوجوب الاعتراف القانوني بالتنظيم.

كما طالب المعطلون المعتصمون بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ "الكشف عن قبر الشهيد مصطفى الحمزاوي ومعاقبة مغتاليه، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين مع إسقاط كافة المتابعات التي تطال مناضلي الجمعية الوطنية، واحترام الدولة للحق في الشغل مع إقرار تعويض عن البطالة لكافة أبناء الشعب المغربي بما لا يقل عن الحد الأدنى من الأجور الذي يجب رفعه". إيوا أراك للعمل؟.

Revue de Presse du Co

L'opinion
www.lopinion.ma

Consultations du Conseil de Sécurité sur le Sahara

Examen du rapport du SG de l'ONU le 15 mai et adoption d'une résolution le 27

LE Conseil de Sécurité de l'ONU prévoit de tenir des consultations sur la question du Sahara les 15 et 27 avril, a annoncé, lundi à New York, le président de l'Organe exécutif pour le mois en cours, l'ambassadeur colombien auprès de l'ONU, Nestor Osorio.

Les quinze consacreront leurs réunions du 15 courant à l'examen du rapport sur le Sahara que devra leur soumettre dans les jours qui viennent le Secrétaire général des Nations Unies, Ban Ki-moon, a précisé l'ambassadeur qui briefait les journalistes sur le programme du mois.

Les Etats membres se réuniront ensuite le 27 en vue de l'adoption d'une résolution sur le renouvellement par le Conseil de sécurité du mandat de la MINURSO qui arrive à expiration fin avril.

Lors d'une récente visite aux Nations unies, le ministre des Affaires étrangères, Taib Fassi Fihri, avait procédé avec le Chef de l'ONU, à une évaluation du processus de négociations au lendemain de la 6ème réunion informelle tenue au début du mois à Malte.

M. Ban ki-moon avait qualifié récemment le dernier round des pourparlers informels sur la question de «pas en avant» dans ce processus.

M. Fassi Fihri a, de son côté, fait part au secrétaire général de l'articulation entre la mise en oeuvre de la régionalisation avancée, notamment au Sahara marocain et la finalité de l'initiative d'autonomie présentée par le Maroc comme base de solution négociée et démocratique de ce différend régional.

De même, il a présenté dans le détail le nouveau dispositif mis en place dans le Royaume pour renforcer la protection et la promotion des droits de l'Homme et consistant en le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), le médiateur et le délégué interministériel pour les droits de l'Homme avec leur prolongement régional

Revue de Presse du Conseil National des

رسالة الأمة

في ندوة نظمتها جامعة سيدي محمد بنعبد الله بفاس حول «الخطاب الملكي لتاسع مارس : المضمون والآفاق»

عبد الحق المريني: خطاب 9 مارس يفتح باب تعزيز الصرح الدستوري الوطني وإحقاق العدالة الاجتماعية

أبرز مؤرخ المملكة، عبد الحق المريني، أن الخطاب الملكي لتاسع مارس الأخير، يفتح الباب أمام تعزيز النظام الدستوري الوطني وإحقاق العدالة الاجتماعية.

وأوضح السيد المريني، يوم الأربعاء، في مداخلة خلال ندوة نظمتها جامعة سيدي محمد بنعبد الله بفاس حول «الخطاب الملكي لتاسع مارس: المضمون والآفاق»، أن الخطاب الملكي يدشن مرحلة نوعية لتثمين المكتسبات وتقويم الاختلالات والنهوض بالعدالة الاجتماعية وتوطيد صرح النظام الدستوري الوطني.

وقدم المتدخل لمحة عن تاريخ المشاريع الدستورية بالمغرب ملاحظا أن المبادرات الأولى لصياغة وثائق دستورية تعود الى ما قبل الحماية حيث تم تقديم مشاريع اصلاحية في عهدي السلطان مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، كان قاسمها المشترك الحفاظ على الاستقرار الداخلي، الدفاع عن حرمة البلاد في وجه الأطماع الأجنبية والتنصيص على اختيار شخصيات تمتاز بالكفاءة والصلاح لتدبير شؤون البلاد وتفعيل ضمانات عدم التمييز بين المواطنين.

واعتبر السيد المريني أن مشروع 1908 يظل الأكثر نضجا من حيث عمق الاصلاحات التي اقترحها في فترة ما قبل الحماية ويؤشر على قفزة نوعية في التفكير الدستوري الوطني الذي انبنى على النظام الملكي وأمارة المؤمنين وضمان الحريات الشخصية.

ومن زاوية حقوقية، أبرز السيد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، أن كل اصلاح دستوري ينبغي أن يكرس قيم الحرية والمساواة واحترام القانون والتعبئة ضد الاقصاء والمواطنة الايجابية.

وفي مغرب امتلك الجرأة على قراءة ماضيه يقول السيد الصبار- فإن الصيغة الجديدة للدستور مدعوة الى توفير ضمانات عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في الماضي.

وعدد السيد الصبار مبادئ السيادة الشعبية والديموقراطية وحقوق الانسان وسمو الاتفاقيات والمواثيق الدولية والتنوع الثقافي للمغاربة كركائز لكل مشروع دستوري للمستقبل.

وشدد على ضرورة اعطاء فصول الدستور نفس القيمة القانونية السامية وعدم جواز وضع قيود على حقوق الانسان الا في اطار المعايير الدولية وتعزيز توازن السلط والرقابة المتبادلة وتجريم الانتهاكات الجسيمة ومراقبة السياسات العامة.

واقترح السيد أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مقاربة تحليلية لمسألة الهوية من خلال دسترة اللغات مرجعيته في مواثيق وممارسات دولية عديدة وكذا في مرجعيات وطنية من قبيل تقرير هيأة الانصاف والمصالحة والخطة الوطنية للديموقراطية وحقوق الانسان.

واعتبر السيد بوكوس أن التكريس الدستوري للأمازيغية اعتراف رسمي للدولة والأمة المغربية بالروافد المكونة للهوية الوطنية ويفتح المجال أمام ارساء آليات الحماية القانونية للتنوع الثقافي الذي يصنع لحمة هوية مغربية متجذرة في الذات ومنفتحة على الآخر.

وأكد على أهمية بلورة سياسة ثقافية ولغوية تسمح بتدبير الوضع الدستوري للغات وتضبط العلاقة بين مكونات الكيان الوطني على أساس التعايش والتسامح والتعاضد داعيا الى تقنين وظائف كل من اللغتين العربية والأمازيغية وتأهيلهما بنيويا واصطلاحيا وتقنيا ومعجميا.

ومن جهته، اعتبر مصطفى الخلفي، مدير نشر صحيفة «التجديد»، أن المغرب مقبل على فرصة تاريخية لاستئناف مسار دستوري، تم اجهاضه في الماضي، في اتجاه اعادة توزيع الاختصاصات بين مؤسسات الدولة والمراجعة الجذرية لنظام العلاقات بينها.

وقال الخلفي ان الوظيفة التحكيمية للسلطة المركزية - وليست منحت الدولة المغربية قوتها واستقرارها ملاحظا أن المؤسسة الملكية أبانت عن حسها الاستباقي للتطورات الاقليمية والدولية، إذ لا تعتبر نفسها عرقلة أمام الاصلاح بل رائدة له. واستعرض الباحث والاعلامي نماذج عدة من الملكيات عبر العالم مسجلا وجود اتفاق واسع، في اطار الاجتهادات المتعلقة بالاصلاح الدستوري المقبل، على منح الاختصاصات التنفيذية للحكومة وتوسيع مجال القانون واحتفاظ الملكية بالاختصاصات السيادية.

وشكل تعزيز استقلال القضاء في المشروع الدستوري المقبل محور مداخلة الوزير السابق، السيد محمد العلمي المشيشي، الذي انطلق من التصميم الذي ورد في الخطاب الملكي على الارتقاء بالقضاء الى سلطة مستقلة، منتقدا واقع الهوة القائمة بين تنصيص الدستور الحالي على الاستقلالية وأشكال تبعية القضاء للسلطة التنفيذية المجسدة في صلاحيات وزير العدل.

وشخص السيد العلمي المشيشي نقط الارتباط بين القضاة وسلطات وزارتي العدل والداخلية والتي يتعين الانكباب على تحرير القضاء منها من أجل مزيد من الاستقلالية التي تتطلب أيضا برنامجا متكاملا يوفر الاعداد النفسي والعلمي والمواطني للقاضي بوصفه ناطقا بالقانون ومرجعا لاحقاق العدل وصيانة الحقوق.

Revue de

LE SOIR

CONSTITUTION
La LMDH présente ses réformes

La ligue marocaine pour la défense des droits de l'Homme (LMDH) a tenu, jeudi à Rabat, une conférence de presse au cours de laquelle elle a présenté sa vision concernant la réforme constitutionnelle. La LMDH a préconisé la primauté des conventions internationales sur les lois nationales et a plaidé pour que le CNDH figure dans la nouvelle Constitution, en tant qu'institution nationale indépendante. La ligue a par ailleurs insisté sur l'impératif de renforcer les droits à la vie, la protection de la dignité humaine, la liberté de culte et le droit d'accès à des médias publics ouverts sur tous les courants politiques. Elle a également souligné l'impératif de constitutionnaliser les droits culturels et linguistiques, proposant à cet égard l'officialisation de l'amazighe en tant que langue nationale.

Revue de Pr... de l'Homme

الشروق

Du 15 au 22/04/11

على بعد أسبوعين من جلسة مجلس الأمن حول الصحراء المغربية

تقرير الخارجية الأمريكية يدين المغرب الحقوقي

ليلى خلوق
lailakhallouk@yahoo.fr

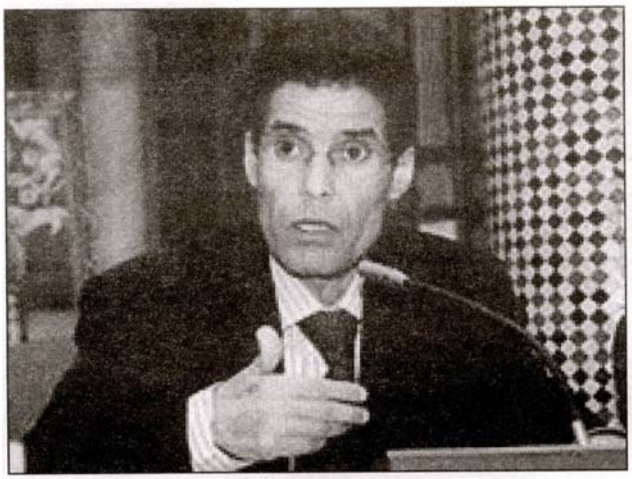

أشارت الخارجية الأمريكية في تقريرها الأخير لسنة 2010 حول حقوق الإنسان في المغرب ، إلى أن هناك تقارير تشير إلى جرائم قتل ارتكبها أعوان أمن مغربيين واعتقالات تعسفية وأعمال تعذيب في حق الصحراويين لم يعاقب عليها.

وتطرق التقرير مطولا إلى الهجوم العسكري للقوات المغربية على المخيم الصحراوي اكديم ايزيك في نوفمبر الماضي ، وبعد أن ذكرت بتقارير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وهيومان رايتس ووتش، أشارت الخارجية الأمريكية إلى أن القوات المغربية استعملت "قوة مفرطة" لتفكيك هذا المخيم ،وبأنه تم الهجوم على عدة منازل صحراوية بالعيون ، ومن جهة أخرى أضافت بأن السلطات المغربية منعت الصحفيين المغاربة والدوليين من التوجه إلى العيون خلال الأيام التي سبقت وتلت تفكيك المخيم مما صعب الحصول على معلومات والتأكد منها.

عدد الشكاوي في ارتفاع مستمر ومنع الصحفيين من أداء مهامهم

أشار التقرير بأن السلطات المغربية أوقفت أكثر من 300 مدني صحراوي بعد تفكيك المخيم ولا يزال عدد كبير منهم معتقلين بالرغم من أنه لم توجه أي تهمة رسمية لأي واحد منهم ومن جهة أخرى، يؤكد التقرير أن العديد من المفرج عنهم ومعظم عائلات المعتقلين يصرحون بأنهم تعرضوا للضرب وسوء المعاملة من قبل مسؤولي الأمن وهو ما أكدته المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. وبالنسبة للخارجية الأمريكية فإن المعلومات ذات مصداقية تشير إلى أن قوات الأمن المغربية لجأت إلى أعمال التعذيب والضرب وسوء المعاملة في حق المعتقلين الصحراويين، واشارت إلى أن منظمات هيومان رايتس ووتش والعفو الدولي والمنظمات غير الحكومية المحلية استمرت في التبليغ عن التجاوزات لاسيما في حق المدافعين الصحراويين عن الاستقلال. واشارت الخارجية الأمريكية إلى أن منظمة العفو الدولية والجمعية الصحراوية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية وطنية أخرى أكدت انه في العديد من الحالات استعمل رجال الأمن العنف أو قاموا بتهديد المعتقلين بتعريضهم لأشنع الممارسات.

الحكم عليه بسنة سجن و دفع غرامة خلال سنة 2010 ، كما أشار التقرير إلى أن معلومات موثوقة تشير إلى أن السلطات المغربية كانت تمنع بعض الصحفيين من الالتقاء بمناضلين صحراويين ، حيث منعت السلطات الصحفيين المغاربة و الدوليين من السفر إلى العيون في الأيام التي سبقت والتي تلت تفكيك المخيم في شهر نوفمبر، مما صعب على الجمهور الحصول على والتأكد من المعلومات المتعلقة بعدد الجرحى والقتلى، ولم تصدر أية تقارير عن الإجراءات الحكومية المتخذة ضد كتاب المدونات في الإقليم. وأثناء السنة تواصل ورود التقارير ذات المصداقية التي تفيد بأن السلطات الحكومية منعت بعض الصحفيين الأجانب من لقاء النشطاء الاستقلاليين ، كما كانت وسائل الإعلام المغربية والدولية حسب ذات المصدر ، متوفرة في الإقليم. لا توجد أية مؤشرات على أن الدخول إلى الأنترنيت اختلف عنه في المغرب المعترف به دوليا، الذي كان عموما مفتوحا وغير مقيد، رغم أن الحكومة أغلقت عددا قليلا من المواقع والمواقع بالوكالة التي تستعمل لجعل النشاط على الإنترنيت صعب التعقب والتي تتخذ من المغرب قاعدة لها

الموقف الرسمي للمغرب

أفادت تقارير الحكومة، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية المستقلة أن 11 عضوا من قوات الأمن قتلوا وان أكثر من 200 أصيبوا بجراح في اشتباكات عنيفة مع سكان مخيم إكديم ازيك او المحتجين في العيون. وردا على أحداث 8 نوفمبر، أطلق البرلمان، ومنظمة حقوق الإنسان الوطنية (AMDU)، ومجموعة منفصلة متكونة من 11 منظمة حقوق إنسان محلية أخرى، تحقيقاتها. أثبتت تقارير ال AMDH ومنظمة العفو الدولية، التي كانت متوفرة في نهاية العام، مزاعم الحكومة بأنها لم تستخدم القوة القاتلة أثناء عملية تفكيك مخيم إكديم ازيك وانه قد وقعت عدة خسارات في صفوف قوات الأمن. ومع ذلك خلصت ال AMDH ومنظمة العفو الدولية كذلك إلى أن الشرطة والدرك استخدما القوة المفرطة، بما في ذلك الضرب إلى درجة الإغماء، أثناء قمع الاضطرابات في العيون. وأفادت التقارير كذلك بأن قوات الأمن أساءت معاملة المعتقلين الذين احتجزوا على إثر العنف، وان الموظفين ومدنيين موالين للمغرب هاجموا عدة بيوت صحراوية في العيون.

تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

دفع ال CCDH تعويضات خلال السنة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحراويون أو أفراد عائلات أولئك الصحراويين الذين اختفوا أو اعتقلوا في السبعينيات والثمانينيات. أثناء السنة، تلقى 331 شخصا تعويضات بلغت قيمتها الإجمالية 46.233.210 درهم (550.000 دولار). وذكر ال CCDH أنه ورغم أنه استمر في استقبال والتحقيق في مطالب التعويضات أثناء السنة، فقد حول تركيزه إلى مشاريع تعويض للسكان من قبيل توفير التأمين الصحي لعائلات الضحايا وأثناء السنة وزع ال CCDH 979 بطاقة تأمين صحي على أشخاص يعيشون في المغرب وفي الصحراء الغربية

الاكتظاظ في سجن العيون

في أكتوبر ذكر المرصد أن الاكتظاظ في سجن العيون، السجن الوحيد في الصحراء الغربية، لم يعد يشكل مشكلا خطيرا كما كان في الأعوام الماضية، وان الظروف تحسنت بشكل معتبر. كانت للسجن في البداية القدرة على استيعاب 300 سجين. وذكر المرصد في أكتوبر أن السلطات قللت عدد نزلاء السجن من العدد المرتفع 900 نزيل في 2005 إلى 448 عن طريق برنامج لنقل السجناء إلى منشات أخرى في المغرب المعترف به دوليا. ومن بين السجناء ال448 الباقين، كانت هناك 39 امرأة و31 قاصرا، وكلهم معزولون عن الرجال أثناء الاعتقال. ومع ذلك، ارتفع الاكتظاظ عندما سجنت السلطات قرابة 300 صحراوي على خلفية تفكيك اكديم ازيك في نوفمبر. كانت السلطات تحتفظ بأغلبية هؤلاء المساجين لمدة تتراوح بين يوم وأربعة أيام، ثم تطلق سراحهم بدون تهم، وأشارت تقارير الحكومة والمنظمات إلى أنه بين 47 و111 صحراوي معتقلين على خلفية أحداث 8 نوفمبر كانوا في سجن العيون، مما يجعل عدد النزلاء بنهاية العام يتراوح بين 495 و559. وواصل النشطاء الحقوقيون والمنظمات غير الحكومية اتهام الحكومة بانها تستعمل أحيانا برنامج تقليل الاكتظاظ كعقاب للسجناء الناشطين سياسيا بنقلهم إلى منشات في المغرب بعيدا عن عائلاتهم. واعترفت الحكومة وال OMD بان حالات النقل وقعت، لكنهما قالت ان هدفها لم يكن سياسيا وانه كان فقط لتحسين ظروف السجن ، وبالإضافة إلى السجن المركزي بالعيون، هناك زنازن احتجاز صغيرة في السمارة، بوجدور، والداخلة، والتي يمكن ان تؤوي كل منها حوالي 20 نزيلا. والاكتظاظ في هذه المنشات لم يكن مشكلة بشكل عام.

الحكومة تؤكد أنه لا وجود لمعتقلين سياسيين في المغرب

أو الصحراء الغربية أفادت الحكومة انه حسب القانون وطبقا للسياسة الرسمية، لا وجود لمعتقلين سياسيين في المغرب أو الصحراء الغربية، وكل المعتقلين تمت إدانتهم أو وجهت لهم تهم بارتكاب جرائم. ومع ذلك، زعمت مجموعات حقوقية ومجموعات مطالبة بالاستقلال انه كانت هناك قرابة 52 معتقل سياسي صحراوي إما في الصحراء الغربية أو في سجون في المغرب المعترف به دوليا. ولاحظ ال OMP انه، بنهاية العام، كل النشطاء السياسيين الصحراويين المعتقلين المعروفين كانوا في منشات اعتقال في تيزنيت، القنيطرة، بن سليمان، أكادير، تاراغازوت، الدار البيضاء وسلا.

إجراءات صارمة ضد المنظمات غير الحكومية

فرضت الحكومة إجراءات صارمة تنظم قدرة المنظمات غير الحكومية والنشطاء على اللقاء مع الصحافة. يحتاج الصحفيون الأجانب إلى موافقة رسمية مسبقة قبل لقاء المنظمات غير الحكومية المطالبة بالاستقلال .وكما هو الحال في السنوات الماضية، لم تسمح الحكومة ل CODESA و ASVDH بالتسجيل كمنظمات غير حكومية رسمية، مقيدة قدراتهم على جمع التمويلات محليا ودوليا وعلى ضمان فضاء للتجمعات الشعبية. كانت آخر مرة تقدم فيها ال CODESA طلبا في 2008 عبر البريد المسجل. وذكرت قيادة ال ASVDH أنه في سنة 2005، أمرت محكمة إدارية في أغادير الحكومة بتسجيلها؛ ورغم ذلك لم تفعل الحكومة ذلك ، كما واصلت الحكومة اتهام البوليساريو بالتكتم على المعلومات المتعلقة ب 213 مغربي بزعم انهم مفقودين منذ حرب 1975-91، وواصل البوليساريو اتهام المغرب بحجب المعلومات المتعلقة بقرابة 150 من الجزائريين وأنصار البوليساريو (بمن فيهم 58 جنديا). وقد نفى المغرب والبوليساريو بقاء أي مقاتلين سابقين في الاعتقال

إشكالية تطبيق قانون الشغل في الأقاليم الصحراوية

قانون العمل المغربي يطبق على المناطق من الإقليم التي يسيطر عليها المغرب. اتحاد العمال الذي يغطي كافة القطاعات كان حاضرا في هذه المناطق لكنه لم يكن نشطا. تحتفظ اكبر كونفيدرالية عمالية بوجود شكلي في العيون والداخلة. وهذه الكونفيدراليات تضم الاتحاد المغربي للعمال، الكونفيدرالية الديمقراطية للعمال، والاتحاد الوطني للعمال المغاربة. وحسب التقرير يسمح الدستور وقانون الشغل بحق الإضراب، ولكن لم تكن هناك اية إضرابات معروفة، أو أعمال وظيفية أخرى، أو اتفاقيات مساومة جماعية أثناء السنة. جل أعضاء الاتحادات كانوا موظفين لدى الحكومة المغربية او لدى منظمات تملكها الدولة، وأكد التقرير بان الاتحادات العمالية كذلك نشطة في صناعة الفوسفاط وصيد السمك، مشيرا إلى ان العمال يحصلون على راتب يصل إلى 85% اكثر من نظرائهم في المغرب كتشجيع للمغاربة على النزوح إلى الاقاليم. واستنتت الحكومة العمال من الضرائب على الدخل والقيمة المضافة. كما أشار التقرير إلى أن قانون العمل المغربي يحرم العمل القسري أو المقيد، ولم تكن هناك اية تقارير حول حدوث مثل هذه الممارسات، وعقاب الذين يرتكبون العمل القسري تصل إلى الحبس لمدة أربعة أشهر، وعقوبات عمالة الأطفال القسرية تتراوح بين سنة وثلاث سنوات سجنا. مفتشو العمل المعينون لمكاتب وفود العمل يفرضون قوانين الشغل المغربية. هناك وفدان في الصحراء الغربية، واحد في العيون وواحد في واد الذهب ، بحيث قوانين السن الأدنى للتوظيف كانت هي نفسها كما في المغرب.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme